وزارة التعليـــــــم العـــــالـي والبحـــــث العلمـــــــي

جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف–

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID- El-Tarf-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي: .....

السنة الجامعية: 2022/2021

قسم: العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

تثمين دور المناولة في تفعيل نشاط المؤسسات المصغرة

–دراسة حالة مؤسسات مصغرة مناولة بولاية الطارف–

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من اعداد الطالبين:

- برج شيماء
- تومي بدر الدين

تحت اشراف:

- الدكتورة العابد برينيس شريفة

الملخص

تهدف هذه الدراسة لتبيان دور المناولة في تفعيل نشاط المؤسسات المصغرة باعتبارها خيارا إستراتيجيا هاما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنهوض بالاقتصاد الوطني، ولقد اهتمت السياسة الاقتصادية في الجزائر في الفترة الأخيرة بهذا النوع من المؤسسات والتي اعتمدت في إنشائها على هيئات وأليات لدعم و مرافقة المؤسسات المصغرة المناولة حتى تصبح قادرة على تغذية المؤسسات الكبيرة، وهذا ما يسمح بخلق علاقة تكاملية واضحة بين المؤسسات الأمرة والمأمورة، وقد تم في هذه الدراسة تسليط الضوء على واقع المناولة بولاية الطارف من خلال دراسة مجموعة من المؤسسات المصغرة المناولة بولاية الطارف بالإضافة لمؤسستي سونلغاز واتصالات الجزائر كمؤسستين امرتين.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن للمناولة دور هام في تفعيل نشاط المؤسسات المصغرة، إلا أنه يعترض تفعيلها وتطويرها جملة من العراقيل أهمها نقص الوعي بأهميتها وكذلك قلة المؤسسات الكبيرة التي تعتبر المحرك الأساسي للمؤسسات المصغرة المناولة خاصة على المستوى المحلى بولاية الطارف.

وأوصت الدراسة بمجموعة هامة من الاقتراحات أبرزها زيادة الوعي بأهمية المؤسسات المصغرة المناولة، وتوفير المراقبة اللازمة من طرف الدولة لضمان سير واستمرارية المؤسسات المصغرة المناولة وفق الهدف المخطط له والموضوعة لأجله.

الكلمات المفتاحية: المناولة، المؤسسات المصغرة، المؤسسات الامرة، المؤسسات المناولة، هيئات وأليات دعم المؤسسات المصغرة، مؤسسة سونلغاز، مؤسسة اتصالات الجزائر.

Résumé

Cette étude vise à montrer le rôle de la sous-traitance dans l'activation de l'activité des micro-entreprises comme une option stratégique importante dans le processus de développement économique et social et l'avancement de l'économie nationale. Afin de devenir en mesure de nourrir les grandes entreprises, et ce permet de créer une complémentarité claire entre grandes et petites entreprises, et à travers cette étude d'identifier la réalité de la sous-traitance dans l'Etat d'El Tarf en étudiant un groupe de petites entreprises de sous-traitance dans l'Etat d'El Tarf et les deux entreprises Sonelgaz et Algérie Télécom Comme deux institutions.

L'étude a trouvé quelques résultats, dont le plus important est que la sous-traitance a un rôle important dans l'activation de l'activité des micro-entreprises, mais elle rencontre un certain nombre d'obstacles à son activation et à son développement, dont le plus important est le manque de sensibilisation de son importance, ainsi que le manque de grandes entreprises qui sont le principal moteur de la gestion des micro-entreprises, en particulier au niveau local dans l'Etat d'El Tarf.

L'étude a recommandé quelques suggestions importantes, telles que la sensibilisation à l'importance de la gestion des micro-entreprises et la mise en place de la surveillance nécessaire par l'État pour assurer le fonctionnement et la continuité de la gestion des mini-entreprises conformément à l'objectif prévu et prévu**.**

Les Mots-clés : sous-traitance, micro-entreprises, institutions commanditaires, institutions subordonnées, organismes et mécanismes d'accompagnement des micro-entreprises, Société Sonelgaz, Société Algérie Télécom.

إهداء

"الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات "

والصلاة والسلام على رسول الله أهدي ثمرة جهدي وعملي :

إلى من كانت سندا طول حياتي إليك يامن أزحت من أمامي كل العقبات وكنت لي سر البسمات ومنبعا لأحلى الذكريات إلى نور دربي وذهاب حزني يا أغلى ما بالوجود إلى أمي وحبيبتي حفظها الله وأدامها تاجا على رأسي؛

إلى أبي الغالي لطالما كنت سببا في قوتي وعزيمتي أدامك الله سندا لحياتي؛ إلى إخوتي رحيم وبلال وكريم وصلاح الدين وإلى صبري وكل عائلته الكريمة؛

إلى أخواتي البنات سهام وأمال، طالما كنتما حلا للمشكلات وإلى نورة ومنار ونوال وكل الكتاكيت الصغار وإلى ملاك روفيدة وهزار و مروى وتقوى؛

إلى كل الأصدقاء وزملاء الدراسة؛ إلى كل أساتذتي الكرام من الإبتدائي إلى الجامعة؛

إلى كل من ساهم في نجاحي من قريب أو بعيد

شيماء

إهداء

" وقل ربي زدني علما"

الحمد الله عز وجل الذي أنار لي درب العلم والمعرفة وأعانني لأكمل مساري الدراسي والتوفيق فيه؛

أهدي ثمرة عملي:

الى اعز ما املك في هذا الوجود إلى من لا يمكن للكلمات ان توفي حقهما إلى "والدي العزيزين" اتمنى لهما طيلة العمر والصحة؛

الى إخوتي وأخواتي الذين كانوا سندا لي في حياتي ولم يبخلوا بشيء من أجلي؛

إلى من تحلو الحياة إلا بوجودهم إلى الأحباء على قلبي الكتاكيت الصغار" مهدي يانيس، محمد أدم، إلين، كوثر وسارة "؛

الى كل الأصدقاء وزملاء الدراسة بدون استثناء والى كل عزيز على قلبي؛

الى اساتذتي الكرام من الابتدائي الى الجامعة؛

بدر الدين

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد صلى الله عليه وسلم

اما بعد: أتقدم بخالص الشكر والإمتنان إلى خالق الكون والإنسان، واهب العقل واللسان ومعيننا على إنجاز هذا العمل الذي نأمل أن يلقى كل الإستحسان، كما نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الخاص والإحترام الفائق إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة **"العابد برينيس شريفة"** والتي كانت لإرشاداتها القيمة وروحها الطيبة الفضل الأكبر في إنجاز هذا البحث.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في مساعدتنا من قريب أو بعيد حتى ولو بكلمة طيبة، كما نتقدم بالشكر والعرفان إلى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية بالطارف الذين رافقونا لنصل إلى ما نحن عليه اليوم.

ما نتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان لموظفي مؤسستي سونلغاز (القسم التقني للغاز) وإتصالات الجزائر الذين أناروا لنا الطريق بعلمهم الوفير ومساعداتهم وتوجيهاتهم السديدة لإتمام جزء من مذكرتنا.

وأخيرا نتوجه بخالص شكرنا وعظيم تقديرنا لأوليائنا لكل ما قدموه لنا حتى تكتمل هذه المذكرة وترى النور.

لكل هؤلاء نقول: شكرا

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-02)	التطور العددي للمؤسسات المصغرة في الجزائر (من 2015 إلى السداسي الأول 2021).	53
(02-02)	توزيع المؤسسات حسب الحجم في الجزائر (إلى نهاية السداسي الأول 2021)	54
(01-03)	تقسيم المجموع الإجمالي للقروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة الطارف خلال 5 سنوات الأخيرة حسب نوع التمويل.....	66
(02-03)	توزيع المؤسسات المحدثة حسب الجنس خلال سنة 2021.....	68
(03-03)	الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بالطارف.....	70
(04-03)	الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر بالطارف.....	72
(05-03)	مراحل المناولة في سونلغاز.....	73
(06-03)	درجة اعتماد المؤسسات المدروسة على المناولة.....	79
(07-03)	عدد المشاريع خلال السنة التي تستفيد منها المؤسسات المصغرة المناولة محل الدراسة.....	80

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	مزايا المناولة بالنسبة للمؤسسات الامرة والمؤسسات المأمورة.....	21
(02-01)	عيوب المناولة بالنسبة للمؤسسات الامرة والمؤسسات المأمورة.....	22
(01-02)	تصنيف المؤسسات في الجزائر.....	36
(02-02)	نمط التمويل للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.....	46
(03-02)	حصيلة هيئات دعم وانشاء المؤسسات الى غاية السداسي الأول من سنة 2021.....	54
(01-03)	عدد الملفات الممولة مقارنة بعدد الملفات المرفوضة لدى وكالة ANADE الطارف من سنة 2017 الى غاية 2021.....	64
(02-03)	عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة الطارف من 2017 الى 2021.....	65
(03-03)	توزيع عدد المؤسسات المحدثة في CNAC حسب القطاع للفترة 2017-2021.....	67
(04-03)	توزيع عدد المؤسسات المصغرة المدروسة حسب المؤسسة الامرة.....	77
(05-03)	توزيع عدد المؤسسات المصغرة المدروسة حسب الهيئات الداعمة لها.....	75

قائمة المختصرات

الرمز/ الإختصار	معنى المختصر	الترجمة
AFNOR	**A**SSOCIATION **F**RANÇAISE DE **NOR**MALISATION	**المنظمة الفرنسية للتقييس**
CENAST	**CE**NTRE **NA**TIONAL DE LA **S**OUS-**T**RAITANCE	**المركز الوطني للمقاولة من الباطن**
ANADE	**AG**ENCE **N**ATIONALE D'**A**PPUI ET DE **D**ÉVELOPPEMENT DE L'**E**NTREPRENEURIAT	**الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية**
ANSEJ	**A**GENCE **N**ATIONALE DE **S**OUTIEN À L'**E**MPLOI DES **J**EUNES	**وكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**
ANGEM	**A**GENCE **N**ATIONALE DE **GE**STION DU **M**ICRO-CRÉDIT	**الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**
ANDPME	**A**GENCE **N**ATIONALE DE **D**ÉVELOPPEMENT DES **P**ETITES ET **M**OYENNES **E**NTREPRISES	**الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات المصغرة والمتوسطة**
ANDI	**A**GENCE **N**ATIONALE DE **D**ÉVELOPPEMENT DES **I**NVESTISSEMENTS	**الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**
FGAR	**F**ONDS DE **GAR**ANTIE DES CRÉDITS AUX PME	**صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**
CGCI	**C**AISSE DE **G**ARANTIE DES CRÉDITS D'**I**NVESTISSEMENT	**صندوق ضمان قروض الاستثمار**
CNAC	**C**AISSE **N**ATIONALE D'**A**SSURANCE **C**HÔMAGE	**الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة**

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الملخص.....	I
Résumé.....	II
إهداء.....	III
شكر وعرفان.....	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة المختصرات	VIII
فهرس المحتويات	IX
المقدمة	02
الفصل الأول: لمحة عامة حول المناولة.....	8
تمهيد.....	09
المبحث الأول: مدخل إلى المناولة.....	10
المطلب الأول: مفهوم ونشأة المناولة.....	10
أولا: مفهوم المناولة.....	10
ثانيا: نشأة المناولة.....	11
المطلب الثاني: اهمية المناولة.....	13
المطلب الثالث: انواع المناولة.....	14
المبحث الثاني: المدخل النظري للمناولة.....	17
المطلب الأول: النظريات المفسرة للمناولة.....	18

الطلب الثاني: دوافع التوجه للمناولة.....	**19**
المطلب الثالث: مزايا وعيوب المناولة.....	**21**
أولا: مزايا المناولة.....	**21**
ثانيا: عيوب المناولة.....	**22**
المبحث الثالث: المناولة في الجزائر	**22**
المطلب الأول: تطور المناولة في الجزائر.....	**23**
المطلب الثاني: جهود الجزائر لترقية وتطوير المناولة.....	**24**
المطلب الثالث: تحديات المناولة في الجزائر وسبل تطويرها.....	**26**
أولا: تحديات المناولة في الجزائر.....	**26**
ثانيا: سبل تطوير المناولة في الجزائر.....	**27**
خلاصة الفصل.....	**29**
الفصل الثاني: المؤسسات المصغرة وعلاقتها بالمناولة.....	**30**
تمهيد.....	**31**
المبحث الأول: ماهية المؤسسات المصغرة.....	**32**
المطلب الأول: نشأة وتعريف المؤسسات المصغرة.....	**32**
أولا: نشأة المؤسسات المصغرة.....	**32**
ثانيا: المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات المصغرة.....	**32**
ثالثا: تعريف المؤسسات المصغرة.....	**34**
المطلب الثاني: أهمية المؤسسات المصغرة وخصائصها المميزة.....	**37**
أولا: أهمية المؤسسات المصغرة	**37**
ثانيا: الخصائص المميزة للمؤسسات المصغرة.....	**38**
المطلب الثالث: دوافع وأهداف إنشاء المؤسسات المصغرة.....	**39**
أولا: دوافع إنشاء المؤسسات المصغرة.....	**39**
ثانيا: أهداف المؤسسات المصغرة.....	**39**
المبحث الثاني: الهيئات والمؤسسات المتخصصة في دعم وتمويل المؤسسات المصغرة.....	**40**

المطلب الأول: آليات وهيئات دعم المؤسسات المصغرة.....	**40**
أولا: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات التابعة لها.....	**41**
ثانيا: الهياكل والآليات الداعمة لترقية المؤسسات المصغرة.....	**43**
ثالثا: أجهزة دعم المؤسسات المصغرة.....	**47**
المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات المصغرة.....	**49**
المطلب الثالث :واقع المؤسسات المصغرة في الجزائر.....	**52**
أولا: واقع المؤسسات المصغرة في الجزائر.....	**53**
ثانيا: أهم مشاكل وعراقيل إنشاء وتطوير المؤسسات المصغرة	**55**
المبحث الثالث: علاقة المؤسسات المصغرة المناولة بالمؤسسات الآمرة	**56**
المطلب الأول: فوائد المناولة بالنسبة للمؤسسات الأمرة والمصغرة.....	**56**
المطلب الثاني: دور المناولة في تطوير المؤسسات المصغرة	**58**
المطلب الثالث: دورة حياة العلاقة بين المؤسسة الأمرة والمؤسسة المصغرة المناولة.....	**59**
خلاصة الفصل.....	**60**
الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسات مناولة بولاية الطارف.....	**61**
تمهيد.....	**62**
المبحث الأول: واقع انشاء المؤسسات المصغرة في ولاية الطارف.....	**63**
المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكالة الطارف.....	**63**
أولا: التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكالة الطارف.....	**63**
ثانيا: واقع انشاء المؤسسات المصغرة من طرف وكالة ANADE الطارف.....	**63**
المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة الطارف.....	**64**
أولا: نبذة مختصرة عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة الطارف.....	**64**
ثانيا: نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة الطارف.....	**65**
المطلب الثالث: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وكالة الطارف.....	**66**
أولا: نبذة مختصرة عن الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وكالة الطارف.....	**67**
ثانيا: نشاط الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وكالة الطارف.....	**67**

المبحث الثاني: المناولة في مؤسستي سونلغاز واتصالات الجزائر بالطارف.....	**69**
المطلب الأول: الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز (مديرية التوزيع الطارف)	**69**
المطلب الثاني: اتصالات الجزائر.....	**71**
المطلب الثالث: إجراءات المناولة.....	**73**
أولا: إجراءات المناولة في سونلغاز.....	**73**
ثانيا: إجراءات المناولة لدي اتصالات الجزائر.....	**74**
المبحث الثالث: دراسة حالة مؤسسات مصغرة مناولة بولاية الطارف.....	**75**
المطلب الأول: المؤسسات المصغرة المناولة المدروسة.....	**76**
المطلب الثاني: دور المناولة في تفعيل نشاط المؤسسات المصغرة المدروسة.....	**78**
المطلب الثالث: العقبات المعرقلة للمناولة وسبل دعمها في ولاية الطارف.....	**81**
أولا: العقبات التي تعرقل نشاط المؤسسات المناولة في الطارف.....	**81**
ثانيا: سبل دعم المؤسسات المناولة في ولاية الطارف.....	**82**
خلاصة الفصل.....	**83**
الخاتمة.....	**84**
قائمة المصادر والمراجع.....	**88**
الملاحق.....	**95**

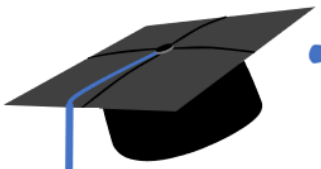

المقدمة

1. مدخل الدراسة:

في ظل التطورات والتحولات التي تمر بها دول العالم والانفتاح الاقتصادي الذي تشهده أغلب دول العالم، منذ القدم حتى الأن لطالما هيمن خيار التوجه نحو إنشاء المؤسسات الكبيرة على الفكر الاقتصادي لفترة طويلة من الزمن إلا أن التغيرات الكبيرة والكثيرة التي حملتها نهاية القرن الماضي نحو تفضيل المؤسسات المصغرة فتحت لها المجال لتصبح حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والجزائر كغيرها من الدول زاد اهتمامها بتطوير الجانب الاقتصادي ابتداء من سنوات التسعينات وذلك مع تعاقب برامج الإصلاح الاقتصادي، لكن مع بروز التطورات الراهنة زاد اهتمام الدولة الجزائرية بالمؤسسات المصغرة كقطاع فعال يجب تطويره لأنها تعتبر احدى الركائز الأساسية لخلق الثروة على المستوى المحلي والوطني وذلك بتباع استراتيجية تهدف إلى ترقية ودعم هذا النوع من المؤسسات.

بالتالي ظهرت الأهمية الكبرى للمناولة باعتبارها من أهم الوسائل والأليات التي تسمح للمؤسسات المصغرة من زيادة تنافسيتها، والسماح لها بتكوين نسيج صناعي منسجم يرافق ويغذي المؤسسات الكبرى، وذلك باعتبار نشاط المناولة أسلوبا اقتصاديا رائدا في تفعيل علاقات التكامل والترابط بين مختلف وحدات القطاع الصناعي، وأداة لتمكين المؤسسات من التكيف مع محيطها ومواجهة المنافسة.

إضافة لهذا فقد لعبت الثروة المتزايدة في وسائل الاتصال والاستخدام المكثف لتكنولوجيا وتداول عملية الإنتاج، وغيرها دورا حاسما في تحويل المؤسسات الكبيرة الأمرة بالأعمال من نظام دمج مراحل التصنيع إلى نظام التخصص والتركيز على الوظائف الرئيسية والتعاقد مع المؤسسات المصغرة المناولة لتنفيذ مراحل التصنيع أو الإنتاج المكملة الأخرى، ومن هنا برزت أكثر أهمية العلاقة بين المؤسسات المناولة على اختلاف حجمها والتي يمكن تجسيدها محليا على مستوى مؤسستي سونلغاز وإتصالات الجزائر.

2. اشكالية الدراسة:

وفقا لما سبق يمكن إبراز إشكالية الموضوع من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

- **ما مدى مساهمة المناولة في تفعيل نشاط المؤسسات المصغرة؟ وما واقع ذلك في ولاية الطارف؟**

الأسئلة الفرعية:

لإثراء الدراسة والإلمام بمختلف جوانبها الأساسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك تثمين لدور المناولة في تفعيل نشاط المؤسسات المصغرة في الجزائر؟
- هل تفعل مؤسستي سونلغاز وإتصالات الجزائر بشكل جيد نشاط المؤسسات المصغرة المناولة بولاية الطارف؟

- هل توجد مؤسسات مصغرة تعتمد بشكل كبير على المناولة في تفعيل نشاطها بولاية الطارف؟

3. فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات الفرعية المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

❖ **الفرضية الأولى:** "هناك تثمين لدور المناولة في تفعيل نشاط المؤسسات المصغرة في الجزائر".

❖ **الفرضية الثانية:** "تفعل مؤسستي سونلغاز وإتصالات الجزائر بشكل جيد نشاط المؤسسات المصغرة المناولة بولاية الطارف".

❖ **الفرضية الثالثة:** "توجد مؤسسات مصغرة تعتمد بشكل كبير على المناولة في تفعيل نشاطها بولاية الطارف".

4. أهمية الدراسة

حظي موضوع المؤسسات المصغرة المناولة مؤخرا بإهتمام كبير نظرا لحداثته، ويمكن إبراز أهمية الدراسة فيما يلي:

✓ **الأهمية العلمية:**

تكمن في اعتباره موضوعا جديدا بإهتمام الخبراء والباحثين، كذلك فهو يلقي الضوء على دور المناولة في زيادة فعالية المؤسسات المصغرة وإيجاد سبل التمويل والدعم الأكثر ملائمة مع طبيعة وظروف هذه المؤسسات.

✓ **الأهمية التطبيقية:**

تكمن في أن هذا البحث سوف يمكن من التعرف على دور المناولة في تفعيل نشاط المؤسسات المصغرة في ولاية الطارف خاصة وعلى الإجراءات والمعوقات التي يمكن أن تواجهها.

5. أسباب اختيار الموضوع:

اجتمعت جملة من الأسباب والحوافز التي دفعت للإهتمام بالموضوع وتراوحت بين أسباب ذاتية وأخرى موضوعية ويمكن حصرها في الأتي:

الأسباب الذاتية:

- الرغبة الشخصية؛
- التخصص الدراسي الذي مكننا من أخذ بعض الأفكار المسبقة حول الموضوع والتي تكتسب أبعاد تنموية مستقبلية؛
- الرغبة في إجراء مثل هذه الدراسات.

الأسباب الموضوعية:

- التعرف على المؤسسات المصغرة المناولة وتسليط الضوء على الدور الذي تؤديه على الاقتصاد الجزائري، فهي تساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي من جهة وتوفير مناصب شغل لمختلف الشرائح من جهة أخرى؛
- قلة الدراسات والبحوث حول دور المناولة في تفعيل نشاط المؤسسات المصغرة.

6. أهداف الدراسة

- توضيح المفاهيم الخاصة بالمناولة وأهميتها نظرا لقلة الوعي بها؛
- تسليط الضوء على المؤسسات المصغرة المناولة ومدى مساهمتها في تنمية الاقتصاد؛
- محاولة إظهار أهم الطرق والأليات المستخدمة لدعم وتمويل هذا القطاع؛
- لفت إنتباه الباحثين والممارسين الأكاديميين إلى أهمية هذا الموضوع الحديث والمتخصص.

7. منهج الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعد على تحليل البيانات واستنباط التفسيرات والاستنتاجات المتعلقة بالمشكلة المطروحة في هذه الدراسة، وتم الإعتماد في الدراسة الميدانية على منهج دراسة الحالة من خلال دراسة دور المناولة في تفعيل نشاط بعض المؤسسات المصغرة المناولة على مستوى ولاية الطارف عن طريق مؤسستي سونلغاز واتصالات الجزائر.

8. حدود الدراسة: لكل دراسة حدود مكانية وزمنية، وعليه فقد كانت حدود هذه الدراسة كالآتي:

- **الحدود المكانية:** دراسة واقع المناولة في تفعيل نشاط المؤسسات المصغرة في ولاية الطارف.
- **الحدود الزمانية:** تمثلت الحدود الزمنية لدراسة التطبيقية في الفترة الممتدة من شهر مارس 2022 إلى شهر جوان 2022.

9. صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على المراجع لقلة الباحثين المهتمين بهذا الموضوع وبذلك قلة المراجع؛
- تحفظ بعض الوكالات والمؤسسات في منحها للإحصائيات والمعلومات اللازمة؛
- حصر مفهوم المناولة لدى بعض الإطارات في مجال البناء فقط دون الوعي بأن المناولة قد تشمل مجالات أخرى؛
- صعوبة التواصل مع المؤسسات المصغرة المناولة لتباعدها وصعوبة موافقة أصحاب المؤسسات على إجراء المقابلة.

10. الدراسات السابقة:

هناك العديد من الباحثين الذين تطرقوا إلى موضوع المناولة وإلى المؤسسات المصغرة من بين هذه الدراسات يذكر ما يلي:

- **أولا: دراسة valérie barbat (2004) بعنوان:**

« Modalités et processus d'internationalisation des PMI sous-traitantes françaises : une étude multiméthodes » ،Thèse pour le Doctorat ès Sciences de Gestion، UNIVERSITE MONTESQUIEU-BORDEAUX

هدفت هذه الدراسة لفهم كيفية تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة وتبيان الدور الذي تلعبه الجهات الفاعلة والهيئات المساعدة في عملية تدويل المؤسسات المناولة، وقد تم ذلك من خلال دراسة عينة مكونة من 130 مؤسسات فرنسية مناولة. وقد توصلت الدراسة إلى أن تدويل المؤسسات الصغيرة المناولة يكون عبر نموذجين متعاكسين، حيث النموذج الأول ويكون الأكثر نجاحا وهو اعتماد المؤسسة المناولة على التحفيز الذاتي لتدويل نشاطها حيث تقوم بالاستخدام الأمثل لمواردها الداخلية مما ينتج فعالية أكثر ومعدل تصدير أكبر، إما النموذج الثاني ويكون حافز التدويل للمؤسسة المناولة منطوي على طلب من مؤسسة امرة خارجية يكون ذلك اقل فعالية في عملية تدويل المؤسسة.

- **ثانيا: دراسة Marie PONNET (2011) بعنوان:**

« Les relations de sous-traitance et leurs effets sur la sûreté et la sécurité dans deux entreprises : SNCF et GrDF » Thèse pour le Doctorat Discipline : Sociologie، ÉCOLE DOCTORALE : DROIT، ÉCONOMIE-GESTION، SOCIETES ET TERRITOIRES، UNIVERSITÉ DE NANTES.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين المناولة والأمن والسلامة، وذلك من خلال دراسة حالة مؤسستي الأشغال الفرنسية SNCFو GRDF. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن لعلاقة المناولة وحسب أشكالها المختلفة فان لها العديد من التأثيرات تختلف بإختلاف نوع المناولة، وعلى وجه الخصوص فإن الإكثار من عقود المناولة يتسبب بفقدان المعرفة والخبرة وبذلك انخفاض مستوى الأمان، كما أن الاستعانة بشكل كبير وعشوائي للمصادر الخارجية يؤدي لما يسمى بالأمان الورقي، حيث مما يجعل المؤسسة غافلة عن الحالة الحقيقية للمنشأة.

- **ثالثا: محمد الأسود (2017) بعنوان: " المناولة وديناميكية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة ورقلة.**

تهدف الدراسة إلى معرفة محددات المناولة في دفع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال دراسة عينة متكونة من 87 مؤسسة أمرة تنشط بقطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2014/2012). وقد توصلت هذه

الدراسة إلى أن المناولة تعتبر بمثابة محفز لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث وجد أنه يوجد تأثير مباشر للمحددات الداخلية للمؤسسات الأمرة على تعداد الصغيرة والمتوسطة المتعاقدة معها، كما تبين أن أغلب المؤسسات الأمرة هي راضية على خدمات مناوليها وأن طبيعة المناولة في قطاع المحروقات بالدرجة الأولى هي مناولة سوق مع هيمنة واضحة لأنشطة الخدمات ويعتبر معيار الجودة هو المعيار الأساسي في إنتقاء الشركاء المناولين.

- **رابعا: سعاد قوفي (2017) بعنوان: " التجمعات العنقودية لعامل تنافسي في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة لبعض تجارب البلدان النامية–"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة بسكرة.**

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر الإستراتيجية في دعم المهام التقليدية للمؤسسة والتي كانت في السابق من مهام مؤسسة واحدة، يتم الأن القيام بها من قبل عدد مؤسسات مستقلة، أو متعاملين مختصين، وذلك حسب الكفاءات المترابطة بإطار تنسيقي قام على تخصص هذه المؤسسات، كل منها في واحد من وظائف سلسلة القيمة. توصلت هذه الدراسة إلى أن التجمعات قد تنشأ تلقائيا في البلدان النامية، لكنها تحتاج إلى مبادرة ودعم حكوميين، وأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ما تزال تعمل بشكل منعزل، وأن اقتصاديات الدول العربية متكاملة رأسيا مع العالم الخارجي على حساب تكاملها الأفقي فيما بينها، لذلك قدمت الدراسة مساهمة لتفعيل استراتيجية التجمع العنقودي في وبين الدول العربية

- **خامسا: تشام فاروق (2019) بعنوان:" دور المناولة الصناعية في ترقية المبادرة المقاولاتية من خلال تحسين التنافسية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "مجلة علمية، غير منشورة، جامعة وهران 2.**

هدفت الدراسة إلى تقديم المفاهيم الأساسية والمكونات الضرورية للمناولة الصناعية، إجابياتها وسلبياتها بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإدراجها كاختيار استراتيجي لتطويرها ونموها. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن المناولة تشكل خيارا استراتيجيا للمؤسسات المناولة لأنها تضمن لها تحسين إنتاجيتها، فعاليتها، استعمال تجهيزاتها وتساهم في عملية نقل التكنولوجيا المتقدمة. زيادة على ذلك فإنه بالتركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سيساعد ذلك على تطوير شبكة من العلاقات بين مختلف القطاعات الصناعية مما يساهم في خلق استراتيجية صناعية ناجعة.

11. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، من حيث الربط بين المناولة والمؤسسات المصغرة وذلك لتثمين دور المناولة في تفعيل نشاط المؤسسات المصغرة وهذا نظرا للجدل الكبير الذي يدور حول الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لترقية وتطوير المناولة، لذا فقد ركزت الدراسة على المستوى المحلي لولاية الطارف وذلك من خلال القيام بدراسة ميدانية على مستوى مؤسستي سونلغاز وإتصالات الجزائر بالإضافة إلى بعض المؤسسات المصغرة المناولة وذلك لتعرف على دور المناولة بشكل عام وتثمينه بشكل خاص لتفعيل نشاط المؤسسات المصغرة.

12. هيكل الدراسة:

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة ومعالجة الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية وللإجابة على الفرضيات تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: بعنوان لمحة عامة حول المناولة حيث يتكون من مدخل إلى المناولة، المدخل النظري للمناولة، المناولة في الجزائر.

الفصل الثاني: بعنوان المؤسسات المصغرة وعلاقتها بالمناولة وقد خصص لدراسة ماهية المؤسسات المصغرة، الهيئات والمؤسسات المتخصصة في دعم وتمويل المؤسسات المصغرة، علاقة المؤسسات المصغرة المناولة بالمؤسسات الأمرة.

الفصل الثالث: تضمن هذا الفصل دراسة ميدانية لمؤسسات مناولة بولاية الطارف من خلال التعرف على واقع إنشاء المؤسسات المصغرة في ولاية الطارف، المناولة في مؤسستي سونلغاز وإتصالات الجزائر بالطارف، دراسة حالة مؤسسات مصغرة مناولة بولاية الطارف.

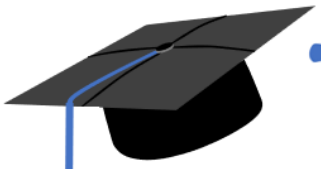

الفصل الأول

تمهيد

في ظل التطورات الاقتصادية الحديثة التي يعرفها العالم، أصبحت المناولة تلقى اهتمام واسع، وعناية خاصة، وذلك من قبل كل من الباحثين الاقتصاديين والمؤسسات الدولية وذلك يرجع إلى كون عمليات المناولة والشركات المناولة تعتبر من الركائز الأساسية التي تسمح للمؤسسات الكبرى بتنفيذ أعمالها على الوجه المطلوب. بحيث تمد المناولة المؤسسات الكبرى بكل ما تحتاج إليه، اضافتا الى تمكينها من تخفيض تكاليف الإنتاج، تحسين جودة منتجاتها ومرونة تأقلمها مع أسواقها باعتبار أن اغلب شركات المناولة تصنف ضمن الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر الأساس لأي اقتصاد .

لذلك سيتم في هذا الفصل التعرف لمفاهيم عامة حول المناولة وواقعها في الجزائر، وذلك وفق ثلاث مباحث.

المبحث الأول: مدخل الى المناولة

المبحث الثاني: المقاربات النظرية للمناولة

المبحث الثالث: المناولة في الجزائر

المبحث الأول: مدخل إلى المناولة

تعتبر المناولة من اهم انواع الشراكة التي تربط بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن خلال هذا المبحث سيتم التعرف على مفهوم المناولة وتطورها التاريخي وكذلك اهميتها وأنواعها.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة المناولة

سيتم من خلال هذا المطلب التعرض لمفهوم المناولة من أنظار عدة باحثين، هيئات ومنظمات، بالإضافة الى نشأتها.

أولا: مفهوم المناولة

رغم زيادة الاهتمام بالمناولة كأحد الأساليب المهمة في تنفيذ عقود المقاولة وإثبات اهميتها كمحرك لعلاقات التعاون والاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية ورفع القدرة التنافسية للمنشآت من قبل الاقتصاديين فإنهم لم يتوصلوا الى اجماع حول تعريف موحد للمناولة او كما يطلق عليها أيضا مصطلح ‘‘المقاولة من الباطن" لذلك سيتم التعرف في النقاط التالية لبعض التعاريف الموجزة للمناولة من قبل بعض المنضمات والهيئات وكذلك بعض الباحثين الاقتصاديين.

حسب المنظمة الفرنسية للتقييس AFNOR* "فإن المناولة هي عملية او عدة عمليات لخلق إنتاج او القيام بخدمات او صيانة مفتوحة لصالح مؤسسة يقال لها منفذة للعمل وهي ملزمة بتطبيق التوجهات حسب الخصوصيات التقنية المعطاة من طرف المؤسسة الامرة بالعمل".[1]

حسب المركز الوطني للمقاولة من الباطن CENAST**: " هي النشاط الذي من خلاله يتم تصنيع منتوج او عدة منتوجات تسمى القطع لحساب المؤسسات التي تعطي الاوامر وحسب الخصائص التقنية التي تحددها تبعا للنتيجة الصناعية المراد الوصول إليها"[2]

---

[1] المعهد الوطني للإحصائيات والدراسات الاقتصادية، https://www.insee.fr/fr/metadonnees/definition/c1670 ، تم الاطلاع عليه يوم 2022/02/05 على الساعة 39: 10

* AFNOR: **A**SSOCIATION **F**RANÇAISE DE **NOR**MALISATION

**CENAST: CENTRE NATIONAL DE LA SOUS-TRAITANCE

[2] عبد القادر دبوش، (2017): المناولة والابداع التكنولوجي لزيادة تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الملتقى الوطني حول "تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات الدولية والاقليمية "، المنعقد يومي 27-28 نوفمبر، مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ص 113

حسب valérie barbat "المناولة هي عملية اصلية، لا تخضع لأحكام محددة، ولكن تأخذ بالضرورة صيغة عقد قانوني، اذ يقتضي هذا الأخير بإنجاز المؤسسة المأمورة لجزء من العمل او تقدم منتج تم طلبه من قبل المؤسسة الامرة وفقا لشروط معينة وبالتالي من حيث المبدأ لا يمكن اعتبار المناولة بمثابة البيع".[1]

وحسب محمد طه إبراهيم "فإن المناولة هي العقد الذي يبرمه متعاقد او مؤسسة مشتركة مع مؤسسة اخرى او شخص أجنبي يدعى المقاول من الباطن بغية تنفيذ العمل الاصلي او الحصول على منفعة ناشئة عن العقد الأصلي والذي يستند في وجوده ونطاقه ومدته الى العقد الاصلي باعتباره سبب وجوده".[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف المناولة على أنها عقد يتم إبرامه بين مؤسستين، المؤسسة الأولى تدعى "الآمرة" والثانية تدعى "المنفذة" والتي عادة ما تكون مصغرة او صغيرة او ومتوسطة، وفق شروط محددة مسبقا، في إطار التعاون الصناعي، حيث توكل المؤسسة" الآمرة " المؤسسة" المنفذة "بإنتاج أو تصنيع أجزاء، أو قطع، أو تقديم خدمات، ذلك من أجل تحقيق أهداف تعود بالفائدة لكلا طرفي التعاقد.

ثانيا: نشأة المناولة:

إن اللجوء إلى تطبيق علاقة المناولة ليس شيئا حديثا، فاستخدامها بدأ منذ زمن طويل، وبالضبط إلى العصور الوسطى من خلال صناعة السفن في زمن الحروب الفارسية، حيث أصبحت ممارسة شائعة خاصة في مجال النقل والبناء آنذاك، ثم انتشرت لتشمل مجالات أخرى خلال الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية حيث ربط هذا التطور بحاجة الدول إلى التسلح، إذ أن الطلب على الأسلحة كان يتجاوز الطاقة الإنتاجية للمصانع آنذاك لذلك ظهرت العديد من الشركات الصغرى الخاصة في ظل شبكة المناولة، ثم انتهت هذه الممارسة بعودة السلم، ثم عادت للظهور من جديد على إثر عقود الازدهار الثلاثة (1945-1975) حيث عرفت هذه المرحلة زيادة كبيرة في الدخل وتطورا ملحوظا في الضمان الاجتماعي بسبب المكاسب الإنتاجية الكبرى في البلدان الصناعية، وهو ما أثر سلبا على نمو أرباح المؤسسات الاقتصادية الكبرى، حيث أخذ هذا النم وفي التناقص تدريجيا، ومن بين الحلول التي لجأت إليها هاته المؤسسات، خاصة الكبرى منها بغية إعادة تحقيق مكاسبها الإنتاجية، كانت التفكير في تحويل الإنتاج إلى مناطق مختلفة في العالم تكون فيها اليد العاملة أقل تكلفة، وتكون فيها إجمالا التكلفة أقل، ومن هنا بدأت المناولة كاستراتيجية اقتصادية على نطاق واسع،

[1] Valérie BARBAT، (2004) : " Modalités et processus d'internationalisation des PMI sous-traitantes françaises : une étude multiméthodes،"Thèse pour le Doctorat ès Sciences de Gestion، UNIVERSITE MONTESQUIEU-BORDEAUX IV، P50.

[2] أسامة محمد طه إبراهيم، (2008): النظرية العامة لعقود الباطن، دار النهضة العربية، مصر، ص37.

وبسبب التكاليف الإنتاجية المنخفضة أعجب أصحاب المؤسسات بفكرة المناولة التي سمحت لهم بالاستفادة من بعض المزايا كتقاسم المخاطر أو خفض تكاليف الانتاج والخدمات وخلق قيمة مضافة جديدة.... الخ. ويمكن تقسيم تطور ظهور علاقة المناولة منذ تلك الفترة الى (4) مراحل: [1]

المرحلة للأولى: من سنة 1945 الى 1975

في هذه المرحلة كانت المناولة تعتمد على الكفاءات، وكانت العلاقة عمودية بين المؤسسين، وكانت المؤسسات المناولة بينها منافسة كبرى، كما كان عليها تخفيض تكاليفها قدر المستطاع لأنها تعتمد على المؤسسة الأمرة بشكل كبير.

المرحلة الثانية: من سنة 1975 الى 1985

تميزت بظهور المناولة المتخصصة في هذه الفترة بالإضافة إلى التغيير في السياق الاجتماعي والاقتصادي الى غاية 1985 بسبب التقلص الكمي والنوعي في الأسواق فكان هناك تركيز كبير من طرف المؤسسات على التخصص في الأعمال نظرا للتطور التكنولوجي، وهو ما سمح بظهور المناولة التخصصية التي تعتمد على الكفاءات، وهي مازالت موجودة إلى غاية اليوم.

المرحلة الثالثة: من سنة 1985 الى 1999

تميزت هذه المرحلة بظهور شبكات المناولة، حيث أصبحت المناولة أكثر تعقيدا بسبب تعقيد في التنظيم الصناعي، وهو ما سمح بظهور درجات في المناولة درجة أولى ودرجة ثانية، وهو ما يعرف أيضا بالمناولة المباشرة (رئيسية)، ومناولة غير مباشرة (فرعية).

المرحلة الرابعة: من سنة 1999 الى غاية اليوم

منذ بداية القرن 21 نلاحظ ارتفاع عمليات الابتكار في المشاريع وهو الذي سمح بظهور أوسع في عمليات التفاوض لدى المؤسسات المناولة وهو ما أدى إلى تطور علاقة المناولة إلى علاقة شراكة، أي من مجرد علاقة قصيرة إلى علاقة طويلة الأمد تقوم على التكامل بالدرجة الأولى، وهو ما سمح أيضا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة من دخول الأسواق العالمية.

[1] محمد الأسود، (2016): المناولة وديناميكية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه الطور الثالث غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص71-72.

المطلب الثاني: اهمية المناولة

للمناولة اهمية كبير في دفع عجلة التنمية في الدول النامية والمتطورة من خلال تعزيز العلاقات بين الشركات الانتاجية الكبيرة والمشروعات الصغيرة وبذلك تطوير نظم انتاجية أكثر كفاءة وبجودة اعلى. وتبرز تلك الاهمية فيما يلي:[1]

- تقوم المنشآت الصغيرة بإنتاج كميات من المكونات أو الأجزاء الوسيطة حسب طلبات التعاقد بتكلفة أقل وجودة أعلى عما إذا تم إنتاجها في الشركات الكبيرة (الأم)؛
- يساعد هذا النظام على تطوير وتنويع المنتجات طبقا لاحتياجات السوق، كما يساعد على الاستغلال الأمثل للطاقات المتاحة وتأهيل الوحدات الصناعية بما يعظم قدراتها على تصدير منتجاتها ومواجهة المنافسة في الأسواق المحلية والدولية؛
- تستفيد المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الشركة الأم في ظل نظام التعاقد من الباطن (المناولة) بالحصول على التكنولوجيا الحديثة لتطوير وسائل الإنتاج وأساليب الإدارة؛
- يساعد نظام المناولة على تعميق التصنيع المحلي وزيادة الإمكانيات التصنيعية خاصة في المعدات الاستثمارية وإحلال المنتجات المحلية محل الواردات؛
- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، والتصرف الدقيق والمحكم في وسائل إنتاجها؛
- تنمية وتنظيم النشاط الإنتاجي في الوحدات الصناعية ورفع قدرتها الإنتاجية والتنافسية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي؛
- تساهم بشكل غير مباشر في تشغيل العمالة الوطنية وتقليص نسب البطالة وبالتالي رفع مستوى الدخل ورفاهية المواطن؛
- دعم النسيج الصناعي المحلي وتشجيع المؤسسات الصناعية على التخصص في مجال التقنيات الحديثة، ويكون بذلك توزيع العمل بين المؤسسات الصناعية أكثر إحكاما، وتوازنا وتساعد الجودة العالية في الإنتاج والسرعة في الانجاز على مواكبة التطور العالمي والمنافسة الدولية؛

[1] فاطمة الزهراء عراب، (2012): تنشيط المناولة الصناعية كخيار استراتيجي هام لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، الملتقى الوطني حول: "استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، المنعقد يومي 18-19 افريل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص11-12.

- تساعد في الحد من نزيف العملات الصعبة الذي يستخدم في استقطاب منتجات من الخارج تنتج محليا أو يمكن إنتاجها محليا بجودة عالية.

المطلب الثالث: انواع المناولة

تتميز المناولة بالمرونة والقدرة على التأقلم مع متطلبات السوق المتجددة، حيث يأخذ أشكال وصيغ متعددة حسب احتياجات وأهداف المؤسسة التي تسعى إلى تحقيقها وفيما يلي سيتم عرض أهم أشكال المناولة (المقاولة من الباطن)

1. أنواع المناولة حسب معيار الطبيعة

حسب هذا المعيار تصنف المناولة الى ثلاث انواع رئيسية، المناولة لطاقة الإنتاج، مناولة التخصص، مناولة التوريد.

1.1 المناولة لطاقة الإنتاج:

انتشر هذا النوع من المناولة في فترة السبعينيات، حيث كانت المؤسسات تلجأ له في حالة مواجهتها لارتفاع مؤقت في الطلب، أو لأن المؤسسة قد بلغت حدها الأقصى في سيرورة الإنتاج المتعلقة بمنتجها النهائي. بسبب سعيها لتلبية طلب السوق تحتاج إلى مناولة جزء من عملية الإنتاج، بهدف الاحتفاظ بطاقة إنتاجية مرتفعة توفرها لها المؤسسات المقاولة للرفع من قدراتها التنافسية التي كانت تقوم على السعر والكمية. [1]

2.1 مناولة التخصص:

في بعض الحالات لا تتوفر المنشآت المقدمة للأعمال على البنى الأساسية اللازمة أو التقنيات والتخصصات المطلوبة لصناعة منتوج معين ولمواجهة الطلب عليها في السوق، تلجأ في هذه الحالة إلى التعاقد مع مؤسسات متخصصة (مناولة) تتوفر على التجهيزات والتكنولوجيا اللازمة لصناعة المنتوج المطلوب حسب شروط المنافسة.[2]

[1] رقايقية فاطمة الزهراء، (2011): المقاولة من الباطن اختيار استراتيجي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة مقارنة لبعض التجارب وواقع الجزائر-، الملتقى الدولي حول " اليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، المنعقد ايام05/04/03 ماي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص04.

[2] أميرة بحري، (2020): المناولة الصناعية كأداة لتنمية واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، المجلد رقم 02، العدد 02، جامعة الوادي، ص92.

3.1 مناولة التوريد:

يؤكد Chaillo سنة 1977، أن هذا النوع من المناولة يظهر عندما تكلف شركة ما شركة أخرى بمهمة تحديد وتعريف الطرق التي سيتم استخدامها لتنفيذ العمل المطلوب. هذا النوع من المناولة غالبا ما يتطلب التخصص العالي للمناول مقارنة بالمؤسسة الآمرة بالعمل. هكذا، فإن المناول يصبح شبه مورد بسبب الروابط الدائمة التي يحافظ عليها عموما مع المؤسسة الآمرة بالعمل ولكن أيضا مشاركته في تصميم وتطوير المنتج. [1]

2. أنواع المناولة حسب معيار مجال النشاط:

حسب هذا المعيار يمكن تمييز نوعين اساسيين هما:

1.2 المناولة الصناعية:

تتعلق المناولة الصناعية بالسلع المادية، مثلا تنفيذ قطع خاصة بالصناعات الميكانيكية، أو قطع الغيار، فالمنتجات الصناعية التي تكون في صورتها الكاملة، عادة ما تصنع بعض عناصرها من طرف مؤسسات مختصة وبصفة دائمة ولمدة طويلة، فمثلا في صناعة السيارات تقوم المؤسسة الأم بالاعتماد على المناولة في مجال المحركات، العجلات والدعائم، نفس الشيء بالنسبة لصناعة الطائرات. [2]

2.2 المناولة الخدماتية:

هنا يتعلق موضوع المناولة بالأشياء غير المادية، حيث أن المؤسسة تتواجد في محيط أو بيئة تحتم عليها الاستجابة للظروف شيئا فشيئا، هذه الظروف المتعددة والمتنوعة قد تتعلق بـ: تشريعات العمل، المعاملات التجارية، المحاسبة والتسيير المالي، الإعلام الآلي، النقل، التأمينات، التغليف، الجباية...الخ، من هذا المنطلق لا تستطيع المؤسسة أن تقوم بمثل هذه التخصصات بكفاءة عالية بمفردها، مما قد يدفعها إلى التركيز على مهنتها الحقيقية والتوجه إلى الخارج لمكاتب الخبرة مثلا أو المؤسسات المتخصصة للاستعانة بها في أداء بعض الخدمات. [3]

---

[1] عبد القادر دبوش، مرجع سبق ذكره، ص115.

[2] سمية بن علي، (2014): اليات تفعيل العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية لدعم قدرتها التنافسية: المقاولة من الباطن كنموذج، أطروحة دكتوراه غير منشورة، شعبة علوم التسيير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص156.

[3] المرجع نفسه، ص157.

3. أنواع المناولة حسب الزمن (مدة العقد):

1.3 المناولة الظرفية:

في هذا النوع تكون المؤسسة الامرة تنتج بإمكانياتها الداخلية ولكن لأسباب عابرة وظرفية تلجأ الى المناولة في تنفيذ جزء من عملية الإنتاج.[1]

2.3 المناولة الهيكلية (الدائمة):

هذا النوع يتم اللجوء إليه خاصة إذا تعلق الأمر بالمنتجات المعقدة، لذا تكون العلاقة بين المؤسسة التي تعطي الأوامر والمقاول من الباطن طويلة المدى وأحيانا دائمة[2].

4. أنواع المناولة حسب معيار درجة تعقد العلاقات:

1.4 المناولة البسيطة:

هذا النوع من المناولة يعبر عن المقاولة في أبسط صورها وهي الحالة الأكثر شيوعا، حيث تكون على علاقة مباشرة بين المؤسسة المناولة والمؤسسة الآمرة بالأعمال هذه الأخيرة تشتري منتج وتحدد كل التفاصيل الخاصة به. في هذا النوع من المناولة كل مقاول يتعامل مباشرة مع المؤسسة الامرة بالأعمال[3].

2.4 المناولة المعقدة:

يوجد تدرج في مؤسسات المناولة (المقاولين من الباطن) ويكون ذلك حسب أهميتهم، فمثلا في اليابان المناولة تأخذ شكل هرمي على رأسه المؤسسات التي تعطي الأوامر وتكون عادة مؤسسات كبيرة تتبعها المؤسسات المناولة ذات المستوى الأول وتكون عادة مؤسسات متوسطة، بدورها تتبعها مؤسسات مناولة بمستويات أقل.[4]

---

[1] جبار بوكثير، (2016): المقاولة من الباطن كخيار استراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 02، جامعة حمه لخضر، الوادي، ص277.

[2] سامية غربي، (2017): آليات اتخاذ قرار المناولة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة المؤسسات الصيدلانية بولاية قسنطينة- ، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ب، العدد 48، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة. ص296.

[3] سمية بن علي، (2014): مرجع سبق ذكره، ص157.

[4] المرجع نفسه، ص158.

5. أنواع المناولة حسب مكان تواجد الأنشطة:

وتنقسم الى 3 أنواع كالتالي: [1]

1.5 المناولة الجهوية:

المؤسسة التي تعطي الأوامر والمؤسسة المناولة يتواجدان في منطقة واحدة لدولة واحدة، مثال: المؤسسات المحاذية للمؤسسات الكبرى.

2.5 المناولة الوطنية:

في هذا النوع من المناولة، تتمتع المؤسسة الأمرة بالأعمال والمؤسسة المناولة بنفس الجنسية وتمارسان نشاطهما داخل حدود الوطن.

3.5 المناولة الدولية:

تعني أن المؤسستان الآمرة بالأعمال والمأمورة، تنتميان إلى دولتين مختلفتين، حيث عادة ما يكون المناول فرع تابع للمؤسسة الأم التي تلعب دور المؤسسة الأمرة بالأعمال.

المبحث الثاني: المدخل النظري للمناولة

يعد نشاط المناولة أسلوبا اقتصاديا رائدا في تفعيل علاقات التكامل بين مختلف وحدات القطاع الصناعي، اذ تتوجه العديد من المؤسسات الصغيرة للمناولة وذلك للمزايا التي تقدمها، ولكن رغم ذلك فإنها أيضا تملك الكثير من السلبيات والعيوب التي من الممكن ان تشكل خطر على تلك المؤسسات، ومنه سيتم شرح من خلال هذا المبحث الخلفيات النظرية التي تفسر ظاهرة المناولة كما سيتم ذكر الدوافع التي تتبنى من خلالها المؤسسات استراتيجية المناولة، كما سنذكر اهم مزاياها وعيوبها.

[1] لغيمة فضيلة، (2019): الاليات القانونية لتفعيل عقد المناولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، الملتقى الوطني حول "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، المنعقد يوم 28 نوفمبر، جامعة تيزي وزو، ص829.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للمناولة

تعتمد المؤسسات الامرة عند اللجوء إلى المناولة بشكل أساسي على ثلاث نظريات رئيسية: تحليل التكلفة (Coasse، 1937)، وتحديد الأنشطة الاستراتيجية والمحيطية (Williamson، 1981). بالإضافة إلى المرونة العددية والوظيفية.

1. تحليل التكلفة (Coasse، 1937):

تشير نظرية Coasse 1937 إلى أن قرار صاحب العمل بالاستعانة بمصادر خارجية أو استيعاب نشاط ما يعتمد أساسًا على تحليل تكاليف تنفيذه. اذ عندما تكون التكلفة الحدية لتنظيم نشاط داخلي أكبر من تكاليف المعاملة وتكاليف العقد لتنفيذ النشاط الخارجي، تصبح المناولة أفضل خيار ممكن. حيث تكاليف المعاملات هنا تمثل التكاليف المرتبطة بإيجاد شركة مناولة وكذلك بالتفاوض وصياغة العقد ومراقبته. وبالتالي، كلما ارتفعت تكاليف المعاملات في السوق، زاد عدد الشركات التي تفضل الإنتاج الداخلي لأنشطتها. بشكل عام، فإن التباين في التكاليف التنظيمية وتكاليف معاملات السوق يجعل من الممكن تفسير قرار صاحب العمل باستيعاب أو الاستعانة بمصادر خارجية لتنفيذ نشاط ما. [1]

2. تحديد الأنشطة الاستراتيجية والمحيطية(1981) Williamson :

وفقًا لـ(1981) Williamson ، يعد تحديد الأنشطة الاستراتيجية والمحيطية في سلسلة الإنتاج مهمة أساسية في تقرير استخدام المناولة أم لا. اذ من خلال تحديد أنشطتها الاستراتيجية والمحيطية وتحديد حدود مهاراتها، يمكن للشركة إعادة تركيز أنشطتها بحيث تركز على الأنشطة التي تؤديها بشكل أكثر فاعلية. بهذا المعنى، يتم الاحتفاظ بالأنشطة الاستراتيجية بشكل عام داخليًا بينما يتم الاستعانة بمصادر خارجية للأنشطة الفرعية.[2]

3. المرونة العددية والوظيفية:

تلجأ الشركات إلى المناولة من أجل تلبية احتياجاتها من المرونة الرقمية والوظيفية. إذ تشير المرونة الرقمية إلى قدرة الشركة على زيادة أو تقليل حجم موظفيها بسرعة بالإضافة إلى عدد ساعات العمل وفقًا للتغيرات في الطلب

[1] Barbara Fillion، (2014) : La sous-traitance « boomerang » : l'influence des relations industrielles sur l'internalisation d'activités manufacturières confiées en sous-traitance ، Mémoire présenté à la Faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de Maître ès sciences (M. Sc.)، Université de Montréal. P 09.

[2] مرجع نفسه، ص10

والاحتياجات التنظيمية، وقد حدد هولمز (1986) ثلاث حالات مرتبطة بالسوق تستلزم الحاجة الى الزيادة في المرونة العددية وهي:

- عندما يكون الطلب على السلع المنتجة متقلبا أو غير مؤكد لأسباب دورية أو موسمية؛
- عندما يكون الطلب على المنتج غير كاف؛
- عندما تختلف ظروف السوق في بداية ونهاية دورة حياة المنتج.

أما بالنسبة للمرونة الوظيفية، فهي تشير إلى قدرة الشركة على اكتساب الخبرة أو التكنولوجيا غير المتوفرة داخليًا. وفقًا لهولمز (1986)، تتطلب التقنيات المستخدمة من قبل الشركات استثمارات رأسمالية كبيرة. نظرًا لأن وفورات الحجم يمكن أن تختلف باختلاف المراحل المختلفة لعملية الإنتاج، فمن المستحيل بعد ذلك على الشركة أن تنتج جميع مكونات المنتج بشكل مربح. بهذا المعنى، من الممكن تجزئة عملية الإنتاج واللجوء إلى المناولة من أجل زيادة مرونته الوظيفية.[1]

المطلب الثاني: دوافع التوجه للمناولة

المناولة بصفتها أهم الاستراتيجيات التي تعمل بها المؤسسات الكبيرة (الامرة) والصغيرة (المناولة)، وبالتالي فإن لها دوافعها الاقتصادية الخاصة بها، وفيما يلي سيتم عرض أسباب ومبررات اللجوء إلى المناولة بالنسبة للمؤسسات الامرة وبالنسبة للمؤسسات المأمورة.

1. دوافع المؤسسات الامرة

1.1 الدوافع الاقتصادية

إن المؤسسة التي تعطي الأوامر تتبنى استراتيجية المناولة في الحالات التالية: [2]

- إن لم تكن لها موارد مالية لتحقيق الاستثمارات، وإذا كانت تلك الاستثمارات تمثل جزء قليل من المردودية مقارنة بأهميته، وبالتالي فالمؤسسة التي تعطي الأوامر يمكن أن تزيد إنتاجها دون زيادة تكاليفها؛
- من اجل تفادي بعض المخاطر المتعلقة بالجودة، فالمؤسسة الآمرة يمكن أن تملي عدة شروط في إطار عقد بينها وبين المؤسسة المأمورة، أكثر من فرضها كل تلك الشروط في وحداتها الداخلية، الا ان هذا يكلفها مبالغ أكثر؛

[1] Barbara Fillion, OPCIT, P10

[2] فاطمة الزهراء عراب، مرجع سبق ذكره، ص10

- إذا لم تلجأ المؤسسة لهذه الاستراتيجية فإنها ستكون ملزمة بدفع مقابل المواد الأولية وخاصة أجور العمال في أوقات محددة، لكن في حالة المناولة فإنها قد تتفق ودائما في إطار عقد، على الدفع خلال فترة تتراوح عادة ما بين 60 الى90 يوما بدءا من تاريخ التسليم؛
- التخفيف من تكاليف التخزين؛
- تتمكن المؤسسة من تجاوز مشكلة عدم القدرة على تلبية كل طلب السوق.

2.1 الدوافع التكنولوجية:

الحاجة إلى المتخصصين في مجالات محددة خاصة مع التطورات الحاصلة على مستوى تكنولوجيا الإعلام والاتصال، حيث أصبحت المؤسسات شيئا فشيئا بحاجة إلى مؤسسات مناولة متخصصة لمساعدتها على تعديل وحل بعض المشاكل المتعلقة بالإعلام الآلي والبرمجيات.

3.1 الدوافع التقنية:

يلجأ الآمر بالأعمال إلى الاستعانة بالمؤسسات الخارجية لأسباب تقنية يمكن تلخيصها في النقاط التالية: [1]

- **إبعاد الأخطار التقنية:** إن اللجوء إلى المناولة من طرف الآمرين بالأعمال يعتبر وسيلة لإبعاد خطر الأخطاء التقنية؛ التي عادة ما تصيب عملية الإنتاج. فالآمر بالأعمال في هذه الحالة يرفض كل القطع المنتجة التي بها عطب، ويقوم بخصم تكاليفها من حساب المناول؛
- **البحث عن التخصص:** تفضل المؤسسات الكبرى اليوم التنازل عن الوظائف التي لا تتقنها إلى مؤسسات متخصصة مجهزة بوسائل مادية متطورة ويد عاملة مؤهلة، قصد الضغط على تكاليف الإنتاج وضمان الجودة؛
- **تفادي عوامل الاختناق في الإنتاج:** منها الطاقة الإنتاجية للورش غير الكافية، عطب في آلة من آلات الإنتاج، ضيق المهلة الممنوحة من طرف الزبائن؛
- **قبول صفقات كبيرة الحجم تفوق طاقة المؤسسة:** تفضل المؤسسات التي قد تحصل على صفقة كبيرة تفوق طاقاتها الإنتاجية، اللجوء إلى عدد من المناولين لتنفيذها، بدلا من رفضها.

2. دوافع المؤسسات المأمورة:

هناك مجموعة من العوامل يمكن اعتبارها من الحوافز التي تدفع المناول إلى اللجوء للمناولة، اهمها ما يلي: [2]

[1] عزيرو سليمة، (2013): المناولة الصناعية طريق لتحقيق التنمية الوطنية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد رقم 01، العدد 10 المركز الجامعي لتيبازة، ص236.

[2] المرجع نفسه، ص235.

1.2 التخصص في التقنية: في غالب الأحيان، نجد رؤساء المؤسسات الصغيرة، يفضلون التخصص في تقنية معينة في العمل بدلا من تشتيت مجهودهم في الأعمال التي لا يتقنونها، لهذا يتفانون فيه ويتخصصون في أدائه.

2.2 المناولة المرافقة لعملية الإنتاج الشخصي: في هذه الحالة، المناول له طاقة إنتاجية هائلة، غير مستغلة بالكامل في كل وقت، يرغب في خلق أعمال مناولة اضافة الى إنتاجه الشخصي لسد فراغ طاقة إنتاج آلاته.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب المناولة

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على أبرز مزايا وعيوب المناولة من جانب المؤسسات الامرة ومن جانب المؤسسات المأمورة.

اولا: مزايا المناولة

هناك عدة الميزات توفرها المناولة بالنسبة للمؤسسات الآمرة أو صاحبة المشروع كذلك للمؤسسات المأمورة سنلخصها في الجدول التالي:

جدول رقم (01-01): مزايا المناولة بالنسبة للمؤسسات الامرة والمؤسسات المأمورة

بالنسبة للمؤسسات الامرة	بالنسبة للمؤسسات المأمورة
• تخفيض التكاليف المتعلقة بالإنتاج او الخدمات؛ • تحسين الجودة والنوعية؛ • توفر ميكانزيم فعال للتأقلم مع تقلبات السوق؛ • تتيح المناولة الدولية للمؤسسات الامرة فرصا تجارية ببلوغها اسواق جديدة ذات افاق معتبرة في المستقبل؛ • تسليم الإنتاج في الآجال المتفق عليه في العقد بالتالي ربح ثقة الزبون؛	• تسمح المناولة للمؤسسات بالرفع من معدل استعمال قدرتها المتوفرة لديها وتحسين إنتاجية رأسمالها واليد العاملة المستغلة؛ • الحصول على مستوى مضمون من الطلبات؛ • تخفيض مصاريف الإشهار، فكل ما ينتج فه ومسوق لا محالة؛ • رفع إنتاجية وفعالية المؤسسة المناولة؛

المصدر: سمية بن علي (2014): اليات تفعيل العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية لدعم قدرتها التنافسية: المقاولة من الباطن كنموذج، أطروحة دكتوراه شعبة علوم التسيير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، ص ص 180-182

ثانيا: عيوب المناولة

بالرغم من وجود العديد من المزايا التي تقدمها استراتيجية المناولة الا ان هذا لا ينفي وجود بعض العيوب الناتجة عن تبنيها، سيتم عرضها في الجدول التالي:

جدول رقم (01-02): عيوب المناولة بالنسبة للمؤسسات الامرة والمؤسسات المأمورة

بالنسبة للمؤسسات الامرة	بالنسبة للمؤسسات المأمورة
• التكاليف في بعض الاحيان اعلى من خيار الانتاج الداخلي؛ • احتمال ارتفاع تكاليف الرقابة التي تمارسها المؤسسة الامرة؛ • امكانية إطلاع المؤسسة المناولة على خصوصيات الإنتاج للمؤسسة الآمرة واستعمال ذلك لاحقا لصالح شركاء جدد منافسون للمؤسسة الآمرة الأولى؛ • تقوم المؤسسة الآمرة باختيار المناولين على أساس ثلاث معايير: السعر، الجودة والآجال، فإذا كان معيار مناسب فهذا لا يضمن معياري الجودة والآجال؛	• التبعية التقنية والتجارية للمؤسسة الامرة؛ • في حالة الكساد، المتضرر الاول هي مؤسسات المناولة؛ • محدودية عدد الزبائن؛ • عدم ثبات الطلب على مؤسسات المناولة لكون العلاقة مع المؤسسات الامرة غير دائمة • محدودية اليد العاملة المتخصصة في بعض الاحيان؛

المصدر: سمية بن علي (2014): اليات تفعيل العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية لدعم قدرتها التنافسية: المقاولة من الباطن كنموذج، أطروحة دكتوراه شعبة علوم التسيير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، ص187

المبحث الثالث: المناولة في الجزائر

لا شك ان الاستثمار في الجزائر يعتمد على المؤسسات الاقتصادية والشركات التي تجعل من المناولة وسيلة دفع بالاقتصاد وعامل استراتيجي فعال لتطوير قدراتها التنافسية وتحقيق نمو صناعي ملفت. لهذا سيتم التطرق من خلال هذا المبحث الى نشأة المناولة في الجزائر وكذلك اهم الإستراتيجيات التي قامت بها الدولة من اجل تطوير المناولة وسيتم عرض أهمية المناولة بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

المطلب الاول: تطور المناولة في الجزائر

لم تحظى المناولة في الجزائر في الفترة الممتدة بين 1963 -1988 باهتمام السلطات العمومية نظرا لطبيعة النظام الاقتصادي القائم آنذاك، والذي لم يسمح ببروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة غير تلك التابعة للقطاع العام وبصورة جد محدودة، كما تطرق القانون المدني الصادر في 1975/09/26 للمناولة الفرعية بشكل سطحي، حيث قرر فقط حق المناول الفرعي في إقامة دعوى مباشرة ضد رب العمل عند امتناعه عن دفع مستحقات الأعمال المنجزة. أي أنه لم تكن هناك سياسة واضحة للمناولة، اذ نلاحظ غياب لكل أنواع التنسيق بين الوحدات الداخلية للمؤسسة وللمؤسسات المناولة.[1]

بداية من سنة 1988 بادرت الدولة بعدة إصلاحات اقتصادية شملت إعادة هيكلة للمؤسسات الوطنية من خلال صدور قانون رقم 88-25 المؤرخ في 1988.07.19 والذي أعاد الاعتبار للاستثمار الخاص (محلي أو أجنبي)، وتقليص دور الدولة في المجال الاقتصادي، واستمرارا في سياسة الإصلاحات الاقتصادية، قامت الدولة بخوصصة المؤسسات المناولة كفروع لشركات الكبرى. ومع بداية التسعينيات جاء قانون الصفقات العمومية الصادر في 1991.11.09 المعدل والمتمم بموجب المرسوم رقم 03-301 الصادر في 2003.09.11 والذي خصص قسم منه للمناولة الفرعية كأهم وسيلة لتلبية متطلبات المشروعات الكبرى، ومن ثم تم إنشاء البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة في 11 ديسمبر 1991 وتلتها فروع أخرى بقسنطينة سنة 1993، وهران وغرداية سنة 1999 تنفيذاً لتوصيات برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبدعم من وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة وتدعيماً لذلك صدر القانون رقم (01-18) المؤرخ في 12/12/2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي أكد على إلزامية الاهتمام بإستراتيجية المناولة في المادة(20-21) ضمن الخيارات الاستراتيجية نظراً لأهميته في تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجلب الاستثمار المحلي والأجنبي مما يساهم بالنهوض بالقطاع الصناعي الوطني.[2]

[1] بختة حداد، (2018): المناولة الصناعية كأسلوب استراتيجي لتنويع الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، المنعقد يومي 06و07 نوفمبر، جامعة البليدة، البليدة، الجزائر، 02، ص08

[2] حمدي معمر، (2018): المناولة الصناعية كمدخل استراتيجي لتفعيل القطاع الصناعي في الجزائر، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، المنعقد يومي 06و07 نوفمبر، جامعة البليدة 02، البليدة، الجزائر، ص12

المطلب الثاني: جهود الجزائر لترقية وتطوير المناولة

قامت الحكومة بوضع استراتيجية لتنشيط وتنظيم نشاط المناولة في الجزائر، حيث تم سن قوانين ووضع برامج وإنشاء هياكل لترقية وتطوير المناولة وركزت في ذلك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، النقاط التالية تشمل أبرز هذه التدابير والآليات

1. إنشاء مجلس وطني مكلف بترقية المناولة في الجزائر:

تم تأسيسه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03 -188 المؤرخ في 22 أفريل 2003، ويتشكل هذا المجلس من ممثلي مجموعة من الوزارات. تتمثل مهامه في: [1]

- اقتراح كل التدابير التي من شأنها تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني؛
- تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة؛
- ترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل سواء كانوا وطنيين أو أجانب؛
- تنسيق نشاطات بورصات المناولة والشراكة الجزائرية فيما بينهما.

2. إنشاء شبكة لبورصات المناولة والشراكة:

بدأت شبكة بورصات المناولة العمل سنة 1991 مع إنشاء أول بورصة للمناولة بالجزائر تطبيقا لمشروع "**UNIDO**" والتي تبعتها ثلاثة فروع أخرى موزعة على شبكة وطنية هي:[2]

- بورصة الشرق الجزائري: مقرها بولاية قسنطينة أنشأت سنة 1993؛
- بورصة الغرب الجزائري: مقرها ولاية وهران تم إنشاؤها سنة 1998؛
- بورصة الجنوب: مقرها ولاية غرداية تم إنشاؤها سنة 1999.

وقد تم إنجازها في إطار مشروعين هما:

- مشروع **PNUD-DP/ ALCG 01990**/الموقع في سبتمبر 1990 والمخصص لإنشاء بورصة المناولة والشراكة الجزائرية؛

[1] تومي أحلام، (2011): أفق تأسيس سوق مالي مناسب لإنجاح مشروع المناولة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغاربية، رسالة ماجستير، تخصص اسواق مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص65

[2] حمدي معمر. (2018)، مرجع سبق ذكره، ص13.

- مشروع **PNUD / ALG95/004** الموقع في 09 أكتوبر 1996 والمخصص لإنشاء بورصة المناولة والشراكة للشرق وبورصة المناولة والشراكة للغرب؛
- أما بورصة المناولة والشراكة الجنوب فتم إنشاؤها بمبادرة من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم أدرجت في المشروع **.PNUD / ALG95/004**

تقوم هذه البورصات بعدة مهام من بينها:[1]

- إحصاء الطاقة الحقيقية للمؤسسات الجزائرية؛
- إجراء العلاقات بين عروض وطلبات المناولة والاشتراك على المستوى الوطني والدولي؛
- تشجيع الاستعمال الأمثل للقدرات الإنتاجية التي تمتاز بها الصناعات الموجودة حاليا او التي سيتم إنشائها؛
- إعلام، توجيه، وتزويد المؤسسات بالوثائق المناسبة؛
- مساعدة المؤسسات عن طريق تقديم النصائح والمعلومات اللازمة؛
- تنظيم وتنشيط اللقاءات والمؤتمرات حول موضوع المناولة؛
- إعداد المؤسسات الجزائرية للمشاركة في المعارض والصالونات؛

3. وضع برنامج عملي للتطوير وترقية المناولة

وذلك من خلال:[2]

- تنظيم ملتقيات متخصصة لتطوير وترقية المناولة مثل قيام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتنظيم لقاءين متخصصين لتطوير وترقية المناولة حول الأقطاب البتروكيمياوية لسكيكدة (2000) وأرزيو(2002) حيث سجلت مشاركة أكثر من 200 مؤسسة كبيرة وصغيرة في كل ملتقى، بالإضافة إلى المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية، المنظم من طرف الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير "ساديكس" بالتنسيق مع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، وذلك بالجزائر أيام 12إلى15 سبتمبر 2006
- تنظيم معارض متخصصة لتطوير وترقية المناولة مثل تنظيم الصالون الدولي الأول للشراكة والمناولة سنة 2002 والثاني سنة 2004 بوهران، ثم الثالث سنة 2011 بإشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية

[1] بن الدين امحمد، (2012): المناولة الصناعية كإستراتيجية لتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية–دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الصناعية العاملة بالجزائر، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان، ص274

[2] المرجع نفسه، ص283

الاستثمار، الصالون الدولي لترقية المناولة والشراكة (2003)بالجزائر العاصمة، الصالون الوطني للتغذية والتغليف (2002) بعنابة، الصالون الوطني الأول المنعكس للمناولة (2011) بمشاركة 50 مؤسسة وطنية.

المطلب الثالث: تحديات المناولة في الجزائر وسبل تطويرها

تواجه المناولة في الجزائر العديد من التحديات التي تحد من فعاليتها، لذلك سيتم التطرق في هذا المطلب لأبرز تلك التحديات وأيضا اهم السبل لتطوير المناولة في الجزائر.

اولا: تحديات المناولة في الجزائر

هناك العديد من التحديات التي تحول دون تطور وتعميم المناولة في الجزائر، اهمها ما يلي: [1]

- ضعف اهتمام المتعاملين الجزائريين بقطاع المناولة، واتجاههم إلى الاستثمار في قطاعات اقتصادية أخرى تعرف حاليا "اكتظاظا كبيرا" مثل الصناعات الغذائية؛
- عدم وجود برنامج عملي للتطوير يكفل تحقيق الانسجام في عملية تصنيع السلع التجهيزية والسلع التحويلية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة؛
- ان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يظل غير كاف، نظرا لعدم ملائمة المحيط الاقتصادي والاستثماري في الجزائر مما يضيع إمكانيات كبيرة للمناولة بين مختلف الشركات الوطنية في القطاعين العام والخاص؛
- نقص فضاءات التواصل بين المتعاملين أدى إلى عدم تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر الأساس في دفع عجلة التنمية؛
- إفلاس المئات من المؤسسات في قطاعات متعددة رغم أن هذه القطاعات تعاني من نقص في مؤسسات المناولة ما يعني أن الاشكال قائم على مستوي ضعف تسيير وخبرة أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة وضعف مرافق الدولة من جهة اخرى؛
- عدم وجود إستراتيجية وطنية واضحة المعالم بمشاركة كل الفاعلين الوطنيين مثل الجامعة والبنوك والإدارة لرسم معالم أساسية توضح أهداف المناولة سواءا للمؤسسات الكبيرة أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة.

[1] فاطمة الزهراء عراب، مرجع سبق ذكره، ص16-17

ثانيا: سبل تطوير المناولة في الجزائر

نظرا للدور المهم الذي تقدمه استراتيجية المناولة بالنسبة للاقتصاد عامة والمؤسسات خاصة، يجب الاهتمام بتطويرها وتعميمها وذلك من خلال:[1]

1. إعداد دليل وطني خاص بالمناولة

وذلك بتزويد منظومة الإعلام الاقتصادي بقاعدة بيانات حول العرض والطلب الوطني في مجال المناولة مما يؤدي لضبط التدفقات في المعلومات بين أصحاب الأوامر الذين يبحثون عن فائض الطاقة الإنتاجية المتخصصة والمناولين الذين لهم طاقة إنتاجية غير موظفة. ولتفعيل هذه المنظومة يجب تزويد بورصات المناولة والشراكة الجهوية بالموارد البشرية والمالية اللازمة، وفتح مكاتب محلية تابعة لها تتولى إجراء مسح دوري للنسيج الصناعي، ومتابعة تطوراته ومستجداته عبر إجراء زيارات ميدانية للمنشآت الإنتاجية وتشخيص فرص الأعمال.

2. تشجيع الاستثمار في قطاع المناولة

يمثل الاستثمار في قطاع المناولة مخاطرة، حيث أن المناول يقوم بتصنيع منتج محدد لكل مؤسسة آمرة وغالبا ما يتطلب ذلك إنتاج أسلوب محدد، واستثمارات باهظة التكلفة مع عمال مؤهلين. ويمكن إقناع مؤسسة مصغرة باختيار مثل هذا النشاط عن طريق اتفاق دائم مع المؤسسة الآمرة، مع ضمانات في السوق على المدى المتوسط والطويل. كما أن وضع الدولة مجموعة من المزايا الضريبية، وتوفير العقار الصناعي بتخصيص جزء من مناطق النشاطات للمؤسسات العاملة في المناولة، فضلا عن تحرير الاستثمار والتمويل من البيروقراطية عبر إنشاء بنوك استثمارية أو بنك متخصص في تمويل هذه المؤسسات.

3. وضع تشريع كافي لتشجيع المناولة

لم يتم تأطير المناولة في نص قانوني قائم بحد ذاته، فالأحكام المتعلقة بها نجدها في القانون المدني الجزائري وقانون الصفقات العمومية. ويرى المختصون أن القوانين الحالية غير كافية لتطوير نشاط المناولة والدفاع عنها، وللقيام بذلك من الضروري إضفاء الطابع المؤسساتي على هذا النشاط، من خلال وضع قانون ينظم عقود نموذجية للمناولة حسب مقاربة الشعبة، والتي بموجبها يتم تحديد حقوق والتزامات الآمرين والمتلقين للأوامر، وإحداث التوازن بينهما لأن المناول غالبا ما

[1] بوالحيلة عبد الحكيم، (2020): السياسة الصناعية والميكانيزمات التحفيزية لتطوير المناولة في الجزائر: تحديات وآفاق، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 14، الطبعة 02، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، ص624-627.

يكون الطرف الأضعف في هذه العلاقة، مع تحديد الجهة المختصة بالفصل في المنازعات المتعلقة بعقود المناولة .علاوة على ذلك، يجب إنشاء آليات لمراقبة أعمال المناولة في الصفقات العمومية، والسهر على تطبيق القوانين المنظمة لها.

4. تحسين العلاقة بين القطاع الصناعي والمناولين المحليين

باستثناء المؤسسات الوطنية القليلة التي تقوم بمناولة بعض أنشطتها محليا، فان معظم المجمعات الصناعية تعهد بجزء من احتياجاتها إلى الشركات الأجنبية، رغم وجود تعليمة أصدرها وزارة الصناعة سنة 2012 تسمح للمؤسسات العمومية التعامل مع المناولين الخواص أو العموميين. لهذا فان إنشاء شبكة فعالة للمناولة قادرة على مرافقة مسار الصناعة الجزائرية يبقى مرهون بدرجة مساهمة كبار الآمرين من المؤسسات الوطنية وإعطائها الفرصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إبراز قدرتها من خلال عقود شراكة طويلة الأجل.

5. تشجيع الشراكة الأجنبية

إن إقامة شراكة قوية مع متعاملين أجانب رائدين في مجال المناولة للاستفادة من خبراتهم ونقل التكنولوجيا للاستغلال المحلي، يعد أحد العوامل المساعدة على تحقيق تطور أفضل وأسرع للمناولة في الجزائر. ورغم تخلي الجزائر عن قاعدة 51/49 التي تفرضها على الاستثمارات الأجنبية لصالح القطاعات غير الإستراتيجية، والتي طالما اعتبرها صندوق النقد الدولي سببا لعزوف الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن هذا الإجراء يبقى غير كاف ويجب تدعيمه بإجراءات أخرى لاسيما محاربة البيروقراطية والرشوة وعدم الاستقرار التشريعي الناتج عن تغيير القوانين خلال فترات وجيزة.

خلاصة الفصل

تعتبر المناولة أهم الاستراتيجيات المتبعة من قبل المؤسسات الاقتصادية وذلك للعديد من المزايا التي توفرها هذه الإستراتيجية ولقد تبين من خلال عرض مختلف المفاهيم وميزات المناولة أن هذه الأخيرة تعمل على تحقيق التخصيص الأمثل للموارد من خلال التركيز على المهن الأساسية واعطاء الأنشطة التي يمكن اعتبارها ثانوية إلى متعاملين خارجيين. وكما يتضح فرغم مخاطرها إلا انها احد أهم أنواع الشراكة الإستراتيجية للمؤسسات حيث تتمكن المؤسسات التي تتبنى هذه الإستراتيجية من التخفيض في الكلف عن طريق الاستفادة من المزايا التي توفرها المؤسسات الشريكة لها، تحقيق وفرات الحجم، تحسين جودة منتجاتها، تخفيض درجة المخاطرة المرتبطة بالمكاسب المتوقعة وكذا تحقيق مزايا مالية تساهم في تحسين قدرات المؤسسات سواء الآمرة أو المنفذة وكذا تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، ورغم الدور الكبير الذي تؤديه مراكز المناولة عبر العالم من خلال ترقية المناولة الصناعية فإن دورها بقي محدودا منذ نشأتها في الجزائر، ولعل سبب ذلك هو نقص الإدراك بأهمية المناولة من قبل المؤسسات لا سيما الصغيرة والمتوسطة منها.

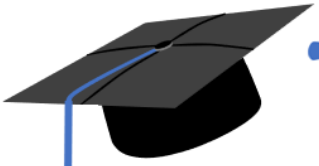

الفصل الثاني

تمهيد

تعتبر المؤسسات المصغرة احد المواضيع الهامة التي كانت ولا تزال تستقطب اهتمامات الباحثين والدارسين، حيث تحظى المؤسسات المصغرة في الوقت الراهن باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية على حد السواء، وذلك نظرا لأهمية قطاع المؤسسات في تنمية اقتصاديات الدول حيث قامت الجزائر بدعم وتطوير هذا القطاع لبناء نهج اقتصادي متكامل لما تعاني منه من اختلالات كبيرة في اقتصاداتها وحاجاتها المتزايدة إلى إيجاد فرص عمل لتقليل من حجم البطالة، لذا فإن دور المؤسسات المصغرة في التنمية أصبح من الأمور المسلم بها والتي لا يمكن تجاهلها.

وعليه نحاول في هذا الفصل دراسة الجوانب التالية في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات المصغرة

المبحث الثاني: الهيئات والمؤسسات المتخصصة في دعم وتمويل المؤسسات المصغرة

المبحث الثالث: علاقة المؤسسات المصغرة المناولة بالمؤسسات الآمرة

المبحث الأول: ماهية المؤسسات المصغرة

بالنظر إلى الدور الهام الذي تؤديه المؤسسات المصغرة في التنمية نجدها محور اهتمام الباحثين، ورجال الأعمال في كل من الدول النامية والمتقدمة، سواء من قبل الاقتصاديين أو الهيئات المختصة، لذلك سيتم التطرق في هذا المبحث إلى المفاهيم الأساسية للمؤسسات المصغرة والجوانب الأساسية المرتبطة بها.

المطلب الأول: نشأة وتعريف المؤسسات المصغرة

احتل موضوع المؤسسات المصغرة مكانة هامة في الاقتصاد، حيث شغل حيزا كبيرا في أدبيات التنمية، خاصة من حيث العلاقة بين حجم المنشأة ومساهمتها في النمو والتشغيل، ومن أجل الوقوف على خلفية هذا الاهتمام، سيتم التطرق في هذا المطلب إلى نشأة المؤسسات المصغرة وأهم المفاهيم المتعلقة بها.

أولا: نشأة المؤسسات المصغرة

اتسمت سبعينات القرن الماضي بالارتفاع الكبير في عدد المؤسسات المصغرة في الدول المتقدمة عموما والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا، ما قلص من هيمنة كبرى المؤسسات، ويعود انتشار المؤسسات المصغرة لعنصرين اثنين هما: ارتفاع عدد الشباب الطالبين للعمل، وكذا التقدم التقني الذي ساهم في انتشار وسائل إنتاج صغيرة الحجم وأقل تكلفة، ووضع حداً لهيمنة التيلورية وعزز هذا التوجه اشتداد المنافسة الدولية التي حتمت على كبرى الشركات اتخاذ أساليب أكثر مرونة، حتم عليها اللجوء للتعاقد مع مؤسسات مصغرة داخليا أو خارجيا، لإنتاج بعض المكونات للتقليل من التكاليف. ونظرا لقيام المؤسسات المصغرة بدور الصناعات المغذية لشركات صناعية أكبر مثل صناعات السيارات والأجهزة الكهربائية ...، زادت خلال العقود الماضية مساهمات المؤسسات المصغرة في القيمة المضافة والعمالة والنمو.[1]

ثانيا: المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات المصغرة

لقد تم الاعتماد على جملة من المعايير التي يمكن الاستناد إليها في محاولة تحديد ماهية هذه المؤسسات، كما يمكن تصنيفها إلى صنفين هما:

1. **المعايير الكمية:** هي من أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، وهي تخص مجموعة من المؤشرات التقنية الاقتصادية، ومجموعة أخرى من المؤشرات النقدية.

تتمثل أهم المعايير الكمية فيما يلي:

[1] محمد قرينات، صبرينة طكوش، (2018): المؤسسات المصغرة كأداة لتحقيق التنمية المحلية، مجلة المستقبل الاقتصادي، المجلد 18، العدد السادس، بومرداس، الجزائر، ص114.

1.1. معيار عدد العمال أو العمالة

يعد هذا المعيار أكثر المعايير استخداما عند التمييز بين المؤسسات (المصغرة والصغيرة والمتوسطة) والمؤسسات الكبيرة، خاصة عند المقارنة على المستوى الدولي.

2.1. معيار رأس المال المستثمر

يعتمد هذا المعيار كثيرا في تحديد حجم المؤسسات، بحيث إذا كان حجم رأس المال المستثمر كبيرا تعد المؤسسة كبيرة، أما إذا كان صغيرا نسبيا فتعد المؤسسة مصغرة أو صغيرة أو متوسطة، مع الأخذ بالحسبان درجة النمو الاقتصادي لكل دولة.

3.1. معيار العمالة ورأس المال المستثمر (معيار مزدوج):

يعتمد هذا المعيار في تحديد المؤسسات الصناعية والتجارية المختلفة، وذلك بالجمع بين المعيارين السابقين.

4.1. معايير أخرى

إلى جانب المعايير سالفة الذكر هناك معاير أخرى من أهمها: معيار التقدم التكنولوجي، معيار حجم الإنتاج وقيمته...الخ.

2. المعايير النوعية

بعد التطرق إلى المعايير الكمية نستنتج أنها تتضمن بعض النقائص، ومن ثم عدم قدرتها وحدها على الفصل بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وغيرها من المؤسسات الأخرى هذا ما يجعل ضرورة إدراج معايير أخرى وهي المعايير النوعية التي تتمثل أهمها في:

1.2. معيار الملكية

يعد هذا المعيار من المعايير النوعية المهمة، إذ نجد أن أغلبية المؤسسات المصغرة تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص، أو شركات أموال معظمها فردية، أو عائلية يؤدي مالك هذه المؤسسة دور المدير والمنظم وصاحب اتخاذ القرار الوحيد.[1]

[1] دواسي مسعود، بن مسعود أدم، (2012): الهيئات والأليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ودورها في تحقيق التنمية – خلال الفترة 2011 / 2012 – مجلة " الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد السادس، البليدة، الجزائر، ص ص: 242- 243.

1.2. معيار المسؤولية

نجد هذا المعيار في المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة حيث نجد أن صاحب المؤسسة بوصفه مالكا لها يمثل المتصرف الوحيد الذي يقوم باتخاذ القرارات وتنظيم العمل داخل المؤسسة...الخ، ومن ثم فإن المسؤولية القانونية والإدارية تقع على عاتقه وحده.[1]

2.2. معيار حصة المؤسسة من السوق

تتميز المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة بصغر حجم رأس مالها ومنه قلة إنتاجيتها، الأمر الذي ينتج عنه عدم استطاعة هذه المؤسسات ممارسة أي نوع من أنواع الاحتكار.[2]

ثالثا: تعريف المؤسسات المصغرة

يختلف تعريف المؤسسات المصغرة باختلاف المعايير المستعملة في تصنيفها، سواء من بلد لأخر أو من داخل البلد الواحد باختلاف مراحل تطوره ونموه الاقتصادي، كما يختلف ذلك التعريف باختلاف القطاع وعمر المؤسسة نفسها، وبهذا يمكن استعراض بعض تعاريف المؤسسات المصغرة وذلك على سبيل المثال لا الحصر كما يلي:

1. تعريف منظمة العمل الدولية:

تعرفها منظمة العمل الدولية كما يلي " مفهوم المؤسسات الصغيرة يشمل المؤسسات الإنتاجية والحرفية التي تتميز بالتخصص في الإدارة ويديرها ويصل عدد العاملين بها إلى 50 عاملا."

2. تعريف البنك الدولي:

تعريف البنك الدولي يستند إلى معيار عدد العمال ويصنف المؤسسات المصغرة على أنها تلك التي تشغل اقل من 10 عمال، أما التي تشغل ما بين 50الى 100 عامل فهي تصنف كمؤسسة متوسطة وما فوق فهي مؤسسة كبيرة.

3. تعريف مركز التنمية الصناعية لدول العربية

كما يعرفها مركز التنمية الصناعية للدول العربية بكافة الوحدات الإنتاجية صغيرة الحجم التي تضم المشاريع الريفية واليدوية والحرفية، إضافة إلى المشاريع الصغيرة الحديثة سواء التي تتخذ شكل مصانع أو تلك التي لا تتخذ هذا الشكل.

---

[1] بوسهمين أحمد، (2010): مرجع سبق ذكره، ص 207.

[2] طيب سعيدة جعفر هني محمد، (2021): أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر – دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة 2005 / 2018 –، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 08، العدد 02، غليزان، الجزائر، ص 330.

4. تعريف هيئة الأمم المتحدة:

أما تعريف هيئة الأمم المتحدة للمؤسسات، فقد استندت هذه الأخيرة في دراسة لها عن المحاسبة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على معيارين وهما العمالة والحجم، وذلك بعدما أفادت بعدم وجود تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات وقد قسمتها إلى:

- المؤسسة المصغرة: تشغل أقل من 10أجزاء وتتم ببساطة الأنشطة وسهولة الإدارة؛
- المؤسسة الصغيرة: توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50جزء ولا تتجاوز رقم أعمالها السنوي 7 ملايين أورو أو لا تتعدى ميزانيتها 5 ملايين أورو سنويا؛
- المؤسسة المتوسطة: هي الأخرى توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 جزء، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 40 ملايين أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها 27 ملايين أورو سنويا.[1]

5. تعريف الاتحاد الأوربي

وقد فرق بين مؤسسة وأخرى على أساس رأس المال وعدد العاملين، فعرف المؤسسة الصغيرة هي التي يعمل فيها مابين10-99 عاملا فهي بذلك مؤسسة صغيرة، ولا تزيد قيمة الأموال المستثمرة فيها عن 9 ملايين دولار، أما بالنسبة للمؤسسة المصغرة هي التي يعمل بها أقل من 10 عمال، أما المؤسسة المتوسطة هي التي تشغل أقل من 250 عامل والتي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو.[2]

6. التعريف المعتمد في الاقتصاد الجزائري:

أثار تحديد تعريف المؤسسات المصغرة كثيرا من الجدل بين الأوساط الاقتصادية الدولية والمحلية رغم وجود المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وانتشارها في دول العالم. حيث سيتم التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات المصغرة في الجزائر.

في الجزائر صدر قرار إنشاء المؤسسات المصغرة في إطار المشروع الجديد لتوظيف الشباب بالمرسوم الرئاسي رقم 96/234 الصادر في 20جويلية 1996، والمرسوم التنفيذي رقم 96/296- 297 الصادر في 08 سبتمبر 1996

[1] خواني ليلى، شعيب بغداد، (2013): الأسس النظرية لهياكل تمويل المؤسسات ومصادر تمويلها . دراسة حالة هياكل دعم المؤسسات المصغرة في الجزائر . مجلة المالية والأسواق، تلمسان . الجزائر، ص ص: 56 . 57.

[2] شنشونة محمد، رحال فاطمة، (2014): دور المرافقة المقاولاتية في دعم إنشاء المؤسسات المصغرة دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد:03، العدد: 01، بسكرة . الجزائر، ص 05.

بحيث عرفت على أنها تلك المؤسسة التي يقدر متوسط العمال فيها بثلاث مناصب شغل كحد أقصى، أما رأسمالها فلا يتعدى 10ملايين دج في كل مؤسسة، فإذا فاقت هذا الحد لا يمكن تصنيفها ضمن المؤسسات المصغرة.

الجزائر عرفت المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال القانون التوجيهي رقم 18/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 2001/12/12 والمتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة لإنتاج السلع والخدمات وتعرف بالآتي:

- تشغل 1إلى 250 عامل؛
- رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دج وإراداتها السنوية أقل من 500 مليون دج؛
- تتمتع بالاستقلالية المالية بحيث لا تملك رأس مالها من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى بمقدار يساوي أو يزيد عن25 %وقد صنفت كل من المواد 5،6،7 من نفس القانون التوجيهي، كل مؤسسة على حدي وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:[1]

الجدول رقم (02 –01): تصنيف المؤسسات في الجزائر

الصنف /المعيار	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	الإيرادات السنوية (مليون دج)
مؤسسة مصغرة	**من 1 إلى 09**	**أقل من 20**	**أقل من 10**
مؤسسة صغيرة	**من 10إلى 49**	**أقل من 200**	**أقل من 100**
مؤسسة متوسطة	**من 50 إلى 250**	**من 200 إلى 2000**	**من 100 إلى 500**

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الجريدة الرسمية، المادة 7، 6، 5، من القانون التوجيهي رقم 18/01 من الامر، العدد 47 الصادر في 22 اوت 2001، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

تعرف المؤسسات المصغرة حسب القانون رقم 17-02 مؤرخ في 10فيفري 2017 الذي يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي اعتمدت فيه على معايير التفرقة بينها وبين المؤسسات الصغيرة من حيث عدد العمال، رقم الأعمال، الحصيلة السنوية على النحو الاتي:

[1] خلواني ليلى، شعيب بغداد، (2013): مرجع سبق ذكره، ص 72.

- المؤسسة المصغرة: تعرف على أنها مؤسسة تشغل من شخص واحد (1) إلى تسعة (9) أشخاص ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين (40) مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا تتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري.
- المؤسسة الصغيرة: هي مؤسسة تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة وأربعين (49) شخص ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400) مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري[1].

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات المصغرة وخصائصها المميزة

رغم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تعرف لحد الآن اتفاقا حول المعايير المستخدمة في تصنيفها وتعريفها إلا أن هناك إجماع على أهميتها وخصائصها المميزة في النشاط الاقتصادي، ذلك أن المؤسسات كبيرة الحجم وبالرغم من الميزات التي تتمتع بها إلا أنها لم تحقق نتائج ملموسة، وهذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بالمؤسسات المصغرة في البرامج الاقتصادية للعديد من الدول.

أولا: أهمية المؤسسات المصغرة

كثيرة هي الدول التي تولي أهمية قصوى لهذا النوع من المؤسسات، وتنحصر هذه الأهمية على وجه الخصوص في الجوانب التالية: [2]

- قدرة هذه المؤسسات على الاستفادة من المواد الخام المتوافرة ومنتجات الصناعات الأخرى لإنتاج سلع تامة الصنع تساهم في تلبية احتياجات وأذواق المستهلكين؛
- تتسم المؤسسات الصناعية والحرفية الصغيرة بسهولة التأسيس ونظراً لعدم حاجتها إلى رأس مال كبير أو تكنولوجيا متطورة إضافة إلى قدرتها على الإنتاج والعمل في مجالات التنمية الصناعية المختلفة وبالتالي فإنها تساهم في توفير المزيد من فرص العمل؛

[1] حسيبة عليوات، أمينة صديقي، (2019): المقاولاتية كأسلوب فعال لنهوض بالمشاريع المصغرة في الجزائر، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد: 04، العدد: 01، البويرة ـ الجزائر، ص: 137.

[2] عمر فرحاتي، (2018): دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية بالجزائر وفي ظل الصعوبات التي تواجهها، الملتقى الوطني حول" إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المنعقد يومي06 و07 ديسمبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص ص: 07 –08.

- قدرة هذه المؤسسات على التكيف مع الأوضاع والظروف المحلية التي قد لا تتوافر فيها في بعض الأحيان مرافق متطورة البنية الأساسية مما يخفف العبء على ميزانية الدولة؛
- تتخصص بعض هذه المؤسسات في الأنشطة أو العمليات الإنتاجية أو الخدمية التي قد تحجم عن القيام بها المؤسسات الكبيرة العاملة في نفس النشاط؛
- إن انتشار طريقة الإنتاج على دفعات لمواجهة طلبيات صغيرة من سلع أو خدمات معينة ساهم في انتشار هذه المؤسسات المصغرة لتقوم بأداء هذه الأعمال.

ثانيا: الخصائص المميزة للمؤسسات المصغرة

تتميز المؤسسات المصغرة بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات، وسوف يتم عرض أهم هذه الخصائص في النقاط التالية :

- سهولة التأسيس وسهولة الإدارة وبساطة الهيكل التنظيمي؛
- وجود علاقة مباشرة مع العملاء والعاملين مما يؤدي لتلبية طلبات المستهلكين؛[1]
- يغلب على نشاطها الطابع الفردي في مجال الإدارة والتخطيط والتسويق وفي الكثير من الاحيان تكون عائلية من حيث الإدارة والعاملين؛
- تواضع جودة الإنتاج عند المقارنة مع الصناعات الكبيرة التي غالبا ما تتميز بتطورها التكنولوجي وحداثة نظم إدارة العمليات؛ [2]
- صغر حجمها وبذلك سهولة وسلاسة في استحداثها مقارنة بالشركات الكبرى التي تتطلب إجراءات قانونية معقدة؛
- المرونة بفضل صغر حجمها والتي تعطي مزايا تنافسية مقارنة بالشركات الكبرى وخاصة في الأنشطة الإنتاجية التي تواجه التغيرات البيئية والمنافسة الحادة؛
- قلة رأس مالها مقارنة بالشركات.[3]

[1] أميرة بحري، (2020): مرجع سبق ذكره، ص 96.

[2] نبو مجيد، بوعمرة حسن، (2018): ترقية المناولة الصناعية كآلية لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – جهود الدولة الجزائرية في هذا المجال –، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 06، العدد 01، أدرار، الجزائر، ص 23.

[3] سخاف ياسين، بودن إسلام، (2020): المناولة الصناعية كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – تجربة فرنسا –، مجلة الأفاق الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، تبسة، الجزائر، ص ص: 139 – 140.

المطلب الثالث: دوافع وأهداف إنشاء المؤسسات المصغرة

تتعد الدوافع المحفزة على الاهتمام بالمؤسسات المصغرة في الدول المتقدمة والنامية، والتي شملت عدة أهداف رامية إلى إنشاء وتطوير المؤسسات المصغرة بما يضمن مواكبة الركب الحضاري.

أولا: دوافع إنشاء المؤسسات المصغرة

تنبع هذه الدوافع أساسا من الأدوار التي تحدثها هذه المؤسسات في العديد من مجالات التنمية المرتبطة بعدد من الجوانب مثل: توليد الإنتاج، والدخل، وفرص العمل...الخ. كما يرجع بعض الاقتصاديين ارتفاع عدد المؤسسات المصغرة في العالم إلى عدة أسباب أهمها:

- ارتفاع حجم الخدمات بسبب ثورة المعلومات والاتصال هذا ما شجع على ظهور المؤسسات المصغرة ذات الطابع الخدماتي؛
- ارتفاع الابتكارات في مجال الخدمات الحديثة في الأسواق المحلية والدولية؛
- زيادة النمو السكاني وهذا ما أدى إلى عدم قدرة الدولة على تلبية كل طلبات سوق العمل خاصة بعد زيادة التوجه نحو اقتصاد السوق؛
- ازدياد نشاط الأعمال خاصة بعد اتجاه العديد من الدول نحو خوصصة المؤسسات العمومية؛
- المناخ الإيجابي تجاه تشجيع المؤسسات المصغرة في الاقتصاديات المختلفة؛
- سهلت التجارة الإلكترونية عملية إنشاء المؤسسات.

ثانيا: أهداف المؤسسات المصغرة

يسعى المستثمر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف عند انشاء المؤسسات، ذلك من أجل الحفاظ على مكانته وتحسين علاقته مع غيره من الأعوان الاقتصاديين، وتكمن أهداف المؤسسات المصغرة فيما يلي:[1]

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان؛

[1] هواري معراج، طعبية محمد سمير، (2008): إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر: دراسة في فعالية دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مجلة مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي، العدد 04، الأغواط، الجزائر، ص ص: 34 -35.

- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص أخرين، ومن خلال الاستحداث لفرص العمل يمكن ان تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل؛
- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المبرمجة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي؛[1]
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق؛
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المداخلات؛
- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية؛
- تشكل احدى وسائلا لإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.

المبحث الثاني: الهيئات والمؤسسات المتخصصة في دعم وتمويل المؤسسات المصغرة

ان الدولة تدرك تمام الإدراك أن المؤسسة المصغرة هي الفاعل الحاسم في المشهد الجديد مشهد التنويع الاقتصادي وامتصاص البطالة لذلك فقد أولت الجزائر هذا القطاع أهمية خاصة ليس من الناحية القانونية والتشريعية فحسب وإنما حتى من حيث إنشاء هيئات ووكالات رأت أن بإمكانها المساهمة في تطوير هذا القطاع، وسيتم عرض أهم ما قامت به الجزائر لدعم منظومة المؤسسات.

المطلب الأول: آليات وهيئات دعم المؤسسات المصغرة

تم إنشاء مجموعة من الهيئات والآليات التي تعمل على دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمصغرة في الجزائر بهدف توفير التمويل اللازم لأصحاب هذا القطاع والقضاء على المشاكل التي يوجهونها في هذا المجال وسيتم عرض أهمها:

[1] بركاهم عدة، محمد لخضر بوساحة، (2021): التمويل الأصغر الإسلامي كإستراتيجية مستحدثة لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 02، تيسمسيلت، الجزائر، ص 100.

أولا: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات التابعة لها

تعتبر إحدى أهم الهيئات المهتمة بتطوير مستوى المؤسسات المصغرة في الجزائر، وسيتم التطرق إليها فيما يلي:

1. التعريف بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في إطار تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنشأت الجزائر في سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية اعتبارا من سنة 1994 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 211/94 الصادر في 1994/07/18 وتوسعت صلاحيتها طبقا للمرسوم 2000/190 الصادر في 2001/07/11 وهي مكلفة بالمهام التالية:

- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها؛
- حماية طاقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة وتطويرها؛
- ترقية وسائل تمويل هذه المؤسسات؛
- ترقية الشراكة والاستثمارات في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

تم بموجب التعديل الحكومي المقرر بتاريخ 28 ماي 2010 تم انشاء وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، لتدعيم وترافق انشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]

حسب ما جاء في المرسوم الصادر بتاريخ 5 ماي 2020 " يسند الى وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، سلطة الوصاية على الوكالة لدعم تشغيل الشباب ".

ووفقا للمادة 2 من المرسوم، " تستبدل عبارة الوزير المكلف بالعمل والتشغيل بعبارة وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة في جميع احكام المرسوم التنفيذي الصادر في 8 سبتمبر سنة 1996 والمتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الاساسي المعدل والمتمم " [3].

1مليكلة لخضر منصور، (2021): اليات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتفعيل الروح المقاولاتية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 5، العدد22، تيبازة، الجزائر، ص 81.

2 ضيف الله محمد الهادي، (2018): دور هيئات الدعم المالي الحكومي في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة، مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، العدد الثالث، خنشلة، الجزائر، ص 149.

3 موقع وكالة الأنباء الجزائرية:www.aps.dzتم الاطلاع عليه يوم 06/04/2022 على الساعة 14:42.

2. هيئات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وقد استحدثت تحت ادارة هذه الوزارة عدة مؤسسات متخصصة في ترقية نشاطها نذكر منها ما يلي:

1.2. مشاتل ومحاضن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أول محاولة لتطبيق الحاضنات التكنولوجية لدعم المؤسسات في الجزائر بصفة عامة، ودعم الابتكار بصفة خاصة، برزت من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 01-18 الصادر سنة 2001، حيث تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مبادرات بهدف توجيهها، وترقيتها، كما تم إصدار مرسوم تنفيذي سنة 2003 يتضمن القانون الأساسي لمشاكل المؤسسات كمؤسسات ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي هيئات لمساعدة ودعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي تأخذ ثلاث أشكال: [1]

- المحضنة: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
- ورشة الربط: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في الصناعة الصغيرة والحرفية.
- نزل المؤسسات: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قاع البحث.

وتتمثل مهام المشاتل في النقاط التالية:[2]

- استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع؛
- تسيير وإيجار المحلات؛
- تقديم الخدمات المتعلقة بالتوطين الإداري والتجاري؛
- تقديم الإرشادات الخاصة والاستشارات في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي والمساعدة على التدريب المتعلق بمبادئ وتقنيات التسيير خلال مرحله وتتكون المشتلة من مجلس إدارة ومدير لجنة اعتماد المشروع.

1 لواج منير، (2020): دور حاضنات الاعمال في تنمية قدرات الابتكار للمؤسسات المصغرة والصغيرة في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد1، جيجل، الجزائر، ص 480-479.

2 عمر فرحاتي، (2017): اليات دعم ومساعدة الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. المنعقد يومي 6 و7 ديسمبر 2017، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه الاخضر، الوادي الجزائر، ص6.

2.2. مراكز التسهيل:

تعتبر هي أيضا مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تعمل على دعم مؤسسات القطاع وذلك عن طريق اضطلاعها بجملة من الوظائف هي:

- دراسة الملفات والإشراف على متابعتها وتجسيد المهام لأصحاب المشاريع وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس؛
- مرافقة أصحاب المشاريع في ميداني التكوين والتسيير ونشر المعلومات المتعلقة بغرض الاستثمار؛
- دعم تطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة وتقدير الاستثمارات في مجال تسيير الموارد البشرية وتسويق التكنولوجيا والابتكار.[1]

3.2. المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أنشئ هذا المجلس في 25 فيفري 2003 من اجل ترقية الحوار وجمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل والسلطات العمومية ومن جميع الفضاءات الوسيطة التي تسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لترقية وتطوير هذا القطاع.[2]

من مهامه: ضمان الحوار الدائم والتشاور بين السلطات والشركاء الاجتماعيين بما يسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع تشجيع وترقيه إنشاء الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية.[3]

ثانيا: الهياكل والآليات الداعمة لترقية المؤسسات المصغرة.

استلزمت محاولات النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمصغرة إنشاء هياكل تهتم بصورة رئيسية بتمويل هذا النوع من المؤسسات والتي سيتم عرض أهمها فيما يلي:

1نوري نور الدين، (2013): دراسة تحليلية لدور مؤسسات التمويل المتخصصة في تمويل المؤسسات المسابقة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2000-2013، المجلد 4، العدد 3، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص 326.

2دراوسي مسعود، بن مسعود ادم، (2012): الهيئات والآليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ودورها في تحقيق التنمية خلال الفترة 2011 -2012، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات العدد 6، البليدة، الجزائر، ص 253.

3صالحي صالح (2004): أساليب تنمية المشروعات في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 3، سطيف، الجزائر، صفحه 32.

1. الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (*ANADE):

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 18-201 الصادر في 2 أغسطس 2018 بشأن تعديل وإتمام المرسوم التنفيذي رقم 96-296 الصادر في 8 سبتمبر 1996 بشأن إنشاء وتثبيت النظام الأساسي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (**ANSEJ) تتعلق التعديلات التي أدخلت على هذا المرسوم بالنقاط التالية :[1]

- إجراءات إنشاء الهياكل المحلية الجديدة، مهام الوكالة، الهياكل والتنظيم الداخلي للوكالة؛
- تكوين وعمل المجلس التوجيهي، ظروف العمل وأجور الموظفين، مهام وصلاحيات المدير العام للوكالة؛
- إجراءات تعيين المديرين المركزيين ومدراء الفروع والمفتش العام؛ تشكيل لجنة الإشراف ومهامها.

ويمكن تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية كما يلي:" هي هيئة عمومية ذات طابع خاص، موضوعة تحت وصاية الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة تتكفل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية، بهدف مرافقة حاملي المشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات، قصد خلق الثروة ومناصب العمل." تسعى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، وتمنح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة".

تضم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات 61 وكالة ولائية تغطي كامل التراب الوطني متواجدة في الدوائر الكبرى.

تتولى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية عدة مهام أهمها:[2]

- دعم وتقديم المشورة ومرافقة قادة المشروع في إنشاء الأنشطة؛
- تطوير شراكة متعددة القطاعات لتحديد فرص الاستثمار في مختلف القطاعات؛
- توفير التدريب على تقنيات إدارة المشاريع الصغيرة لفائدة قادة المشروع؛
- تشجيع جميع أشكال الإجراءات والتدابير الأخرى لتعزيز خلق النشاط وتوسيع نطاقه.

* : **A**GENCE **N**ATIONALE D'**A**PPUI ET DE **D**ÉVELOPPEMENT DE L'**E**NTREPRENEURIAT
** : **A**GENCE **N**ATIONALE DE **S**OUTIEN À L'**E**MPLOI DES **J**EUNES

[1] موقع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية https://anade.dz/index.php/fr/ تم الاطلاع عليه يوم 2022/04/20 على الساعة 15:00

[2] المرجع نفسه.

2. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (*ANGEM)

يعتبر القرض المصغر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة حيث سمح لفئة من الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم، وهذا من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على المداخيل. ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999 إلا أنه لم يعرف – في صيغته السابقة – النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة انجازها. وقد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر "، وبناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع، الذي ضم عدد معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل.

وتتمثل المهام الأساسية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فيما يلي: [1]

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق القوانين والتشريعات المعمولة بها؛
- دعم، توجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشتطهم، لاسيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم؛
- ابلاغ المستفيدين الذين اهلت مشاريعهم في الجهاز، بمختلف الإعانات الممنوحة؛
- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع، وتنفيذ مخطط التمويل ومتابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد؛
- التكوين المستمر لموظفين المسؤولين بتسيير الجهاز.

❖ صيغ التمويل لدى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار جهاز القرض المصغر على تسيير صيغتين لتمويل انطلاقا من سلفة صغيرة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100.000دج، وقد تصل إلى 250.000دج على مستوى ولايات الجنوب، إلى قروض معتبرة لا تتجاوز 1000.000 دج موجهة لخلق نشاطات والتي تستدعي تركيبا ماليا مع احدى البنوك .تسمح كل صيغة بحكم خصوصيتها بتمويل بعض الأنشطة وجلب اهتمام فئة معينة من المجتمع.

* : **A**GENCE **N**ATIONALE DE **GE**STION DU **M**ICRO-CRÉDIT

[1] موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر https://www.angem.dz/ تم الاطلاع عليه يوم 2022/03/26 على الساعة 11:15

جدول رقم (02-02): نمط التمويل للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة
لا تتجاوز 100.000دج	كل الاصناف (شراء مواد أولية)	%0	-	%100
لا تتجاوز 250.000دج	كل الاصناف (شراء مواد اولية في الجنوب)	%0	-	%100
لا تتجاوز 1.000.000دج	كل الاصناف	%1	%70	%29

المصدر: موقع الوكالة الالكتروني https://www.angem.dz/, تم الاطلاع عليه يوم 2022/03/26 على الساعة 11:25

3. الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات المصغرة والمتوسطة (*AND-PME):

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 05/165 المؤرخ في 03/05/2005 تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05_165 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1426 الموافق ل 03 ماي 2005، والمتضمن إنشاؤها، تنظيمها وسيرها، وهي عبارة عن " مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقرها الجزائر العاصمة".[1]

تتمثل المهام التي تتولى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القيام بها فيما يلي[2] :

- تعتبر أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تنفيذ الإستراتيجية القطاعية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطويها؛
- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضمان متابعته؛
- ترقية الخبرة والاستثمارات الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تقييم فعالية تطبيق البرامج القطاعية ونجاعتها، واقتراح التصحيحات الازمة؛
- متابعة ديمغرافية المؤسسات في مجال إنشاء النشاط، توقيفه وتغييره؛

*: AGENCE NATIONALE DE DÉVELOPPEMENT DES PETITES ET MOYENNES ENTREPRISES

[1] هالم سليمة، (2017): هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة تقييمية لفترة 2004-2014)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 191.

[2] المرجع نفسه، ص192.

- إنجاز دراسات حول الفروع وكذا المذكرات الظرفية الدورية حول التوجيهات العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية الإبتكار التكنولوجي واستعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا الإعلام والإتصال الحديثة بالتعاون مع الهيئات والمؤسسات؛
- التنسيق مع الهياكل المعنية بمختلف برامج التأهيل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (*ANDI):

منذ صدور قانون تطوير الاستثمار في اوت 2001، عوضت وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI بالوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI حيث وردت هذه الوكالة في المادة 07 من قانون الإستثمار حيث تنص على ما يلي : "تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها "، وتضم هذه الوكالة ممثلين عن الهيئات والمؤسسات المعنية مباشرة الإستثمار منها: الوزارات، البنك المركزي، مديرية الجمارك، إدارة الضرائب، الأملاك العمومية، البلدية، وكذا البيئة والتشغيل، المركز الوطني للسجل التجاري .

ومن المهام المسندة للوكالة ما يلي:[1]

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم؛
- تسهيل القيام بشكليات التأسيسية للمؤسسات، وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد المركزي؛
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

ثالثا: أجهزة دعم المؤسسات المصغرة

تعتبر أليات الدعم المالي من أهم المبادرات التي أطلقتها الدولة في دعم المؤسسات المصغرة، ومن هذه الأليات نذكر ما يلي :

1زويتة محمد صالح، (2007): أثر تغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 89.

*: **A**GENCE **N**ATIONALE DE **D**ÉVELOPPEMENT DES **I**NVESTISSEMENTS

1. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (*FGAR):

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02- 373 المؤرخ في 6 رمضان 1423 الموافق ل 11نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الاساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم، ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية .انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004.

❖ **أهداف صندوق ضمان القروض :**

يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض متوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي في الاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح القروض للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية الازمة.

❖ **مهام صندوق ضمان القروض :**

المهمة الأساسية لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي:[1]

- تسهيل الحصول على القروض البنكية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- مشاركة البنوك في تقاسم اخطار تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الضمانات المالية المقدمة؛
- مرافقة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ويساعدها في التركيب المالي للمشاريع المجدية، بما يمكنها من تنبؤ مكانة متقدمة في ظل بيئة تنافسية معقدة.

2. صندوق ضمان قروض الاستثمار (**CGCI):

أنشئ هذا الصندوق بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 04- 134 المؤرخ في 19 افريل 2004، إلا أنه بدأ نشاطه الفعلي في السداسي الثاني لعام 2006، وهو عبارة عن شركة ذات أسهم .

يهدف الصندوق إلى تحقيق ما يلي:

*: **FONDS** DE **GAR**ANTIE DES CRÉDITS AUX PME

[1] موقع صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: https://www.fgar.dz/portal/fr تم الاطلاع عليه يوم 2022/04/21 على الساعة 13:05.

** : **C**AISSE DE **G**ARANTIE DES **C**RÉDITS D'**I**NVESTISSEMENT

- ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتمويل الاستثمارات المنتجة لسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسات وتوسيعها، حيث يكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان 50 مليون دج؛
- لا تستفيد من ضمان الصندوق للقروض المنجزة في قطاع الفلاحة والقروض الخاصة بالنشاطات التجارية وكذا القروض الموجهة للاستهلاك؛
- يستفيد من ضمان القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك والمؤسسات المالية الهامة في الصندوق؛
- للإشارة فإنه يمكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تساهم في رأس مال الصندوق بواسطة الحقوق والممتلكات التي تحوزها في شركات التأمين وضمان قروض الإستثمار.

3. الصندوق الوطني لتأمين على البطالة (*CNAC):

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي (تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي) تعمل على تحقيق الأثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التمويل الهيكلي، عرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في مساره بعدة مراحل مخصصة لتكفل بالمهام الجديدة المخولة من طرف السلطات العمومية. انطلاقا من سنة 1998 إلى غاية سنة 2004، قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة على العمل الحر تحت رعاية مستخدمين تم توظيفهم وتكوينهم خصيصا ليصبحوا مستشارين – منشطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات ومعدات مخصصة لهذا الشأن.[1]

المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات المصغرة .

تطرح امام المؤسسات المصغرة المعاصرة وسائل ومصادر متنوعة لتمويل نشاطاتها المتنامية مما يجعلها امام المفاضلة بين البدائل التمويلية المتاحة، وفي هذا الصدد سيتم عرض مصادر تمويل المؤسسات المصغرة على اختلاف انواعها، وكذلك تسليط الضوء على واقع المؤسسات المصغرة في الجزائر .

*: **C**AISSE **N**ATIONALE D'**A**SSURANCE **C**HÔMAGE

[1] موقع صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: https://www.cnac.dz/ تم الاطلاع عليه يوم 2021/04/21 على الساعة 11:50.

مصادر تمويل المؤسسات المصغرة.

تتعدد مصادر تمويل المؤسسات المصغرة سيتم عرض أهمها فيما يلي:

1. التمويل الذاتي :

يعتبر التمويل الذاتي مصدر اساسي ومهم في المؤسسة وخاصة في مرحلة نموها، فهو يساهم في التقليل من لجوء المؤسسة الى التمويل الخارجي .يعرف على انه الفائض الذي حققته المؤسسة من الأموال، ويعتبر وسيلة تمويلية جد هامة، فهو أكثر استعمالا بحيث يسمح للمؤسسة بتمويل نشاطها الاستغلالي بنفسها دون اللجوء الى اي عميل اخر، فالتمويل الذاتي يعبر عن الارتباط المباشر بين مرحلة التجميع والتي تتمثل في تكوين السيولة وبين مرحلة التوظيف وهي استخدام السيولة.[1]

2. التمويل عن طريق البنوك التجارية:

تلعب البنوك دورا بارزا في انشاء المؤسسات المصغرة وتطويرها من خلال وظيفتها الأساسية المتمثلة في تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو مؤسسات الأعمال أو الدولة، لغرض إقراضها لهذه المؤسسات تحت أسس وقوانين معينة فهي تعد كوسيط اقتصادي، يدخر الفائض لتمويل احتياجات الغير قصد تحقيق الربح، لذا أصبح لزاما على المؤسسات اللجوء إلى مصادر خارجية من أجل تمويل بعض احتياجاتها المالية، وذلك لضعف إمكانيات التمويل الذاتي لها، لأسباب عديدة منها:

- ارتفاع تكلفة إنشاء المشروع؛
- انخفاض هامش الربح بفعل المنافسة، وما يترتب عليه من انخفاض في النتيجة الصافية؛
- ارتفاع الأجور، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف التي تؤثر على ربحية المؤسسة؛
- المديونية المتزايدة التي تؤدي إلى اقتطاع أقساط الوفاء من الأرباح .

[1] هالم سليمة (2017): مرجع سبق ذكره، ص 76 -75.

3. التمويل عن طريق رأس مال المخاطر:

يرجع تأسيس شركات رأس المال المخاطر إلى المشاكل المالية التي واجهت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعود الاهتمام برأس المال المخاطر بعد أن لقي نجاح كبير في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا.[1]

ويهدف استخدام هذا الأسلوب التمويلي إلى: [2]

- توفير التمويل للمشروعات الجديدة أو عالية المخاطر والتي تتوفر لديها إمكانيات نمو وعائد مرتفع، وبذلك فإن رأس مال المخاطر هو طريقة لتمويل المؤسسات غَير القادرة على تدبير الأموال من إصدارات الأسهم العامة أو أسواق الدين عادة بسبب المخاطر العالية المرتبطة بأعمالها؛
- مواجهة الاحتياجات الخاصة بالتمويل الاستثماري والتغلب على عدم كفاية العرض من رؤوس الأموال بشروط ملائمة من المؤسسات المالية القائمة.

4. التمويل التأجيري:

عرف التمويل التأجيري بأنه عملية تجارية ومالية يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا، مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب، أشخاصا طبيعيين كانوا أم معنويين تكون قائمة على عقد إيجار يمكن أن يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المستأجر، وتتعلق فقط بأصول منقولة أو غير منقولة.[3]

5. الهيئات والمؤسسات المتخصصة:

أحيانا تدخل القروض الممنوحة من طرف هذه الهيئات والمؤسسات الخاصة ضمن القروض البنكية إلا أن مصدرها جهات متخصصة في دعم والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تكون حكومية أو شبه حكومية أو غير حكومية

[1] مكاحلة محي الدين، (2015): تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية حالة ولايتي قالمة وتبسة، أطروحة دكتورة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، ص 93.

[2] بشير عبد العالي، (2021): أليات تمويل المؤسسات المصغرة، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد الخامس، العدد الثاني، الأغواط، الجزائر، ص 140.

[3] عمار زودة، (2018): التمويل التأجيري في الجزائر واقعه ومتطلبات تطوره، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الخامس، العدد الأول، باتنة، الجزائر، ص164.

ويكون من أبرز أهدافها التنمية الاقتصادية وهدفها الأساسي ليس الربحية وإنما المصلحة العامة ويكون نشاطها الأبرز منصب في الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1] (ذكرت في المطلب الأول)

6. البورصة:

في الجزائر ينتظر أن تدخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى بورصة الجزائر لتمكينها من تنويع مصادر تمويلها وتوسيع حصتها بالبورصة إلى فاعلين آخرين وعلى ضوء المشاكل والصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إلا أن الدولة بذلت مجهودات كبيرة في إنعاش هذه المؤسسات خاصة وأن العقبة الرئيسية التي أصبحت تواجه المؤسسات الصغيرة هو مشكل التمويل ولتذليل هذا المشكل قامت الدولة باستحداث آليات جديدة تمكن من إيجاد مصادر جديدة للتمويل كإنشاء سوق متخصصة على مستوى البورصة.[2]

7. التمويل الإسلامي:

يحتل التمويل الإسلامي مكانة متميزة في النظام المالي العالمي، فرغم حداثة البنوك الإسلامية التي لا تزيد على أربعين عاما مقارنة مع البنوك التقليدية إلا أنها حققت نجاحات وإنجازات رائدة تمثلت في نمو أعدادها بمعدل تراوح من 10- 15٪ سنويا. يمكن التمييز بين نوعين من التمويل في الاقتصاد الإسلامي هما التمويل التجاري والتمويل المالي، فعملية التمويل التي نكون بها سلطة رب المال ضئيلة على القرار الاستثماري والقرار يكون للمستفيد من التمويل يكون التمويل المالي، والتمويل التجاري يكون عندما يتمتع رب العمل بكل صفات التاجر.[3]

المطلب الثالث :واقع المؤسسات المصغرة في الجزائر

لايزال النسيج الاقتصادي الجزائري، مثل العديد من البلدان تهمين عليه المؤسسات المصغرة وذلك من خلال التطور الملحوظ في عددها والتنوع في الأنشطة وتوزيعها على مختلف جهات الوطن، وفيما يلي سيتم عرض واقع المؤسسات المصغرة في الجزائر وأهم العراقيل التي تواجهها.

1 مكاوي الحبيب، بابا حامد كريمة (2017): البورصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر، ص ص: 199- 200.

[2] مكاوي الحبيب، بابا حامد كريمة (2017): مرجع سبق ذكره، ص 209.

[3] منذر قحف، (2004): مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الثالثة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، ص 56.

أولا: واقع المؤسسات المصغرة في الجزائر

لقد حظيت المؤسسات المصغرة بأهمية كبرى لدى صناع القرار الاقتصادي لما لها من درو أساسي في معالجة مشكلة البطالة، وهذا ما يتضح من خلال التطور العددي للمؤسسات المصغرة في الجزائر.

التطور العددي للمؤسسات المصغرة في الجزائر:

لقد ورثت الجزائر بعد استقلالها بعض الصناعات الصغيرة والتي كانت تابعة للقطاع الخاص، ثم قامت الدولة بعد ذلك بإنشاء القطاع العمومي الذي راح يتوسع تدريجيا[1]، حيث انتقل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 1275 مؤسسة سنة 1964 ليتضاعف إلى 29000 مؤسسة سنة 1994، وفي الشكل الموالي تتم متابعة تطور عدد المؤسسات المصغرة في الفترة (2015- 2021):

الشكل رقم (02-01): التطور العددي للمؤسسات المصغرة في الجزائر (من 2015 إلى السداسي الأول 2021)

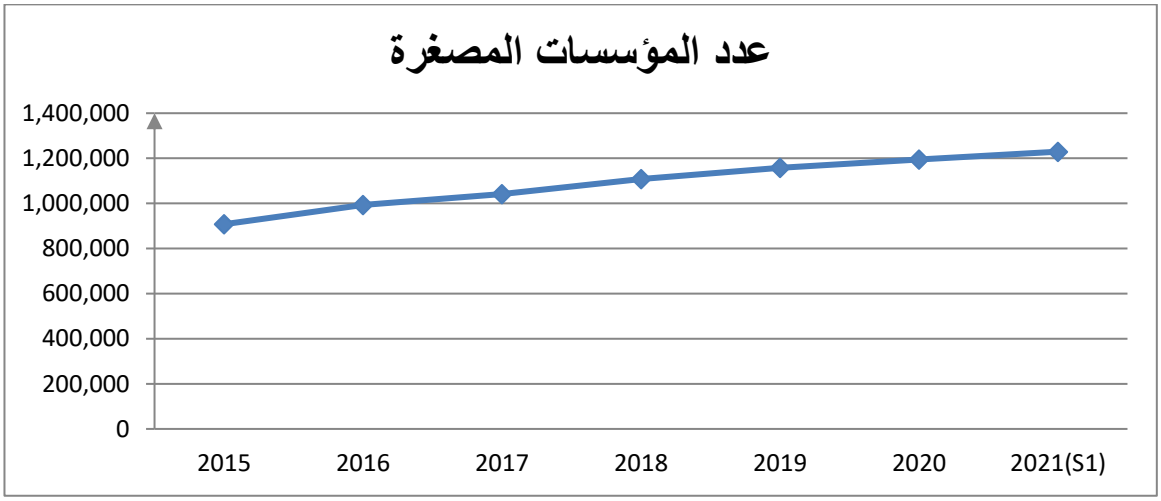

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على: معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (من العدد 28 – 30 – 32 – 34 – 36 – 38 – 39) من الموقع الإلكتروني: www.industrie.gov.dz تم الاطلاع عليه يوم 2022/04/14 على الساعة 16:00.

[1] محمد بلقاسم حسين بهلول (1990): الاستثمار واشكالية التوازن الجهوي (حالة الجزائر)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الجزائر، ص 362.

يلاحظ من خلال المنحنى التصاعدي تعداد المؤسسات المصغرة ابتداء من سنة 2015 حيث كانت 907659 مؤسسة لتصل حوالي 1229438مؤسسة في نهاية سنة 2021 وهو يمثل زيادة معتبرة ب 321779 مؤسسة تعكس الجهود المبذولة والإرادة الواضحة لتطوير القطاع بذلك تشكل النسبة الأكبر من النسيج المؤسساتي.

وقد كان توزيع المؤسسات في السداسي الأول من سنة 2021 حسب الحجم كما موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02 –02): توزيع المؤسسات حسب الحجم في الجزائر (إلى نهاية السداسي الأول 2021)

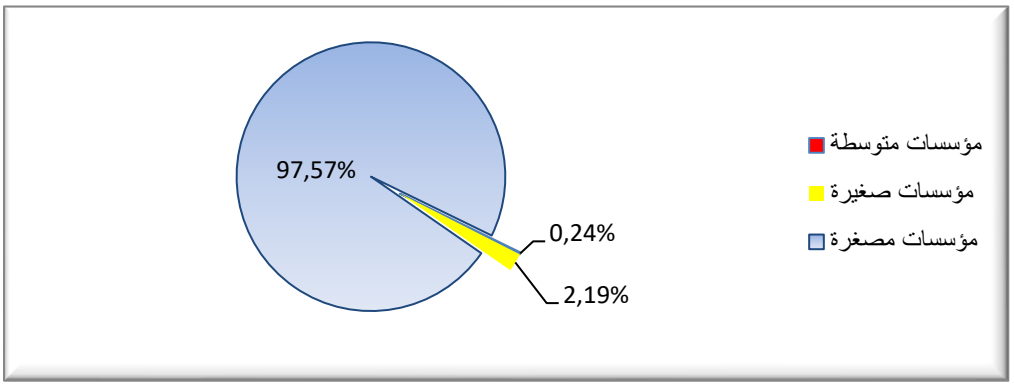

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على: معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من العدد39، من الموقع الإلكتروني: www.industrie.gov.dz تم الاطلاع عليه يوم 2022/04/14 على الساعة 16:00.

من خلال الشكل يتضح أن المؤسسات المصغرة التي تشغل أقل من 10 عمال تحتل الصدارة بنسبة حوالي 97.57٪ من النسيج المؤسساتي، فهي بذلك تمثل أغلبية المؤسسات في الجزائر، تليها المؤسسات الصغيرة ب 2.19٪، ونسبة ضئيلة للمؤسسات المتوسطة تقدر ب 0.24٪، وهذا يبين الأهمية البالغة التي تحتلها المؤسسات المصغرة ضمن النسيج المؤسساتي الجزائري ما يمكنها من تحقيق معدلات نمو ايجابية والرفع من مستويات التشغيل.

ويمكن عرض في الجدول الموالي حصيلة هيئات دعم وانشاء المؤسسات الى غاية السداسي الأول من سنة 2021:

جدول رقم (02–03): حصيلة هيئات دعم وانشاء المؤسسات الى غاية السداسي الأول من سنة 2021

هيئة الدعم	المؤسسات الممولة	قيمة التمويل (مليار دينار)	مناصب الشغل المحدثة
ANADE	391 568	1 278,60	934 521
CNAC	157 133	539,27	333 360
ANGEM	947 085	63,95	1 386 648

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على: معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد39، من الموقع الإلكتروني: www.industrie.gov.dz تم الاطلاع عليه يوم 2022/04/14 على الساعة 16:00.

يظهر من خلال الجدول ان هناك تباين كبير بين هيئات الدعم في عدد المؤسسات الممولة وقيمة التمويل وكذلك مناصب الشغل المحدثة, حيث قامت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية قامت منذ نشأتها الى نهاية السداسي الأول من سنة 2021 بتمويل 391568 مؤسسة بقيمة 1278,60 مليار دينار جزائري كما تم من خلالها توفير 934521 منصب شغل بينما قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة منذ نشأته بتمويل 157133 مؤسسة بقيمة 539,27 مليار دينار جزائري, في حين الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قامت بتمويل 947085 مؤسسة بقيمة 63,95 مليار دينار جزائري. ويعود ذلك لعدة اسباب من اهمها بنية المجتمع الجزائري والفئات المستهدفة لكل هيئة, حيث ارتفاع نشاط الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية مقارنة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة يعود لكونه يستهدف الفئات الشابة التي تمثل الفئة الأكبر في المجتمع الجزائري, في حين ال CNAC تستهدف فئات العمرية بين 30 و55 سنة, اما الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قد قامت بتمويل العدد الاكبر من المؤسسات وبقيمة مالية اقل بكثير ويعود ذلك لطبيعة وحجم المؤسسات الممولة اذ ان الحد الاقصى الذي تموله لكل مؤسسة هو 1.000.000دج وايضا الفئات التي تستهدفها الوكالة هي الفئات الهشة والتي تشكل نسبة كبيرة ايضا من المجتمع الجزائري.

ثانيا: أهم مشاكل وعراقيل إنشاء وتطوير المؤسسات المصغرة

رغم احتلال المؤسسات المصغرة مكانة كبيرة في الاقتصاد الجزائري بشكل خاص إلا أنها تعترضها مشاكل جمة أهمها مايلي: [1]

- ارتفاع كلفة رأس المال المقترض من البنك، غالبا أسعار الفائدة أكبر من التي تمنح للمؤسسات الكبيرة (لوجود مخاطر في مثل هذه المشاريع)؛
- الإجراءات الحكومية التي تقيد من حرية هذه المؤسسات مما يحول دون نموها؛
- صعوبة تسويق المنتجات وهذا يرجع لمحدودية رأس مالها؛
- ضعف الدراسة الفنية للمشروع وانعدام الخبرة لدى أصحاب المشاريع أنفسهم؛
- مشكلة التمويل حيث تعتبر أحد أهم العقبات الرئيسية؛
- مشكلة البيروقراطية والذهنيات غير الاقتصادية؛
- مشكلة ندرة المعلومات؛ [1]

[1] أيت عيسى، (2007): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر – أفاق وقيود –، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، تيارت، الجزائر،ص 276.

- الصعوبات الجبائية، فالضرائب والرسوم المرتفعة تعرقل استمرارية هذه المؤسسات؛
- ضعف القدرة التنافسية، فعادة لا تكون هذه المؤسسات ذات مستوى تنافسي عالي، فتكتفي بالأسواق المحلية؛
- عدم استقرار النصوص القانونية الخاصة بها.

المبحث الثالث: علاقة المؤسسات المصغرة المناولة بالمؤسسات الآمرة

يعد قطاع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة من اهم القطاعات التي يعول عليها في التنمية الاقتصادية، وذلك لما تساهم به في إنشاء الثروة. لذا سيتم التطرق الى علاقة المؤسسات المصغرة المناولة بالمؤسسات الآمرة فوائدها ودورها في تطوير المؤسسات المصغرة باعتبار المناولة من أرقى اشكال التعاون وامثل خيار لتفعيل هذه المؤسسات.

المطلب الأول: فوائد المناولة بالنسبة للمؤسسات الأمرة والمصغرة

أصبحت المناولة في الوقت الحاضر تمثل حجر أساس السياسات الاقتصادية لمعظم الدول، وعليه سيتم التطرق لإبراز الفائدة العامة بالنسبة للمؤسسات الآمرة والمناولين.

1. فوائد المناولة بالنسبة للمؤسسات الآمرة

تتمثل فيما يلي:[2]

تخفيض المصاريف: يوجد عدة أسباب تحفز المؤسسات للدخول في شراكة مناولة حيث تمثل مجموعة من الأولويات الإستراتيجية المتقاربة، تقوم المؤسسات بمناولة جزء من أنشطتها الإنتاجية لاستفادة من الفوارق الوطنية الإقليمية أو الدولية المتعلقة بتكاليف عوامل الإنتاج مثل انخفاض تكلفة اليد العاملة أو المواد الأولية. إذن في الأخير يكون هدف المؤسسات الكبيرة من خلال المناولة تخفيض كلفة المنتج النهائي مما يسمح لها بعرضه بأسعار تنافسية.

تحسين النوعية: البحث عن المنتجات ذات النوعية الجيدة والأداء الرفيع في محيط معقد أكثر فأكثر، يدفع بالمؤسسات الكبيرة إلى مناولة الأنشطة التي لا تتحكم فيها ولكنها تدخل في عملية تصنيع منتجاتها النهائية لأنه في حالات كثيرة لا يستطيع أخصائيو المؤسسة صاحبة المشروع تلبية المقاييس المطلوبة لإنجاز منتجها النهائي مما يضطرها إلى الاتجاه إلى مناولة أنشطتها ذات المستوى العالي إلى مؤسسات مختصة ذات كفاءة عالية في قطاعها بغرض ضمان نوعية أحسن وأداء

[1] سعاد قوني، (2017): التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة لبعض تجارب البلدان النامية –، أطروحة دكتورة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص ص: 18 – 28.

[2] تشام فاروق، (2019): دور المناولة الصناعية في ترقية المبادرة المقاولاتية من خلال تحسين التنافسية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد التسيير، المجلد 13، العدد 02، وهران، الجزائر، ص ص: 125 - 126.

أنجع لمنتجها النهائي .تتميز المؤسسات المصغرة المناولة بقدرتها على توريد القطع، الأجزاء والمركبات التي تدخل في عملية تصنيع المنتج النهائي بدرجة دقة وفعالية كبيرة .يمكن للمؤسسة الآمرة أن تلجأ إلى خيار تكوين وتحسين أداء مهارات وقدرات عملها أو الحصول على معدات وأجهزة لإدماج الأنشطة التي تنجزها لها المؤسسات المصغرة المناولة لكن ذلك يتطلب وقتا كبيرا ويستهلك موارد مالية معتبرة. لهذا تمثل المؤسسات المصغرة المناولة بديل فعال لتكملة الأنشطة الأساسية للمؤسسة الآمرة لإنجاز مختلف القطع أو الأجزاء التي تدخل في تركيب المنتج النهائي ذو نوعية رفيعة مما يسمح للمؤسسة الآمرة بالبقاء في السوق والحفاظ على ميزتها التنافسية.

ألية فعالة للاستجابة لتغيرات السوق: عندما تكون المؤسسات الكبيرة في مواجهة ارتفاع مؤقت أو غير منتظر للطلب في السوق أو فصلي، عليها أن تختار بين حلين إما رفع قدرتها الإنتاجية لتغطية هذا العجز عن طريق مزيد من الاستثمارات المالية الكبيرة أو مناولة هذه الأنشطة عن هذا الارتفاع في الطلب لمؤسسات مصغرة منفذة. الحل الأول يمكن أن يخلق حالة عدم الاستخدام التام للاستثمارات المنجزة لغرض تغطية العجز في المستقبل لأن ارتفاع الطلب مؤقت وليس دائم مما يجعل هذه الاستثمارات عبئ على المؤسسة عوض أن تكون استثمارات مربحة، ولكن إذا قامت المؤسسة صاحبة المشروع بمناولة الأنشطة الناتجة عن الارتفاع الموقت للطلب سيجنبها هذا الوقوع في حالة عدم الاستخدام التام لمعداتها وتفادي الأعباء المترتبة عن تلك الحالة إذن تعتبر المؤسسات المصغرة المناولة جهاز فعال لمواجهة تقلبات السوق غير المتوقعة.

بلوغ مناطق ذات أفاق نمو معتبرة: تعتبر عملية المناولة الدولية للمؤسسات الآمرة فرصا تجارية ببلوغها أسواق جديدة ذات أفاق نمو معتبرة في المستقبل.

2. فوائد المناولة بالنسبة للمؤسسات المصغرة المناولة (المستفيدة):

تتمثل فيما يلي:[1]

زيادة الإنتاجية والفعالية: تقود عملية المناولة المؤسسات المصغرة إلى نوع من التخصص في إنجاز وتركيب بعض الأجزاء والقطع التي تدخل في تكوين المنتج النهائي للمؤسسات الآمرة. هذا النوع من التخصص يسمح للمناول ببلوغ مستوى رفيع من الفعالية والكفاءة ومنه بلوغ مستويات جيدة فيما يتعلق بإنتاجية رأس المال واليد العاملة.

[1] سمية بن علي، (2016): التعاقد من الباطن: استراتيجية علائقية داعمة لتنافسية المؤسسات (تحليل لبعض التجارب الرائدة)، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 45، عنابة، الجزائر، ص ص: 218 - 219.

العمل بالقدرات المتاحة: تسمح المؤسسات المصغرة المناولة بالرفع من معدل استعمال قدرتها المتوفرة لديها وتحسين إنتاجية رأسمالها واليد العاملة المستغلة، الشيء الذي يساهم في ارتفاع مداخيله المؤسسة، زيادة على ذلك مناصب الشغل التي يمكن أن توفرها هذه العملية.

وفرات الحجم وتقليل المخاطر: بالتركيز على نشاط واحد أو شعبة متخصصة، يمكن لعارضي خدمات المناولة الوصول لتحقيق اقتصاد الوفرات بالرفع من الامتيازات المرتبطة بالتكاليف المقدمة لصانعي التجهيزات الأصلية. كما أصحبت المناولة من بين الوسائل الفعالة المستعملة في مجال تقليص المخاطر حيث تتقاسم كل من المؤسسات الآمرة والمؤسسات المصغرة المناولة المخاطر التي يمكن أن تنتج عن عملية تصنيع منتج مشترك وذلك بواسطة الرفع من معدل الربح الناتج عن طلبيات خاصة وشروط محسنة للدفع.

المطلب الثاني: دور المناولة في تطوير المؤسسات المصغرة

تساهم المناولة بشكل كبير في نمو المؤسسات المصغرة كما تظهر أهميتها في تطوير وتنمية الصناعات المصغرة من خلال مجموعة من السياسات والتي من بينها:

- الترويج لمشروعات الصناعات المصغرة المغذية والمكملة لصناعات الكبيرة؛
- العمل على تحسين مستوى لأداء الاقتصادي للمؤسسات المصغرة في مجال الصناعات المغذية وتعمل الدول المتقدمة على انتشار نظام المناولة وخلق قاعدة عريضة من المنشأة المصغرة المغذية والمكملة نظرا لدور الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية الصناعية من خلال تعزيز الترابط والتكامل بين الصناعات الصغيرة الأساسية الكبرى، والعديد من المزايا، والتي نذكر من بينها :

✓ قيام المؤسسات الصغيرة في ظل هذا النظام، بإنتاج كميات من المكونات أو الأجزاء الوسيطة حسب طلبات التعاقد بتكلفة أقل وجودة أعلى عما تم إنتاجه في الشركات الأم؛

✓ يساعد هذا النظام على تطوير وتنويع المنتجات طبقا لاحتياجات السوق، يساعد على الاستغلال الأمثل للطاقات المتاحة وتأهيل الوحدات الصناعية؛

✓ تستفيد المؤسسات المصغرة من الشركة الأم في ظل التعاقد من الباطن بالحصول على التكنولوجيا الحديثة لتطوير وسائلا لإنتاج وأساليب الإدارة؛

✓ يساعد نظام المناولة على تعميق التصنيع المحلي وزيادة الإمكانيات والمعدات الاستثمارية وإحلال المنتجات الوطنية محل الواردات .

وبالتالي من خلال هذه السمات التي يكتسبها نظام الإنتاج المحدد سيؤدي ذلك بالمؤسسة المناولة الى تعزيز المركز التنافسي لها وذلك من خلال تقوية العلاقة ما بين المؤسستين المناولة والأمرة، فالتبادل الآلي للمعطيات يسمح بتقديم منتج بأحسن جودة[1].

المطلب الثالث: دورة حياة العلاقة بين المؤسسة الأمرة والمؤسسة المصغرة المناولة

دورة حياة العلاقة تمر عبر أربع مراحل (النوعية، التجاذب التفاعل، الإتفاق)، أي يجب أن تتكيف مع دورة حياة المناولة والشراكة ضمن مراحلها الثلاث. وسيتم التعرف على مختلف مراحل هذه العلاقة فيما يلي :

1. **تأسيس وإنشاء العلاقة:** تتضمن هذه المرحلة تأسيس العلاقات بين المؤسسات المصغرة المناولة والمؤسسة الأمرة من خلال توقيع العقود، ويتم تحديد مستقبل هذه العلاقة في بدايتها عبر توقيع إتفاقيات تعاقدية لأنواع معينة من المناولين، ويكون هناك حاجة إلى إشعارات فعلية ضمن المراحل الأولى للعلاقة في مجال الموارد والتكنولوجيا بغية تقييم التكاليف المستقبلية للعلاقة الجديدة بالإضافة إلى تقييم ربحية علاقة المناولة[2].
2. **تعزيز العلاقة بين الطرفين:** المعلوم أن تعزيز العلاقة القائمة يعطي قيمة أكبر من إقامة علاقات جديدة كليا ويعتبر إرتياح المؤسسة الآمرة ورضاها سمة مهمة للعلاقة القوية، ولكن غير كاف لوحده، فقوة العلاقة مرتبط بين الطرفين، حيث أن قوة العلاقة تؤدي إلى استمراراها لمدة أطول مما يعطي قيمة أكبر لنضج هذه العلاقة.
3. **إنهاء العلاقة:** تتغير العلاقات التجارية وتتحول عبر الزمن لكونها علاقات ديناميكية، ففي بعض العلاقات تنتهي وبعضها تبدأ أو تولد من جديد وقد يكون أحد أسباب إنهاء العلاقة إحدى التغيرات الاستراتيجية للمؤسسات من خلال عمليات الاستحواذ أو الاندماج[3].

[1] العلواني عديله، بن سمينة دلال، (2018): دور المناولة الصناعية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد 04، بسكرة، الجزائر، ص ص: 203 – 204.

[2] مليانة الحاج، (2017): دور المناولة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة واقع المناولة في الجزائر لفترة 2012/ 2014 –، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص ص: 52 – 53.

[3] مليانة الحاج، (2017): نفس المرجع السابق، ص 53.

خلاصة الفصل

بناءا على ما سبق يستخلص أن للمؤسسات المصغرة تطورات وتغيرات كبيرة بلورت المفاهيم والأشكال التي تتميز بها الآن، فتعدد التعاريف التي أعطيت لها بتعدد الأطراف التي يهمها مناقشة موضوعها، وامتداد الجدل إلى محاولة معرفة المصادر والهيئات والهياكل التي تدعمها وتمولها والعلاقة التي تربط بين المؤسسات المصغرة المناولة والمؤسسات الآمرة، ومدى النفع الذي تعود به كل منهما على الأخرى، بغض النظر عن المشاكل والعراقيل التي تواجه كل منهما إلا أن للمؤسسات المصغرة المناولة دور فعال في تغذية المؤسسات الآمرة مما يحقق لها إنتاجية كبيرة وقدرة تنافسية عالية. حيث تعد المؤسسات المصغرة المناولة وسيلة فعالة لإنعاش اقتصاد البلد خاصة فيما يخص الرفع من مناصب الشغل وتنمية المهارات، وإعادة بعث النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية.

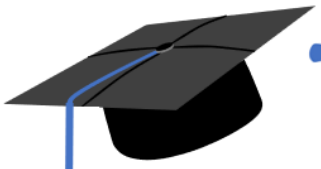

الفصل الثالث

تمهيد

لا تكتمل أهمية البحث إلا بعد ربطه بالواقع والتأكد من نتائجه من خلال جمع البيانات الخاصة بموضوع الدراسة بواسطة الأدوات المنهجية المناسبة من أجل الإحاطة بمختلف جوانبها الأساسية، حيث سيتم في هذا الفصل القيام بدراسة ميدانية على مستوى مؤسستي سونلغاز واتصالات الجزائر كمؤسسات امرة وعرض نماذج عن مؤسسات مصغرة مناولة بولاية الطارف، واللتان تعتبران من أكثر المؤسسات التي تولي المؤسسات المصغرة المناولة أهمية بالغة، ودورها في تفعيل نشاط المؤسسات المصغرة المناولة، حيث يعد نشاط المناولة اسلوبا اقتصاديا رائدا في تفعيل علاقات التكامل بين مختلف وحدات القطاع الصناعي وأداة لتمكين المؤسسات الأمرة من التكيف مع المحيط الخارجي ومواجهة المنافسة.

وفي هذا السياق وبغية تحليل الأفكار السابقة سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: واقع انشاء المؤسسات المصغرة في ولاية الطارف

المبحث الثاني: المناولة في مؤسستي سونلغاز واتصالات الجزائر بالطارف

المبحث الثالث: نماذج عن مؤسسات مصغرة مناولة بالطارف

المبحث الأول: واقع انشاء المؤسسات المصغرة في ولاية الطارف

خلال هذا المبحث سيتم التطرق لأهم أجهزة دعم وانشاء المؤسسات المصغرة في ولاية الطارف كما سيتم عرض واقع نشاطها خلال الفترة الزمنية من 2017الى 2021.

المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكالة الطارف

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق لنبذة مختصرة عن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية كما سيتم دراسة مساهمة الوكالة في تمويل وانشاء المؤسسات المصغرة بولاية الطارف.

أولا: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكالة الطارف

هو عبارة عن وكالة لهيئة حكومية ذات طابع خاص، تأسّس بموجب قرار من المديرية العامة بتاريخ 06 جوان 1998 وكان مقرها حين ذاك ببلدية بوثلجة ولاية الطارف، وفي شهر جويلية 2006 تمّ تغيير مقرّها من بلدية بوثلجة إلى مركز ولاية الطارف، كما يملك الوكالة ملحقين يقعان بدائرة البسباس والذرعان وقد تم انشائهما من اجل تخفيف الضغط عن الوكالة الرئيسي، حيث يقومان هذان الملحقان بنفس مهام الوكالة الرئيسي بالولاية.[1] وتتمثل تلك المهام في:[2]

- تسهيل الإجراءات المتبعة لإنجاز المؤسسات المصغّرة؛
- توجيه ومساعدة الشباب على بلورة مشاريعهم؛
- المرافقة أثناء الدراسة للمشاريع؛
- تمويل المشاريع المصغرة؛
- السهر على استفادة المؤسسات المصغرة المنشئة من طرف الوكالة على كامل الامتيازات الممنوحة لها من طرف الوزارة.

ثانيا: واقع انشاء المؤسسات المصغرة من طرف وكالة ANADE الطارف

لقد قامة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكالة الطارف خلال السنوات الأخيرة بمجهودات كبيرة من اجل فرز ودراسة الملفات المودعة على مستواها وذلك بغرض تمويل فقط المؤسسات المصغرة التي تحمل المواصفات والمقومات اللازمة للنجاح، حيث يقوم بذلك لجنة من الخبراء والمختصين. من خلال الجدول الموالي سيتم عرض عدد الملفات المودعة على مستوى الوكالة مقارنة بعدد الملفات الممولة وذلك من سنة 2017 الى غاية 2021:

[1] معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكالة الطارف، (مقابلة مع رئيس قسم المحاسبة)
[2] المرجع نفسه.

جدول رقم (03-01): عدد الملفات الممولة مقارنة بعدد الملفات المرفوضة لدى وكالة ANADE الطارف من سنة 2017 الى غاية 2021

السنة	عدد الملفات المودعة	عدد الملفات الممولة	نسبة الملفات الممولة
2017	175	75	%42.8
2018	309	125	%40.4
2019	484	199	%41.1
2020	433	205	%47.3
2021	816	234	%25.6

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكالة الطارف.

من خلال الجدول يتضح ان عدد الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وكالة الطارف في تزايد مستمر اذ تم قبول 75 ملف من مجمل 175 ملف مودع خلال سنة 2017. وقد بقي العدد في تزايد وصولا لسنة 2021 اذ تم استلام 816 ملف في هذه السنة وتم قبول وتمويل 234 ملف. اما بالنظر لنسبة قبول الملفات فإنها تقريبا ثابتة في السنوات 2017، 2018، 2019، 2020 اي تتراوح بين 40.4٪ و47.3٪ ولكن في سنة 2021 فقد تقلصت النسبة بشكل كبير اذ تم خلال تلك السنة تمويل 25.6٪ من الملفات المدروسة فقط. هذا راجع حسب تصريح الوكالة للعدد الهائل من الملفات المودعة اذ يتجاوز الحد الاقصى لقدرة الوكالة على تحويلها ومراقبتها وذلك لضمان فعالية أكثر في مرافقة المؤسسات المنشأة وزيادة نسبة نجاحها وتطورها.

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة الطارف

أولا: نبذة مختصرة عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة الطارف

تم انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ضمن برنامج التنمية الاجتماعية المستهدفة من طرف السلطات العمومية. وقد تم ذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المؤرخ في 22 مارس 2011، المتعلق بجهاز القروض المصغرة. والمرسوم التنفيذي رقم 04-14 من 22 جانفي 2004 المتعلق بإنشاء والمحدد لهيكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والذي من خلاله تم انشاء وكالة الطارف الذي يعتبر وكالة ولائية يقع مقرها بحي سيدي بلقاسم بلدية وولاية الطارف، تقوم بالسهر على التحقيق الامثل للأهداف الأساسية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في ولاية الطارف.[1] وتتمثل تلك الأهداف فيما يلي: [1]

[1] معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة الطارف.

- مكافحة الهشاشة الاجتماعية من حلال التشجيع الذاتي، العمل المنزلي وممارسة النشاطات التقليدية والحرفية لاسيما لدى فئة النساء؛
- تشجيع تثبيت سكان الريف بمناطقهم الاصلية من خلال مساعدتهم على انشاء نشاطات اقتصادية مدرة للدخل؛
- تنمية روح المقاولتية وتحقيق الذات لدى الشباب واشراكهم في نسار التنمية التساهمية المستدامة؛
- تشجيع القدرات والمعارف المحلية والمنتجات الوطنية.

ثانيا: نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة الطارف

تعتمد الوكالة الولائية بولاية الطارف اثناء نشاطها في تمويل المؤسسات المصغرة على نوعين من التمويل وهما التمويل الثنائي والثلاثي، حيث يختص كل منها في نوع من القروض حيث يتم تمويل شراء المواد الأولية عبر التمويل الثنائي، اما التمويل الثلاثي فيختص في تمويل شراء العتاد.

ومن خلال الجدول الموالي سيتم عرض عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة الطارف خلال الـ5 سنوات الأخيرة.

جدول رقم (03-02): عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة الطارف من 2017 الى 2021.

السنة	قرض شراء العتاد	قرض شراء المواد الاولية	المجموع
2017	39	896	908
2018	80	1281	1361
2019	34	972	1006
2020	71	621	692
2021	76	576	652

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على احصائيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة الطارف

ولتوضيح أكثر نسب نوعي التمويل التي قامت به الوكالة سيتم عرض الشكل الموالي:

1

الشكل رقم (03-01): تقسيم المجموع الإجمالي للقروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة الطارف خلال 5 سنوات الأخيرة حسب نوع التمويل.

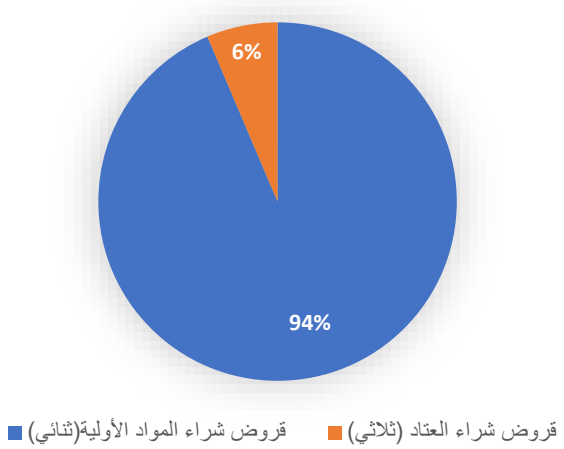

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على احصائيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة الطارف

نلاحظ من خلال الشكل والجدول أعلاه ان مجمل النشاط الذي تقوم به الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة الطارف هو تمويل شراء المواد الأولية للمشاريع المصغرة حيث تم تقديم خلال ال 5 سنوات الأخيرة ما يقدر ب 4346 قرض مصغر موجه لشراء المواد الأولية وذلك يمثل نسبة 94% من مجمل القروض الممنوحة خلال تلك الفترة، ويرجع سبب ذلك لكون الفئات التي تستهدفها أساسا الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هي الفئات الهشة جدا التي لا تستطيع توفير مساهمة شخصية مناسبة للاستفادة من الصيغة الأخرى من التمويل. كما يتضح أيضا من خلال الجدول أن مجموع نشاط الوكالة في تمويل المشروعات المصغرة في تزايد خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 الى غاية 2018، اذ تم سنة 2017 تقديم 908 قرض مصغر ، ليتزايد العدد خلال السنة الموالية ليصل 1361 قرض مصغر ، بينما في المرحلة التالية الممتدة من سنة 2019 الى غاية 2021 فقد كان هناك نقص كبير في عدد المشاريع الممولة اذ تم تقديم 1006 قرض مصغر خلال سنة 2019 ليتناقص العدد بحدة ليصل ل652 قرض خلال سنة 2021 و يعود هذا التناقص لتفشي فيروس كورونا، اذ خلال تلك الفترة تم تجميد العديد من النشاطات، كما تم تخفيض العمال لدى الوكالة مما حد من فعالية دراسة ومعالجة الملفات مما ادى لنقص عدد المشاريع الممولة خلال تلك الفترة.

المطلب الثالث: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وكالة الطارف

سيتم في هذا المطلب تقديم لمحة مختصرة حول الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة الطارف وذلك عبر التطرق لنشأته واهم أهدافه، كما سيتم عرض نشاطه خلال ال 5سنوات الأخيرة.

أولا: نبذة مختصرة عن الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وكالة الطارف

تم انشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94/11 المؤرخ في 20 ماي 1994 والمرسوم التنفيذي رقم 94/488 المؤرخ في 6 جويلية 1994 الذي نص على انشاء وتحديد القانون الأساسي للصندوق. ومنه أنشأ وكالة الطارف الذي هو عبارة عن وكالة ولائية تقع بحي 168 مسكن لعبيدي رمضان ببلدية وولاية الطارف، وتقوم هذه الوكالة بنفس المهام التي أنشأ من اجلها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ولكن على مستوى ولاية الطارف. تتمثل تلك المهام فيما يلي:

- دعم إنشاء النشاطات او مؤسسات مصغرة وتوسيعها من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر ما بين 30 و55 سنة؛
- إجراء تحفيز ودعم ترقية الشغل؛
- تغطية البطالة اللا ارادية المترتبة عن أسباب اقتصادية ويسير الاداءات المخصصة لها.

ثانيا: نشاط الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وكالة الطارف

لقد تطور عدد المؤسسات الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وكالة الطارف خلال السنوات الأخيرة، وسيتم توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم:(03-03) توزيع عدد المؤسسات المحدثة في CNAC حسب القطاع للفترة 2017-2021

القطاع	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع
الخدمات	14	8	7	5	10	44
الفلاحة والصيد البحري	34	65	86	120	115	420
الحرف	11	36	117	139	181	484
الصناعة	4	3	7	5	23	42
الأشغال العمومية والري	3	2	6	9	4	24
المهن الحرة	1	3	7	9	4	24

المجموع	67	117	230	287	337	1083

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على احصائيات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وكالة الطارف.

يظهر من خلال الجدول أن عدد المؤسسات المحدثة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وكالة الطارف في تزايد مستمر خلال السنوات ال 5 الأخيرة، حيث تم خلال سنة 2017 إحداث 67 مؤسسة مصغرة واستمر العدد في تطور مستمر وصولا لسنة 2021 اذ تم خلالها إحداث 337 مؤسسة مصغرة، وهذا راجع لانتشار الفكر المقاولاتي لدى الفئة التي يستهدفها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة أي البطالين الذي يتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة اذ تتوجه تلك الفئة لإنشاء مؤسسات مصغرة خاصة عوضا عن البحث عن وظيفة لدى مؤسسات أخرى عمومية او خاصة، كما ان المقومات التي تمتاز بها ولاية الطارف كونها ولاية ساحلية وذات أراضي خصبة و رغبة الشباب في انشاء مشاريع ذات أرباح مضمونة و باقل المؤهلات العلمية ساهم بشكل كبير في نمو عدد المؤسسات المنشئة خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 الى غاية 2021 اذ ان أغلب تلك المؤسسات تندرج ضمن قطاع الفلاحة و الصيد البحري و الحر، حيث تم في هذه الفترة خلق 420 مؤسسة تنشط في قطاع الفلاحة و الصيد البحري أي ما يعادل 40% من مجمل المؤسسات المنشأة من طرف الصندوق، وقد تم أيضا خلق 484 مؤسسة تندرج ضمن قطاع الحرف و الصناعات التقليدية أي ما يعادل 46% من مجمل المؤسسات محدثة خلال تلك الفترة.

وقد تم توزيع المؤسسات المحدثة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وكالة الطارف حسب الجنسين خلال سنة 2021 على النحو التالي:

الشكل رقم (03-02): توزيع المؤسسات المحدثة حسب الجنس خلال سنة 2021

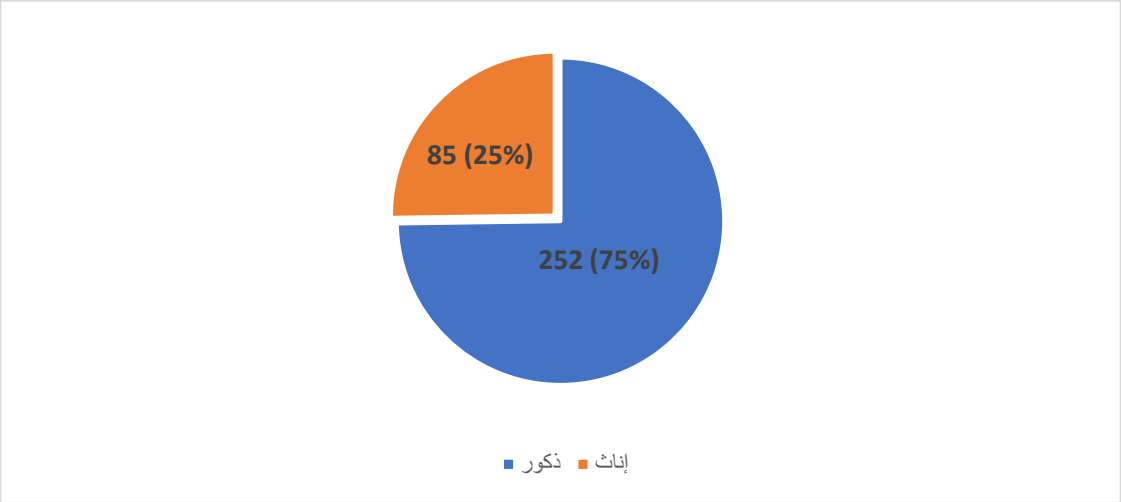

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على احصائيات مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وكالة الطارف

يظهر من خلال الشكل ان معظم المؤسسات المحدثة تعود للذكور اذ تصل نسبتها ل 75% أي ما يعادل 252 مؤسسة في حين ان نسبة المؤسسات المحدثة المملوكة للنساء لم تتجاوز 25% أي ما يعادل 85 مؤسسة، وهذا راجع لعدة أسباب من بينها ميول الاناث للحصول على وظائف ثابتة وأيضا عدم ملائمة اغلب المشاريع لطبيعة المرأة.

المبحث الثاني: المناولة في مؤسستي سونلغاز واتصالات الجزائر بالطارف

بما ان المناولة عبارة عن استراتيجية تربط بين مؤسستين احاهما امرة والأخرى مناولة، اذ لا تكون هناك مناولة الا بوجود الطرفين، لذلك سيتم في هذا المبحث تقديم اهم مؤسستين امرتين بولاية الطارف تقومان بمناولة بعض من أنشطتها لصالح مؤسسات مصغرة مناولة. وهما مؤسستي اتصالات الجزائر والشركة الجزائرية للكهرباء والغاز. كما سيتم أيضا في هذا المبحث عرض إجراءات المناولة لكل منهما.

المطلب الأول: الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز (مديرية التوزيع الطارف)

سيتم من خلال هذا المطلب التعريف بالشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز وسيتم أيضا التطرق لأهم النشاطات التي تناولها مديرية التوزيع الطارف للمؤسسات المصغرة.

1. التعريف بالشركة الجزائرية للكهرباء والغاز

هي عبارة عن شركة ذات أسهم يتمثل نشاطها الأساسي في انتاج ونقل وتوزيع الكهرباء في الجزائر بالإضافة لنقل وتوزيع الغاز الطبيعي عبر التراب الوطني، تم انشائها سنة 1947 كمؤسسة عمومية تحت مسمى "كهرباء غاز الجزائر"، ليتم في سنة 1969 بموجب المرسوم رقم 69-59 تم تغيير مؤسسة كهرباء غاز الجزائر لتصبح الشركة الوطنية للكهرباء والغاز SONELGAZ، وفي سنة 1991 صدر المرسوم التنفيذي رقم 91-475 الذي ينص على تغيير الطابع القانوني للمؤسسة لتصبح مؤسسة عامة طابع صناعي و تجاري، و في سنة 2002 صدر المرسوم الرئاسي رقم 195-02 الذي نص على إعادة تغيير الطابع القانوني للمؤسسة لتصبح شركة ذات اسهم و بذلك أصبحت كما تعرف اليوم ب "SONELGAZ SPA". [1]

2. مديرية توزيع الكهرباء والغاز الطارف

هي عبارة عن وكالة من فروع الشركة الأم SONELGAZ SPA ويقوم هذا الوكالة بتحقيق الهدف الأساسي للشركة في المنطقة وهو السهر على ضمان التزويد الامن والمستمر للكهرباء والغاز بالمنطقة وبأحسن جودة ممكنة.

[1] وثائق مقدمة من طرف مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالطارف

3. الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بالطارف

يمكن تمثيل الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع بالطارف في الشكل التالي:

شكل رقم:(03-03) الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بالطارف

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالطارف

1. اهم النشاطات التي تناولها مديرية توزيع الكهرباء والغاز الطارف

تقوم مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بمناولة العديد من انشطتها من بينها:

- **تمديد شبكات الكهرباء والغاز:** حيث يتم طلب هذه اما من طرف هيئة حكومية كتزويد حي بني حديثا بالكهرباء والغاز وبطلب من زبون جديد لتزويده بتلك الخدمات، حيث تقوم المؤسسة بعد استقبال الطلب بدراسة دقيقة وتحديد التكاليف من ثم مناولة المشروع لمؤسسة مصغرة خاصة وذلك حسب اجراءات محددة.
- **اشغال الصيانة:** عند وقوع عطب ما في احدى شبكات تزويد الغاز او الكهرباء تتجه مؤسسة سونلغاز للمؤسسات المصغرة المناولة المتخصصة في المجال لإتمام عملية صيانة واصلاح العطب.
- **تجديد الشبكات:** في بعض الأوقات تصبح شبكات التوزيع إما الغاز او الكهرباء بعد تعرضها لعوامل الطبيعية مهترئة وتشكل خطر على المواطنين، لكون أحد اهداف سونلغاز هي التزويد الامن فإنها تقوم بمراقبة دورية لشبكتها وعند وجود اي اهتراء او تلف، تقوم بدراسة للوضعية ثم تحديد تكاليف مشروع استبدال الشبكة بعدها يتم مناولة المشروع لمؤسسة مناولة مختصة للإتمام المشروع.

المطلب الثاني: اتصالات الجزائر

سيتم من خلال هذا المطلب التعريف بشركة اتصالات الجزائر كما سيتم أيضا التطرق لأهم النشاطات التي تناولها الشركة لصالح المؤسسات المصغرة المناولة.

1. التعريف بشركة اتصالات الجزائر:

انشئت شركة اتصالات الجزائر في إطار اعادة هيكلة قطاع الاتصالات وتم ذلك بموجب القرار التنظيمي رقم2000/03 المؤرخ في 2000/08/05 الذي ينص على تقسيم قطاع البريد والمواصلات حيث تم انشاء مؤسسة بريد الجزائر المتخصصة في تسيير قطاع البريد وانشاء مؤسسة اتصالات الجزائر كمؤسسة مساهمة مملوكة للدولة ومتخصصة في تكنولوجيا الاعلام والاتصال. في 2003/01/01 تم الانطلاق الرسمي لمؤسسة اتصالات الجزائر.[1]

2. الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر بالطارف

تتشكل مؤسسة اتصالات الجزائر بالطارف من مديرية عملية وتعتبر المديرية المركزية بالولاية، وتتفرع منها ثلاث مديريات فرعية كل منها متخصص في مجال معين، ويمكن عرض الهيكل التنظيمي للمؤسسة في الشكل التالي:

[1] وثائق مقدمة من طرف مؤسسة اتصالات الجزائر بالطارف.

الشكل رقم:(03-04) الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر بالطارف

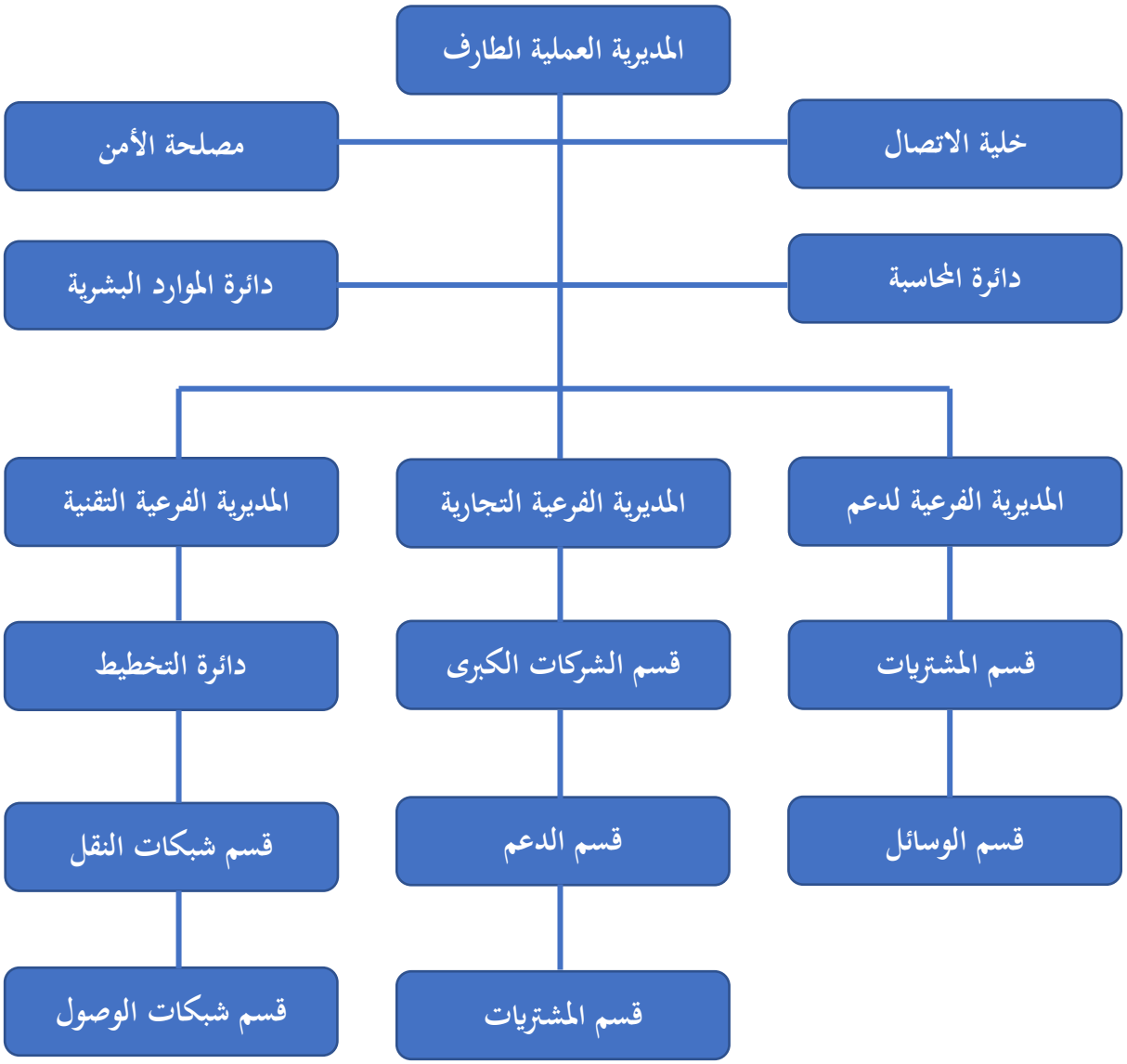

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف مؤسسة اتصالات الجزائر بالطارف

3. اهم النشاطات التي تقوم اتصالات الجزائر بمناولتها

تقوم مؤسسة اتصالات الجزائر بمناولة العديد من انشطتها من بينها: [1]

- أشغال التوصيل النهائي للزبائن بالألياف البصرية او بالنحاس؛
- إنجاز تركيب الخطوط الهاتفية للمشتركين؛
- أشغال صيانة وتطوير الشبكة FTTx؛

[1] معلومات مقدمة من طرف مؤسسة اتصالات الجزائر بالطارف.

- توريد كوابل الألياف البصرية لشبكة التغطية FTTH وملحقاتها؛
- أشغال بناء البنية التحتية لاستقبال، وضع وربط الألياف البصرية لفائدة متعاملي الهاتف النقال؛
- أشغال استبدال، تصليح وتطوير شبكة توزيع الألياف البصرية(ODN) .

المطلب الثالث: إجراءات المناولة

هناك أوجه تشابه في الإجراءات التي تقوم بها كل من مؤسسة سونلغاز ومؤسسة اتصالات الجزائر لمناولة اعمالها كما يوجد أيضا بعض الاختلافات. وبهذا سيتم خلال هذا المطلب عرض كل من الإجراءات الخاصة بالمؤسستين

أولا: إجراءات المناولة في سونلغاز:

تتم المناولة في سونلغاز عبر نموذج واحد فقط حيث يمر ب 3 مراحل أساسية سيتم توضيحها من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (03-05): مراحل المناولة في سونلغاز

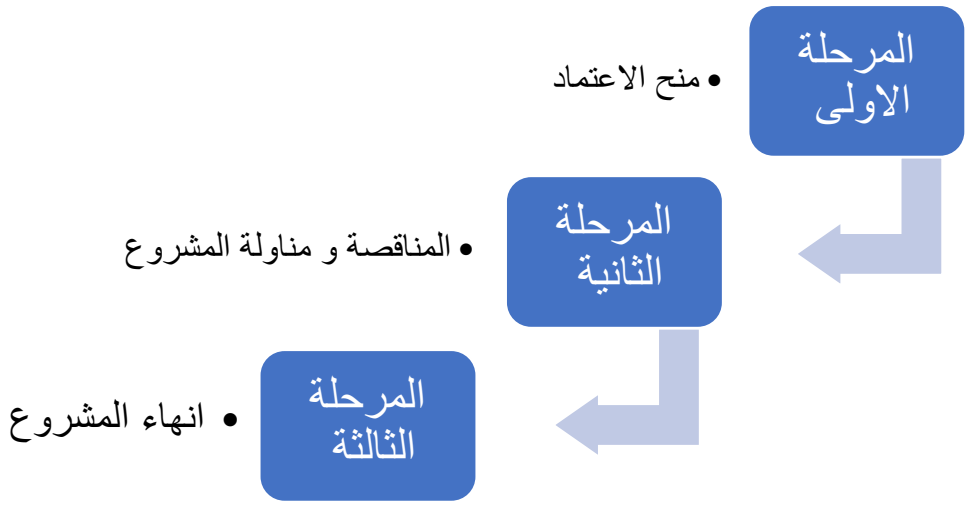

المصدر: معلومات مقدمة من طرف مؤسسة سونلغاز الطارف

المرحلة الأولى: منح الاعتماد

خلال هذه المرحلة تقوم مؤسسة سونلغاز بالإعلان عن مناقصة وطنية مفتوحة من اجل التأهيل التقني المسبق، حيث تقوم بإعداد دفتر شروط يحتوي على كامل الشروط والمؤهلات المطلوبة، ثم تقوم المؤسسات الراغبة في المشاركة باقتناء دفتر الشروط وذلك عبر دفع مبلغ 5000دج عبر البنك الوطني الجزائري وتقديم الوصل لمؤسسة سونلغاز. تقوم بعد ذلك المؤسسات المشاركة بملأ وتقديم دفتر الشروط بالإضافة للوثائق المطلوبة في ظرف مغلق، ليتم بعد ذلك فتح

الأظرف من طرف لجنة متخصصة، حيث يتم قبول المؤسسات التي تتوفر فيهم الشروط المطلوبة، ثم تصنيف المؤسسات المقبولة حسب المؤهلات البشرية والمادية والمالية. ومنحهم الاعتماد. [1]

المرحلة الثانية: المناقصة ومناولة المشروع

خلال هذه المرحلة تقوم مؤسسة سونلغاز بدراسة تقنية للمشروع الذي ستقوم بمناولته لتحديد قيمته المالية واعداد دفتر شروط للمشروع، ثم تقوم بإرسال الإعلان عن المناقصة فقط للمؤسسات المعتمدة من طرفها خلال المرحلة الأولى، حيث تتوجه المؤسسات لمديرية سونلغاز لاقتناء دفتر الشروط وذلك عبر دفع القيمة المالية المقدرة ب 5000دج، بعد ذلك يتم ملئ دفتر الشروط وتقديمه مع الوثائق المطلوبة في أظرف يتم فتحها من قبل لجنة مختصة، ومنح المشروع لصاحب اقل عرض مالي. بعد ذلك يتم امضاء عقد واعداد طلب خدمة (order de services) ومخطط المشروع ليبدأ بعد ذلك بالأشغال.[2]

المرحلة الثالثة: انهاء المشروع

بعد انتهاء المؤسسة من الاشغال، تقوم بإخطار سونلغاز بانتهاء المشروع لتقوم هذه الأخيرة بإرسال المكلف بمراقبة الاشغال لمعاينة مدى مطابقة عمل المؤسسة لمعايير الجودة والأمان بعدها يقوم بإنجاز محضر لذلك، بعدها تقوم المؤسسة بإعداد فاتورة وايداعها لدى سونلغاز من اجل دفع مستحقاته واتمام العقد.[3]

ثانيا: إجراءات المناولة لدي اتصالات الجزائر

يتم مناولة المشاريع في اتصالات الجزائر عبر طريقتين إما عبر مناقصة علنية او عن طريق عقد غير محدد المدة يتم من خلاله مناولة المشاريع للمؤسسات حسب جدول اعمال المؤسسة الامرة،

1. **المناولة عن طريق المناقصة:** وتتم حسب المراحل التالية:[4]

المرحلة الأولى: اعداد دفتر الشروط واعلان المناقصة

تقوم اتصالات الجزائر بدراسة تقنية للمشروع المراد مناولته وذلك لتقدير التكلفة المالية والتقنية المناسبة للمشروع، ليتم بعد ذلك اعداد دفتر الشروط. بعدها يتم الاعلان عن المناقصة عبر الموقع الالكتروني www.safqatic.dz، حيث المشاركة مفتوحة لأي مؤسسة تملك سجل تجاري يتناسب مع طبيعة المشروع المراد مناولته.

[1] معلومات مقدمة من طرف مؤسسة سونلغاز (مقابلة).
[2] المرجع نفسه.
[3] المرجع نفسه.
[4] معلومات مقدمة من طرف مؤسسات مصغرة مناولة مع اتصالات الجزائر.

المرحلة الثانية: المناقصة ومناولة المشروع

بعد الاعلان عن المناقصة، يتوجه اصحاب المؤسسات المصغرة التي تريد المشاركة في المناقصة الى المديرية العملية صاحبة المناقصة لاقتناء دفتر الشروط، بعدها يتم ملئه وتقديمه مع الوثائق المطلوبة في ظرف مغلق، لتقوم بعد ذلك لجنة مختصة بفتح الأظرف في يوم محدد وبحضور ممثلي المؤسسات المشاركة، بعدها يتم تحديد الفائز ذو العرض المالي الاقل والمؤهلات التقنية الاعلى، بعدها يتم منح المؤسسة الفائزة طلب خدمة (order de services) ومخطط المشروع ليبدأ بعد ذلك بالأشغال.

المرحلة الثالثة: انهاء وتسليم المشروع

بعد الانتهاء من الاشغال، يقوم صاحب المؤسسة بإخطار اتصالات الجزائر بانتهاء الاشغال، لتم بعث لجنة لمعاينة مدى تطابق المشروع مع المعايير التقنية المحددة في دفتر الشروط، بعد الانتهاء تقوم اللجنة بالمصادقة على وثائق تسليم المشروع، بعد ذلك يقوم صاحب المؤسسة بإعداد فاتورة يتم تقديمها مع وثائق تسليم المشروع، لتقوم مؤسسة اتصالات بدفع مستحقات المشروع.

2. المناولة عن طريق التعاقد

تقوم المؤسسات المصغرة التي تريد المناولة مع اتصالات الجزائر وتملك المؤهلات اللازمة بوضع طلب تعاقد على مستوى مديرية اتصالات الجزائر، بعدها تقوم المؤسسة الامرة بإجراء اختيار للمؤسسة المصغرة من اجل التحقق من كفاءتها، يتمثل هذا الاختبار في مشروع تجيبي تنجزه المؤسسة المصغرة وتقوم اتصالات الجزائر بتقييمه، وبعد النجاح في الاختبار يتم التعاقد بشكل رسمي، بعد ذلك يتم التواصل مع المؤسسة المصغرة لمناولتها مشروع ما مباشرة، وتزويده بالوثائق الاساسية لبدء المشروع، بعد ذلك تتبع نفس الاجراءات كما في المرحلة الثالثة من مناولة المشروع عبر المناقصة. [1]

المبحث الثالث: دراسة حالة مؤسسات مصغرة مناولة بولاية الطارف

لقد تم خلال الدراسة الميدانية التواصل مع عينة قدرت ب 16 مؤسسة مصغرة مناولة بولاية الطارف، اذ تم القيام مقابلة مباشرة مع اصحاب تلك المؤسسات، لذلك سيتم في هذا المبحث التعريف بمواصفات المؤسسات المدروسة والتطرق لدور المناولة في تفعيل نشاط تلك المؤسسات، كما سيتم ايضا عرض اهم العقبات التي تعاني منها المؤسسات والتي تحول دون تطور المناولة في الولاية وسيتم ذكر اهم التوصيات لتحسين اداء المؤسسات المصغرة المناولة.

[1] معلومات مقدمة من طرف مؤسسات مصغرة مناولة مع اتصالات الجزائر.

المطلب الأول: المؤسسات المصغرة المناولة المدروسة

1. التعريف بالمؤسسات المدروسة

المؤسسة رقم 01: مؤسسة اشغال الغاز، تم اشائها سنة 2016 عن طريق التمويل الخاص، عدد عمالها حاليا يبلغ 03 عمال. مقرها بالطارف.

المؤسسة رقم 02: مؤسسة تركيب الشبكات والمراكز الكهربائية والهاتفية، تم انشاءها سنة 2000 عبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية ANADE (ANSEJ سابقا)، عدد عمالها حاليا يبلغ 09 عمال، مقرها بالطارف.

المؤسسة رقم 03: مؤسسة الاشغال العمومية والري، تم انشاءها سنة 2021 عبر تمويل خاص، عدد عمالها حاليا يبلغ 03 عمال، مقرها ببحيرة الطيور.

المؤسسة رقم 04: مؤسسة اشغال حضارية والنظافة العمومية، تم انشائها سنة 2018 عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية ANADE (ANSEJ سابقا)، عدد عمالها حاليا يبلغ 05 عمال، مقرها ببلدية الزيتونة.

المؤسسة رقم 05: مؤسسة تركيب الشبكات والمراكز الكهربائية والهاتفية، تم انشائها سنة 2012 عبر تمويل خاص، يبلغ عدد عمالها حاليا 03 عمال، مقرها بعين العسل.

المؤسسة رقم 06: مؤسسة اشغال الكهرباء والغاز، تم اشاءها سنة 2014 عبر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC، يبلغ عدد عمالها حاليا 02، مقرها بالطارف.

المؤسسة رقم 07: مؤسسة الاشغال العمومية والري، تم انشاءها سنة 2015 عبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية ANADE (ANSEJ سابقا)، عدد عمالها حاليا يبلغ 09 عمال، مقرها بالطارف.

المؤسسة رقم 08: مؤسسة اشغال الكهرباء، تم انشاءها سنة 2008 عبر تمويل خاص، يبلغ عدد عمالها حاليا 09 عمال، يقع مقرها بالذرعان.

المؤسسة رقم 09: مؤسسة اشغال الكهرباء، تم انشاءها سنة 1990 عبر تمويل خاص، يبلغ عدد عمالها حاليا 09 عمال، يقع مقرها ببحيرة الطيور.

المؤسسة رقم 10: مؤسسة اعمال بناء في مختلف مراحله، تم انشائها سنة 2017 عبر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC، يبلغ عدد عمالها حاليا 06 عمال، يقع مقرها ببن مهيدي.

المؤسسة رقم 11: مؤسسة اعمال بناء في مختلف مراحله، تم انشائها سنة 2018 عبر تمويل خاص، يبلغ عدد عمالها حاليا 08 عمال، يقع مقرها ببن مهيدي.

المؤسسة رقم 12: مؤسسة تركيب الشبكات والمراكز الكهربائية والهاتفية، تم انشائها سنة 2014 عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية ANADE (ANSEJ سابقا)، يبلغ عدد عمالها حاليا 02 عاملين، يقع مقرها بالطارف.

المؤسسة رقم 13: مؤسسة تركيب الشبكات والمراكز الكهربائية والهاتفية، تم اشائها سنة 2000 عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولتية ANADE (ANSEJ سابقا)، يبلغ عدد عمالها حاليا 06 عمال، يقع مقرها ببوثلجة.

المؤسسة رقم 14: مؤسسة تركيب الشبكات والمراكز الكهربائية والهاتفية، تم انشائها سنة 2015 عن طريق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC، يبلغ عدد عمالها خاليا 04 عمال، يقع مقرها بعين العسل

المؤسسة رقم 15: مؤسسة اعمال بناء في مختلف مراحله، تم انشائها سنة 2006، عن طريق تمويل خاص، يبلغ عدد عمالها حاليا 09 عمال، يقع مقرها بالطارف.

المؤسسة رقم 16: مؤسسة تركيب الشبكات والمراكز الكهربائية والهاتفية، تم انشائها سنة 2018 عبر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC، يبلغ عدد عمالها حاليا 06 عمال، يقع مقرها بالطارف.

2. توزيع المؤسسات المدروسة حسب المؤسسة الامرة

لقد تم تصنيف المؤسسات المدروسة حسب المؤسسة الامرة التي تتعامل معها كالتالي:

جدول رقم (03-04): توزيع عدد المؤسسات المصغرة المدروسة حسب المؤسسة الامرة

المؤسسة الامرة	سونلغاز	اتصالات الجزائر	المجموع
العدد	8	8	16

النسبة	50%	50%	100%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج المقابلة

من خلال الجدول يتضح ان عينة البحث متجانسة من جانب المؤسسات الامرة اذ ان العينة مكونة من 8 مؤسسات تعمل فقط مع اتصالات الجزائر و8 مؤسسات مصغرة تعمل فقط مع سونلغاز.

3. توزيع المؤسسات المدروسة حسب الأجهزة الداعمة لها

جدول رقم(03-05): توزيع عدد المؤسسات المصغرة المدروسة حسب الهيئات الداعمة لها

جهاز الدعم	CNAC	ANADE	ANGEM	دون دعم	المجموع
العدد	4	5	0	7	16
النسبة	%25	%31	0%	44%	100%

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على المعلومات المحصل عليها من خلال المقابلة المباشرة مع اصاب المؤسسات المدروسة

يظهر من خلال الجدول ان 7 مؤسسات من اصل 16 مؤسسة اي بنسبة 44% من المؤسسات المدروسة لم تتلقى اي دعم من الأجهزة المختصة، في حين ان 31% تم انشائها عبر ANADE (ANSEJ سابقا) و 25% تم انشائها عبر CNAC، اما بالنسبة لل ANGEM فلم تمول اي من المؤسسات المدروسة، و هذا يرجع الى ان قيمة المعدات اللازمة التي تحتاجها المؤسسات المصغرة للقيام بالمناولة مع سونلغاز و اتصالات الجزائر تتعدا 1.000.000دج اي انها تفوق قدرة الوكالة على تمويل شراء المعدات اللازمة، ولهذا فإن اصحاب المؤسسات اتجهوا للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة و الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولتية، والفئة الأخرى اعتمدت على التمويل الذاتي في اقتناء و تأسيس مؤسساتهم.

المطلب الثاني: دور المناولة في تفعيل نشاط المؤسسات المصغرة المدروسة

1. درجة اعتماد المناولين على المناولة

اثناء الدراسة الميدانية ومن خلال المقابلة الشخصية مع أصحاب المؤسسات المصغرة المدروسة بعد سؤالهم على درجت اعتماد مؤسساتهم على المناولة كانت النتيجة كما موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (03-06): درجة اعتماد المؤسسات المدروسة على المناولة

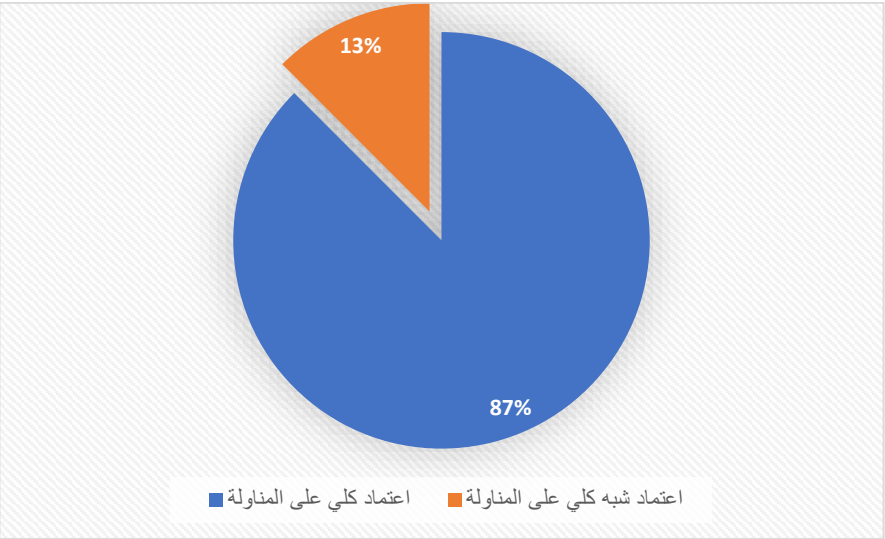

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على المقابلة الشخصية لأصحاب المؤسسات المدروسة

كما يظهر في الشكل فإن 14 من اصل 16 مؤسسة التي تم اجراء مقابلة معها أي بنسبة 87% تعتمد على المناولة بشكل كامل اذ ان كامل نشاط مؤسساتهم موجه للعمل مع احدى المؤسستين سونلغاز او اتصالات الجزائر وذلك راجع الى طبيعة عمل المؤسستين الخالي من البيروقراطية والمحسوبية الذي جعل من بيئة العمل مشجعة جدا بالنسبة للمؤسسات المصغرة مما أدى للاعتماد الكامل عليها، ومن الأسباب أيضا التي أدت بالمؤسسات المصغرة للاعتماد الكامل على المناولة هو فشل هذه المؤسسات في العمل خارج اطار المناولة اذ ان المنافسة الكبيرة من طرف المؤسسات الكبرى تبقى العائق الأكبر امام المؤسسات المصغرة. كما ان مؤسستين فقط من مجموع المؤسسات المصغرة موضوع الدراسة تعتمد على المناولة بشكل شبه كلي، حيث تقوم بالمناولة بشكل اساسي بالإضافة للقيام بنشاطات اخرى.

2. عدد المشاريع في إطار المناولة خلال السنة

سيتم من خلال الشكل التالي عرض عدد المشاريع خلال السنة التي تستفيد منها المؤسسات المصغرة المناولة محل الدراسة.

الشكل رقم (03-07): عدد المشاريع خلال السنة التي تستفيد منها المؤسسات المصغرة المناولة محل الدراسة.

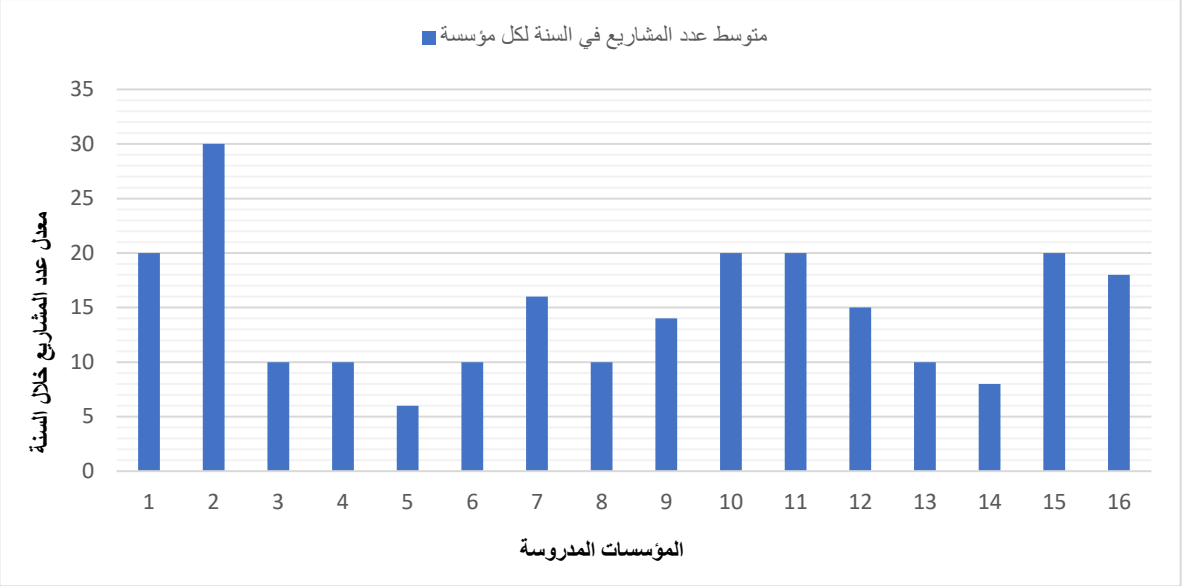

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على المقابلة الشخصية لأصحاب المؤسسات المدروسة.

يظهر من خلال الشكل ان عدد المشاريع التي تسفيد منها المؤسسات المصغرة المناولة محل الدراسة خلال السنة يتراوح بين 6 و50 مشروع ولكن اغلب المؤسسات المدروسة يتراوح معدل عدد المشاريع التي تستفيد منها المؤسسات المدروسة يتراوح بين 6 و 30 مشروع سنويا، ويرجع هذا الاختلاف بين المؤسسات لعدت عوامل منها رأس مال المؤسسات أي ان كل ما كبر رأس المال زادت قدرة المؤسسة على استلام مشاريع اكثر في نفس الفترة، ومن العوامل أيضا هو حجم المشاريع المستهدفة من طرف المؤسسات بغض النظر عن نوع تلك المشاريع طالما تدخل ضمن مجال تخصص المؤسسة، حيث ان بعض المؤسسات تعتمد في استراتيجية عملها استلام مشاريع صغيرة وبسيطة يمكن اتمامها بمدة قصيرة مما يمكنها من انجاز مشاريع اكثر خلال السنة، والبعض الاخر من المؤسسات ينتهج استراتيجية معاكسة اذ يفضلون استلام مشاريع اكبر تستغرق وقت اكبر ولكن بهامش ربح اكبر. ولكن في كل الحالات وبحسب تصريحات أصحاب المؤسسات المدروسة فإن المناولة تحقق لهم أرباح معتبرة خلال السنة.

3. مساهمة المناولة في تفعيل نشاط المؤسسات المصغرة المناولة محل الدراسة

تساهم المناولة بشكل كامل في تفعيل نشاط المؤسسات المصغرة المناولة محل الدراسة، اذ عند طرح سؤال "هل تساهم المناولة في تفعيل نشاط مؤسستكم" على كامل المؤسسات المناولة محل الدراسة وقد كانت الاجابة مشتركة بين كل المؤسسات وهي ان للمناولة الدور الكامل في تفعيل نشاط تلك المؤسسات، اذ انها قبل التوجه للمناولة كانت تلك

المؤسسات تعاني من الركود شبه الكلي في نشاطها، هذا نظرا لصغر حجم تلك المؤسسات ومحدودية مواردها التقنية والمالية مما جعلها في منافسة غير عادلة مع المؤسسات الاكبر.

4. العوامل التي أدت لفعالية المناولة مع مؤسستي سونلغاز واتصالات الجزائر بالطارف

ان من اهم العوامل التي ساعدت المؤسسات المصغرة على الاعتماد على المناولة مع مؤسستي سونلغاز واتصالات الجزائر بالطارف ما يلي: [1]

- الوفرة في عدد المشاريع التي تقدمها المؤسستين في الطارف كون الولاية لاتزال فتية وفي تطور مستمر، وهذا ما يعطي للمؤسسات فرص أكثر للاستفادة بمشاريع تتناسب مع مؤهلاتها وقدراتها.
- الاحترافية التي تتصف بها كل من المؤسستين الامرتين، أي انهما توفران الشروط والبيئة المناسبة لعمل المؤسسات المناولة بعيدا عن البيروقراطية.
- انتشار الأمن والأمان والطبيعة الودودة للمجتمع بالطارف يسهل عمل المؤسسات المناولة كون اغلب النشاطات التي تناولها المؤسستين الامرتين تتطلب الاحتكاك مع المواطنين.

المطلب الثالث: العقبات المعرقلة للمناولة وسبل دعمها في ولاية الطارف

تواجه المناولة في ولاية الطارف بصفة عامة العديد من العقبات التي تحد من فعاليتها، لهذا سيتم خلال هذا المطلب عرض اهم تلك العقبات بالإضافة لتقديم بعض التوصيات للنهوض أكثر بالمناولة بولاية الطارف.

أولا: العقبات التي تعرقل نشاط المؤسسات المناولة في الطارف

تتمثل العقبات فيما يلي:

1. العقبات الإدارية

- كثرة الإجراءات الإدارية والوثائق المطلوبة تعيق كل من المؤسسات الامرة والمناولة على حد سوى إذا تستغرق الكثير من الوقت والجهد لإنجازها؛
- جهل العديد من أصحاب المؤسسات المنشأة حديثا لأغلب الإجراءات الإدارية للاستفادة من عقد مناولة وهذا يرجع لغياب المرافقة من جانب أجهزة الدعم؛

[1] معلومات مقدمة من طرف المؤسسات المصغرة المناولة عن طريق المقابلة.

- استغلال الكثير من أصحاب المؤسسات الامرة الخاصة لجهل بعض المؤسسات المصغرة لكيفية سيرورة المناولة حيث يتم مناولة انشطتهم للمؤسسات المصغرة دون تقديم أي وثيقة او تأطير قانوني للعلاقة بينهما.

2. العقبات التمويلية:

- في بعض الأحيان تكون مدة تسوية المؤسسات الامرة لمستحقات المؤسسات المناولة طويلة، وفي حالة المؤسسات المصغرة فيمكن لذلك ان يوقف نشاط المؤسسة نظرا لاحتجاز أموالها التي تنشط بها لدى المؤسسة الامرة ؛
- صعوبة الاستفادة من التمويل البنكي نظرا لعدم امتلاك المؤسسات المصغرة لضمانات كافية.

3. العقبات الجبائية

- السياسة الجبائية في الجزائر لا تحفز المؤسسات المصغرة المناولة خاصة التي لم تستفد من أجهزة دعم المؤسسات مما يقلل مدخولها ويحد من تطورها وقد يؤدي لإفلاسها.

ثانيا: سبل دعم المؤسسات المناولة في ولاية الطارف

تتمثل سبل دعم المؤسسات المناولة في الطارف فيما يلي:

- تسهيل الإجراءات الإدارية ورقمتنها مما يسهل عمل المؤسسات المصغرة المناولة وخاصة حديثة النشأة
- تفعيل المرافقة من جانب اجهزة الدعم؛
- تفعيل المراقبة الخازمة لنشاط المؤسسات الامرة الخاصة من اجل القضاء على التجاوزات وضمان التأطير القانوني لعلاقة المناولة؛
- تخصيص المشاريع الصغيرة للمؤسسات المصغرة ذات المؤهلات والموارد المحدودة لتفادي المنافسة غير العادلة من طرف المؤسسات التي تمتلك المقومات للاستفادة من مشاريع أكبر؛
- تقديم امتيازات جبائية للمؤسسات المصغرة المنشأة عبر تمويل خاص لتشجيعها على مواصلة العمل ودفعها نحو التطور؛
- زيادة الوعي لأهمية المناولة وذلك عبر القيام بحملات توعوية للمؤسسات؛
- تقديم تسهيلات بنكية للمؤسسات المصغرة للحصول على التمويل الكافي لمواصلة نشاطها.

خلاصة الفصل

تم التطرق خلال هذا الفصل التطبيقي لدراسة واقع انشاء المؤسسات المصغرة بولاية الطارف بغرض اسقاط ما جاء في الدراسة النظرية للموضوع على ارض الواقع، كما تمت دراسة المناولة من جانب المؤسسات الامرة والمؤسسات المناولة وقد تمت دراسة جانب المؤسسات الامرة مستوي مؤسسة سونلغاز ومؤسسة اتصالات الجزائر كونهما من اهم وأكبر المؤسسات الامرة بولاية الطارف، وبالنسبة للمؤسسات المناولة فقد تمت الدراسة على مستوى عدة مؤسسات مصغرة مناولة تنشط بولاية الطارف. ومن خلال هذا الفصل تبين ان فعلا للمناولة دور فعال في تنشيط وتشغيل المؤسسات المصغرة ورفع أدائها وتطورها.

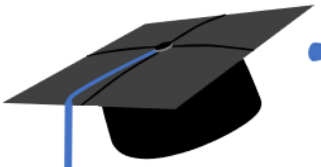

الخاتمة

خاتمة

لا شك أن المناولة أو التعاقد من الباطن أضحت تمثل أحد الظواهر الاقتصادية المعاصرة التي تراهن عليها الدول والمؤسسات على حد سواء، لخلق الفوائض الاقتصادية، حيث انتشرت في مختلف البلدان لتناسب المؤسسات الكبيرة والمصغرة على حد سواء، ولتمكينها من التحلي بالتنافسية في محيط يزداد فيه التنافس

ولقد برهنت المناولة على قدرتها في تفعيل نشاط المؤسسات المصغرة من خلال علاقة التكامل والترابط بين المؤسسات لأنها تعتبر السبيل الأمثل للمؤسسات المصغرة من اجل تفعيل نشاطها، إذ نظرا لمحدودية مواردها المالية والتقنية والبشرية يجعل من الصعب عليها الحصول على حصة سوقية خاصة بها لكونها تصبح في منافسة غير عادلة مع مؤسسات اكبر حجما، لذلك فقيامها بدور الصناعات المغذية يضمن لها تسويق منتجاتها واستمراريتها، حيث أن ألية المناولة تعد من أهم الأساليب المتبعة لتنظيم التكامل الاستراتيجي المستدام والفعال بين المؤسسات الكبرى الأمرة والمؤسسات المصغرة المنفذة.

1. نتائج الدراسة

من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة تم استخلاص النتائج التالية:

- أن المناولة تحظى بأهمية بالغة من الناحية الاقتصادية ونظرا لما توفره للمؤسسات الأمرة من مزايا عدة تمكنها من رفع مستوى الإنتاج دون الزيادة في الأعباء كما تساعدها على التقليص من تكاليف التخزين وتجنبها الإستثمارات غير المجدية وفي نفس الوقت تمكنها من الإستفادة من المعرفة الفنية التي يتمتع بها المناولون كذلك اليد العاملة والخبرات المتوفرة لدى المؤسسات المصغرة بالإضافة إلى أنها تجنبها تقلبات أسعار المواد الأولية وكذا الحصول على الخدمات والمنتجات بأفضل جودة وبأحسن الأسعار وفي وقتها المحدد دون تأخير؛
- انعدام التحسيس بأهمية المناولة في الأوساط المؤسساتية؛
- عدم وجود إحصائيات دقيقة لنشاط المناولة في النسيج الصناعي الوطني؛
- أثبتت المناولة دورها الهام في تفعيل نشاط المؤسسات المصغرة وذلك من خلال مساهمتها الفعالة في تكثيف النسيج الصناعي، وكذا رفع مستوى الرفاهية الاجتماعية من خلال تخفيض نسبة البطالة وزيادة فرص التشغيل، وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية؛

- عدم وجود رقابة صارمة من طرف المرافقين على المستفيدين من هيئات الدعم مما يتسبب في زوال المؤسسة المصغرة عبر مراحل مختلفة نتيجة انعدام الخبرة أو عدم الجدية في العمل.

2. اختبار صحة الفرضيات

من خلال هذه الدراسة لقد وضعت فرضيات وقد تم اختبارها على النحو التالي:

❖ **الفرضية الأولى: "هناك تثمين لدور المناولة في تفعيل نشاط المؤسسات المصغرة في الجزائر"**، هذه الفرضية غير محققة، حيث أنه ورغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لترقية المناولة إلا أنها لا تزال غير كافية ولا تحقق النتائج المرجوة، كما أن هناك تقصير كبير من جانب هيئات الدعم في توجيه وتوعية المؤسسات المصغرة التي تعاني من مشاكل في تفعيل نشاطها إلى استراتيجية المناولة. بالإضافة إلى تهميش المناولة من طرف مؤسسات الدولة المسؤولة عن المشاريع والأشغال العمومية عبر وضع بنود في دفاتر الشروط تمنع المقاولين من الاستعانة بمؤسسات مصغرة مناولة.

❖ **الفرضية الثانية:" تفعل مؤسستي سونلغاز وإتصالات الجزائر بشكل جيد نشاط المؤسسات المصغرة المناولة بولاية الطارف"**، قد ثبت بأن هذه الفرضية محققة، فمن خلال ما سبق تبين أن مؤسستي سونلغاز وإتصالات الجزائر تحظى كل منهما بإقبال كبير من طرف المؤسسات المصغرة المناولة وذلك لتوفر عدة عوامل تضمن للمؤسسات المصغرة المناولة النشاط المستمر وتحقيق أرباح كافية لتحسين أوضاعهم المالية بالإضافة إلى عدة امتيازات أخرى، وهذا وفق لنظام صارم وباحترافية عالية، من هنا يتضح أن مؤسستي سونلغاز وإتصالات الجزائر تساهم بشكل جيد في تفعيل نشاط المؤسسات المصغرة المناولة بولاية الطارف.

❖ **الفرضية الثالثة:" توجد مؤسسات مصغرة تعتمد بشكل كبير على المناولة في تفعيل نشاطها بولاية الطارف"**، لقد ثبت بأن هذه الفرضية محققة، فمن خلال ما سبق تبين أن هناك مؤسسات مصغرة تعتمد على المناولة بدرجة كبيرة وقد تصل إلى الاعتماد الكلي عليها عند بعض المؤسسات، وذلك راجع لعدة أسباب منها فشل هذه المؤسسات في العمل خارج اطار المناولة، توفر شروط تتلاءم مع قدراتها المميزة لها وهذا يسمح بوجود مؤسسات مصغرة تعتمد بشكل كبير على المناولة في تفعيل نشاطها بولاية الطارف.

3. اقتراحات الدراسة

بناءا على النتائج المتوصل اليها تم تقديم بعض الإقتراحات كما يلي:

- على المؤسسات المصغرة المناولة الاشتراك ببرامج تكوينية لرفع من مستواها ولتقديم خدمات ذات جودة عالية تمكنها من الحصول على شهادات الجودة وذلك للدور المهم والكبير الذي يلعبه عامل الجودة في انتقاء واختيار المناولين؛
- القيام بملتقيات علمية حول الأسس والمفاهيم لتوضيح الصورة الحقيقة للمناولة؛
- زيادة الوعي خاصة لدى أصحاب المؤسسات بأهمية المناولة؛
- وضع ايطار قانوني صريح يوضح بدقة سيرورة عقود المناولة والحرص على التطبيق الأمثل له؛
- تشجيع ومساعدة المؤسسات المصغرة للالتحاق بالتيار العالمي للمناولة؛
- توفير المراقبة اللازمة من خلال وضع قوانين وتشريعات تنص على ضمان سير واستمرارية المؤسسات المصغرة المناولة وفق الهدف المخطط والموضوعة لأجله؛
- وضع استراتيجية واضحة المعالم بمشاركة كل الفاعلين الوطنيين لرسم معالم أساسية توضح أهداف المناولة؛
- انشاء منصة الكترونية خاصة بالمناولة يمكن من خلالها عرض معلومات عن المؤسسات الامرة وكذلك المؤسسات المصغرة المناولة لتسهيل التواصل بينهما؛
- تقديم النصائح للطلبة حديثي التخرج وتعريفهم بميدان العمل لبناء فكرة واضحة وقابلة لتجسيد على أرض الواقع للخروج من دائرة الارتكاز على قطاع واحد والسماح بالتنويع الاقتصادي من خلال تنويع الأنشطة في مجالات وقطاعات مختلفة.

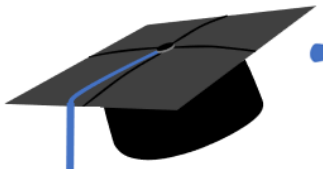

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1. أسامة محمد طه إبراهيم، (2008): النظرية العامة لعقود الباطن، دار النهضة العربية، مصر.
2. منذر قحف، (2004): مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الثالثة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية.

ثانيا: المجلات والدورات العلمية

1. العلواني عديله، بن سمينة دلال، (2018): دور المناولة الصناعية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد 04، بسكرة، الجزائر.
2. أميرة بحري، (2020): المناولة الصناعية كأداة لتنمية واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، المجلد رقم 02، العدد 02، جامعة الوادي.
3. أيت عيسى، (2007): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر – أفاق وقيود –، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، تيارت، الجزائر.
4. بركاهم عدة، محمد لخضر بوساحة، (2021): التمويل الأصغر الإسلامي كإستراتيجية مستحدثة لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 02، تيسمسيلت، الجزائر.
5. بشير عبد العالي، (2021): أليات تمويل المؤسسات المصغرة، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد الخامس، العدد الثاني، الأغواط، الجزائر.
6. بوالحيلة عبد الحكيم، (2020): السياسة الصناعية والميكانيزمات التحفيزية لتطوير المناولة في الجزائر: تحديات وآفاق، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 14، الطبعة 02، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل.
7. تشام فاروق، (2019): دور المناولة الصناعية في ترقية المبادرة المقاولاتية من خلال تحسين التنافسية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد التسيير، المجلد 13، العدد 02، وهران، الجزائر.
8. جبار بوكثير، (2016): المقاولة من الباطن كخيار استراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 02، جامعة حمه لخضر، الوادي.
9. حسيبة عليوات، أمينة صديقي، (2019): المقاولاتية كأسلوب فعال لنهوض بالمشاريع المصغرة في الجزائر، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد: 04، العدد: 01، البويرة . الجزائر.

10. خواني ليلى، شعيب بغداد، (2013): الأسس النظرية لهياكل تمويل المؤسسات ومصادر تمويلها . دراسة حالة هياكل دعم المؤسسات المصغرة في الجزائر . مجلة المالية والأسواق، تلمسان . الجزائر.

11. دراوسي مسعود، بن مسعود ادم، (2012): الهيئات والآليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ودورها في تحقيق التنمية خلال الفترة 2011 -2012، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات العدد 6، البليدة، الجزائر، ص 253.

12. دواسي مسعود، بن مسعود أدم، (2012): الهيئات والأليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ودورها في تحقيق التنمية – خلال الفترة 2011 / 2012 – مجلة " الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد السادس، البليدة، الجزائر.

13. سامية غربي، (2017): آليات اتخاذ قرار المناولة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة المؤسسات الصيدلانية بولاية قسنطينة- ، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ب، العدد 48، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة.

14. سخاف ياسين، بودن إسلام، (2020): المناولة الصناعية كألية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – تجربة فرنسا –، مجلة الأفاق الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، تبسة، الجزائر.

15. سمية بن علي، (2016): التعاقد من الباطن: استراتيجية علائقية داعمة لتنافسية المؤسسات (تحليل لبعض التجارب الرائدة)، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 45، عنابة، الجزائر.

16. شنشونة محمد، رحال فاطمة، (2014): دور المرافقة المقاولاتية في دعم إنشاء المؤسسات المصغرة دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد:03، العدد: 01، بسكرة . الجزائر.

17. صالحي صالح (2004): أساليب تنمية المشروعات في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 3، سطيف، الجزائر.

18. ضيف الله محمد الهادي، (2018): دور هيئات الدعم المالي الحكومي في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة، مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية، العدد الثالث، خنشلة، الجزائر.

19. طيب سعيدة جعفر هني محمد، (2021): أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر – دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة 2005 / 2018 –، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 08، العدد 02، غليزان.

20. عزيرو سليمة، (2013): المناولة الصناعية طريق لتحقيق التنمية الوطنية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد رقم 01، العدد 10 المركز الجامعي لتيبازة.

21. عمار زودة، (2018): التمويل التأجيري في الجزائر واقعه ومتطلبات تطوره، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الخامس، العدد الأول، باتنة، الجزائر.

22. لواج منير، (2020): دور حاضنات الاعمال في تنمية قدرات الابتكار للمؤسسات المصغرة والصغيرة في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد1، جيجل، الجزائر.
23. محمد قرينات، صبرينة طكوش، (2018): المؤسسات المصغرة كأداة لتحقيق التنمية المحلية، مجلة المستقبل الاقتصادي، المجلد 18، العدد السادس، بومرداس، الجزائر.
24. مكاوي الحبيب، بابا حامد كريمة (2017): البورصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر.
25. مليكلة لخضر منصور، (2021): اليات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتفعيل الروح المقاولاتية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 5، العدد22، تيبازة، الجزائر.
26. نبو مجيد، بوعمرة حسن، (2018): ترقية المناولة الصناعية كألية لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – جهود الدولة الجزائرية في هذا المجال –، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 06، العدد 01، أدرار، الجزائر.
27. نوري نور الدين، (2013): دراسة تحليلية لدور مؤسسات التمويل المتخصصة في تمويل المؤسسات المسابقة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2000-2013، المجلد 4، العدد 3، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص 326.
28. هواري معراج، طعبية محمد سمير، (2008): إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر: دراسة في فعالية دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مجلة مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي، العدد 04، الأغواط، الجزائر.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات الأكادمية

1) باللغة العربية

1. بن الدين امحمد، (2012): المناولة الصناعية كإستراتيجية لتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية-دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الصناعية العاملة بالجزائر، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان.
2. تومي أحلام، (2011): أفق تأسيس سوق مالي مناسب لإنجاح مشروع المناولة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغاربية، رسالة ماجستير، تخصص اسواق مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.
3. زويتة محمد صالح، (2007): أثر تغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
4. سعاد قوفي، (2017): التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة لبعض تجارب البلدان النامية –، أطروحة دكتورة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

5. سمية بن علي، (2014): اليات تفعيل العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية لدعم قدرتها التنافسية: المقاولة من الباطن كنموذج، أطروحة دكتوراه غير منشورة، شعبة علوم التسيير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.
6. محمد الأسود، (2016): المناولة وديناميكية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه الطور الثالث غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
7. مكاحلة محي الدين، (2015): تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية حالة ولايتي قالمة وتبسة، أطروحة دكتورة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر.
8. مليانة الحاج، (2017): دور المناولة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة واقع المناولة في الجزائر لفترة 2012/ 2014 –، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
9. هالم سليمة، (2017): هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة تقييمية لفترة 2004-2014)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

2) باللغة الأجنبية

1. Barbara Fillion، (2014) : La sous-traitance « boomerang » : l'influence des relations industrielles sur l'internalisation d'activités manufacturières confiées en sous-traitance ، Mémoire présenté à la Faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de Maître ès sciences (M. Sc.)، Université de Montréal.
2. Valérie BARBAT، (2004) : " Modalités et processus d'internationalisation des PMI sous-traitantes françaises : une étude multiméthodes،"Thèse pour le Doctorat ès Sciences de Gestion، UNIVERSITE MONTESQUIEU-BORDEAUX IV.

رابعا: المؤتمرات والملتقيات العلمية

1. بختة حداد، (2018): المناولة الصناعية كأسلوب استراتيجي لتنويع الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، المنعقد يومي 06و07 نوفمبر، جامعة البليدة، البليدة، الجزائر.
2. حمدي معمر، (2018): المناولة الصناعية كمدخل استراتيجي لتفعيل القطاع الصناعي في الجزائر، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، المنعقد يومي 06 و07 نوفمبر، جامعة البليدة 02، البليدة، الجزائر.

3. رقايقية فاطمة الزهراء، (2011): المقاولة من الباطن اختيار استراتيجي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة مقارنة لبعض التجارب وواقع الجزائر-، الملتقى الدولي حول " اليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، المنعقد ايام05/04/03 ماي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

4. عبد القادر دبوش، (2017): المناولة والابداع التكنولوجي لزيادة تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الملتقى الوطني حول "تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات الدولية والاقليمية "، المنعقد يومي 27-28 نوفمبر، مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة 8 ماي 1945، قالمة.

5. عمر فرحاتي، (2017): اليات دعم ومساعدة الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. المنعقد يومي 6 و7 ديسمبر 2017، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه الاخضر، الوادي الجزائر.

6. عمر فرحاتي، (2018): دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية بالجزائر وفي ظل الصعوبات التي تواجهها، الملتقى الوطني حول" إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المنعقد يومي06 و07 ديسمبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

7. فاطمة الزهراء عراب، (2012): تنشيط المناولة الصناعية كخيار استراتيجي هام لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، الملتقى الوطني حول: "استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، المنعقد يومي 18-19 افريل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

8. لغيمة فضيلة، (2019): الاليات القانونية لتفعيل عقد المناولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، الملتقى الوطني حول "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، المنعقد يوم 28 نوفمبر، جامعة تيزي وزو.

خامسا: مواقع الانترنت الرسمية

1. المعهد الوطني للإحصائيات والدراسات الاقتصادية، www.insee.fr/fr/metadonnees/definition/c1670.

2. موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر https://www.angem.dz/.

3. موقع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية https://anade.dz/index.php/fr/.

4. موقع صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: https://www.cnac.dz/

5. موقع صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:https://www.fgar.dz/portal/fr .

6. موقع وكالة الأنباء الجزائرية:www.aps.dz.

7. وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (من العدد 28 – 30 – 32 – 34 – 36 – 38 – 39) من الموقع الإلكتروني: https://www.industrie.gov.dz/ .

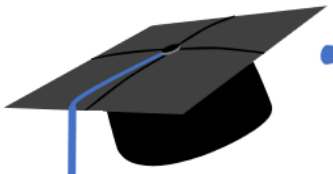

الملاحق

الملحق رقم 01: أسئلة المقابلة

أسئلة المقابلة

(المؤسسات المصغرة المناولة)

س1/ التعريف بالمؤسسة ؟

س2/ ماهي مراحل تطور المؤسسة ؟

س3/ ما هو عدد العمال في مؤسستكم؟

س4/ ماهي الهيئات الحكومية التي سامت في دعم ومرافقة مؤسستكم؟

س5/ ماهي مصادر تمويل مؤسستكم؟

س6/ ما هو النشاط الذي تقوم به مؤسستكم ولأي قطاع تنتمي؟

س7/ هل تعتمد مؤسستكم على المناولة بشكل تام؟ اذا كانت الاجابة (لا) على ماذا تعتمد ايضا؟

س8/ هل المؤسسات التي تتعاقدون معها عمومية ام خاصة ؟

س9/ هل يمكن التعاقد مع مؤسسات خارج اقليم الولاية؟

س10/ كم عدد المشاريع التي يمكن لمؤسستكم استلامها خلال السنة؟

س11/ ماهي الإجراءات التي تقوم بها المؤسسة للحصول على عقد مناولة (وصولا الى نهاية العقد)؟

س12/ هل تساهم المناولة في تحقيق ارباح أكثر وتحسين الاداء المالي لمؤسستكم؟

س13/هل للمناولة دور فعال في تفعيل نشاط مؤسستكم؟

س14/ ما رأيك في نشاط المناولة في ولاية الطارف؟

س15/ ماهي العقبات التي تحد من نشاط المناولة في ولاية الطارف؟

س16/ ماهي التوصيات التي قد تساعد في تطوير المناولة في ولاية الطارف؟

الملحق رقم 02: اعلان مناقصة (سونلغاز)

شركة توزيع الكهرباء و الغاز للشرق
Société de Distribution de l'Electricité et du Gaz de l'Est

DIRECTION DE DISTRIBUTION D'EL TARF

AVIS AO N°05/2021/DD EL TARF/GAZ
DE PREQUALIFICATION POUR
LA REALISATION DES TRAVAUX GAZ
(FOURNITURE ET MISE EN ŒUVRE)

- La Société de Distribution de L'Electricité et du Gaz de l'Est, Direction de Distribution D'EL TARF Adresse : **50 logts EPLF EL TARF N° d'Identification Fiscale (NIF) : 000625006672394360001**, lance un avis de pré-qualification d'entreprises dans les domaines des travaux de réalisation, de réseaux de distribution gaz.
- Sont concernés par cet avis les entreprises et artisans spécialisés dans le domaine des travaux de réalisation de réseaux distribution de gaz et entretien d'ouvrages de distribution Gaz.
- La Direction de Distribution d'EL TARF invite par le présent appel d'offres, les soumissionnaires à présenter leurs offres sous plis fermés, pour la réalisation en clé en main des ouvrages de distribution gaz.
L'enveloppe extérieure ne doit comporter aucun signe distinctif autre que la mention **:**

APPEL D'OFFRES NATIONAL OUVERT DE PREQUALIFICATION
N°05/2021/DD EL TARF/GAZ
A NE PAS OUVRIR

- Les soumissionnaires doivent soumettre uniquement les offres techniques sans référence aux prix, accompagnées des documents administratifs s'y rapportant et exigés dans le cahier des charges :

- Le cahier des charges paraphé aux bas de chaque page, signé et daté en fin du document ;
- Fiche de renseignement
- La liste des références des principaux clients et le quantitatif approximatif réalisé chez tous ces clients.
- L'engagement d'adhésion et de respect de la charte des obligations sociales suivant modèle annexé au document d'appel d'offres.
- La déclaration à souscrire suivant modèle annexé au document d'appel d'offres.
- L'attestation de fondé de pouvoir relative à la personne habilitée à engager le marché**.**
- Un dossier administratif.

- Les soumissionnaires ou leurs représentants dûment mandatés doivent obligatoirement assister à l'ouverture des plis.
- L'ouverture des plis se fera en une seule phase technique pour examiner les capacités de réalisation des entreprises.
- Les offres seront déposées séance tenante.
- Les offres seront ouvertes en séance publique au niveau de la **Direction de Distribution d'EL TARF** à l'adresse suivante: **50 logts EPLF EL TARF**, **le 08/10/2021à 10 heures**.
- Les entreprises retenues après évaluation technique de leurs capacités humaines et matérielles seront consultées pendant la durée de validité de la pré-qualification.
- Les soumissionnaires peuvent obtenir des informations complémentaires auprès des services de la Direction de Distribution d'EL TARF sise à: **50 logts EPLF EL TARF**
-Les entreprises intéressées par le présent avis sont invitées à se présenter au niveau de la Direction de Distribution d'EL TARF pour retirer le cahier des charges contre le paiement de la somme de trois mille dinars (3 000 DA) versé au compte de la Direction de Distribution d'EL TARF N° **001.00489.0300.000 769 /62** ouvert auprès de la **B**anque **BNA EL TARF.**

الملحق رقم 03: اعلان مناقصة

(اتصالات الجزائر)

EPE - Algérie Télécom - Spa
Direction Opérationnelle des Télécommunications d'EL TARF
Adresse : RUE TINE KHEMIS EL TARF

AVIS D'APPEL D'OFFRES NATIONAL OUVERT AVEC EXIGENCE DE CAPACITÉS MINIMALES N° 03/DO/SDFS/DAL/ SA/2022

La Direction Opérationnelles des Télécommunications **d'El Tarf** lance un Avis d'Appel d'offres national ouvert avec exigence de capacités minimales pour la réalisation des travaux d'infrastructures d'accueil, pose et raccordement de câbles à fibre optique répartis en quatre (04) lots comme suit :

LOT N°	intitule du projet	distance
01	Travaux génie civil et pose câble fibre optique de commune BOUGOUS jusqu'à Localité NECHIAA Commune ZITOUNA	15 KM
02	Travaux génie civil et pose câble FO de commune DREAN jusqu'à EL HADJAR via CHEBAITA sur RN 16	14.4 KM
03	Travaux génie civil et pose câble FO de commune AIN KHIAR jusqu'à EL TARF Chef-lieu	5.6KM
04	Travaux génie civil et pose câble a fibre optique de commune CHIHANI jusqu'à localité SIDI DJMIL	5.1 KM

ELIGIBILITE DES CANDIDATS :

La participation au présent appel d'offres ouvert s'adresse uniquement aux entreprises qualifiées selon le palier suivant :

Palier 01 : pour les lots dont la distance est inférieure ou égale à 10 km pour les lots 03-04:

Les entreprises ayant la qualification une (01) dont l'activité est l'hydraulique ou les travaux publics ;
Les entreprises sans qualification ;
Les entreprises sans références professionnelles quelles que soient leurs qualifications ;
Les entreprises nouvellement créées ;
Les entreprises issues des dispositifs de l'ANSEJ, CNAC, ANGEM en cours de bénéfice d'avantages conférés par ces dispositifs.

Palier 02 : pour les lots supérieurs à 10 et inférieurs à 50 km pour les lots 01-02 :

Le soumissionnaire doit justifier d'une qualification et classification professionnelles de catégorie de deux (02) à quatre (04), contenant l'activité hydraulique et/ou travaux publics.

Les entreprises intéressées par le présent appel d'offres peuvent retirer le cahier des charges auprès de la structure contractante d'Algérie Télécom à l'adresse ci-après :

Direction Opérationnelle des Télécommunications d'El Tarf
Département Achats et Logistique
Service Achats
Adresse : RUE TINE KHEMIS EL TARF

Contre le paiement, auprès de la banque BNA d'un montant de **cinq mille dinars algériens (5000.00 DA)** non remboursable, représentant les frais de documentation et de reprographie par versement au compte bancaire : **Compte en dinars N° 001 00489 0300000004/29**

Présentation des offres :
Le dossier administratif (un (01) original et deux (02) copies plus l'offre en format électronique (CD), **l'offre technique** (un (01) original et deux (02) copies plus l'offre en format électronique (CD), **l'offre financière** (un (01) original et deux (02) copies plus l'offre en format électronique (CD) sont insérés dans des enveloppes séparées et fermées, indiquant, sur chaque enveloppe, la dénomination de l'opérateur économique, la référence et l'objet de l'appel d'offres ainsi que, sur chaque pli correspondant, la mention « **dossier administratif** » , « **offre technique** », « **offre financière** ».

Les Trois (03) enveloppes susmentionnées sont insérées dans une seule enveloppe externe fermée et anonyme, aucun signe d'identification du soumissionnaire comportant uniquement les mentions suivantes :

AVIS D'APPEL D'OFFRES NATIONAL OUVERT AVEC EXIGENCE DE CAPACITÉS MINIMALES N° 03/DO/SDFS/DAL/ SA/2022
(Travaux d'infrastructures d'accueil, pose et raccordement de câbles à fibre optique)
« A N'OUVRIR QUE PAR LA COMMISSION D'OUVERTURE DES PLIS ET D'EVALUATION DES OFFRES »

Les offres doivent être déposées à l'adresse suivante :

Direction Opérationnelle des Télécommunications d'EL TARF
Département Achats et Logistique
Service Achats
Adresse : RUE TINE KHEMIS EL TARF

Le soumissionnaire doit obligatoirement fournir l'ensemble des pièces citées dans le cahier des charges sous peine de rejet.
La date limite de dépôt des offres est fixée à quinze **(15) jours** de **08h00** à **14h00** à partir de la première date de parution du présent avis dans la presse nationale et sur le site web d'Algérie Télécom.
Si ce jour coïncide avec un jour férié ou un jour de repos légal, la durée de préparation des offres est prorogée jusqu'au jour ouvrable suivant.
Les soumissions qui parviennent après la date limite de dépôt des plis ne seront pas prises en considération.
Les soumissionnaires sont conviés à assister à l'ouverture des plis des offres techniques et financières, qui aura lieu en séance publique, le même jour correspondant à la date limite du dépôt des plis à **14h00** mn à l'adresse précitée.
Les candidats restent tenus par leurs offres pendant une période de **cent quatre-vingts (180) jours** à compter de la date limite de dépôt des plis.

الملحق رقم 04:

Bon de Commande

FOURNISSEUR :
ADRESSE :
EL-TARF

BON DE COMMANDE

DO/SDT/DRA

N°: 12du 03/03/2022

Description : rétablissement vol de câble de cuivre cité 400 LOGTS DAGHOUSSA – ASMIDAL TETE N°3-4-5MSAN CSDN

Délai de livraison : 08jours

N° Ordre	Désignation	Qté	Prix Unitaire HT	MONTANT (HT)
01	rétablissement vol de câble de cuivre cité 400 LOGTS DAGHOUSSA –ASMIDAL TETE N°3-4-5 MSAN CSDN	01	377 940 .00	377 940 .00
			Montant Total HT	377 940.00
			TVA 19%	. 71808.60
			Montant Total TTC	449748.60

Observation :
CONTRAT N° AT/DOT36/SDFS/DAL/72 2019

Le Directeur Opérationnel

الملحق رقم 05:

Order de Service

Ordre de Service
De Démarrage des Travaux
DO/SDT/DRA
N°012/2022 DU 03/03/2022

BON DE COMMANDE N°: 12 du 03/03/2022
BON DE COMMANDE N°: 12/2022

Observation :
CONTRAT N° AT/DOT36/SDFS/DAL/72/2019

PROJET : rétablissement vol de câble de cuivre cité 400 DAGHOUSSA ASMIDAL TETE N°3-4-5 MSAN CSDN

L'ordre est donné à l'entreprise: I Pour Exécuter les travaux cités ci-dessous, conformément aux dispositions contractuelles notamment les prescriptions techniques.

Description détaillée des travaux : rétablissement vol de câble de cuivre cité 400 DAGHOUSSA ASMIDAL TETE N°3-4-5 MSAN CSDN

Lieu des Travaux: DAGHOUSSA
Délai D'exécution : ... 08 ... jours calendaires.
Le délai d'exécution commence :.....
Structures chargées du suivi de l'exécution du projet :

- Sous-Directeur Technique ;
- Départements DO ;
- Centres Techniques Compétents.

- Le Directeur Opérationne

- Accusé de réception

Certifie avoir reçu le présent ordre de service des travaux mentionnés